فصلية ايران والعرب

١٠-١١

العددان العاشر والحادي عشر ـ السنة الثالثة ـ خريف ٢٠٠٤ ـ شتاء ٢٠٠٥





فصلية ايران والعرب

مركز پژوهشهای علمی و مطالعات استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

- يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران، مع عناية خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.
- يُعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.
- يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يُعد في هذا الإطار برامج الأبحاث والدراسات.
- يصدر مجموعة من المجلات والكتب والمنشورات التي تلائم اهتماماته.

الأسعار

لبنان: ٤٥٠٠ل.ل.	سوريا: ١٥٠ ل.س.	الأردن: ٣ دنانير	العراق: ٧٥ ديناراً
إيران ٦٠,٠٠٠ ريال	البحرين: ٣دنانير	السعودية: ١٠ ريال	عُمان: ٢ ريال
قطر ٢٠ ريالاً	الكويت: ٢ دينار	تونس: ٣ دنانير	اليمن ١٧٥ ريالاً
المغرب: ٢٨ درهماً	ليبيا ٥ دنانير	قبرص: ٢ جنيه	بريطانيا ٢ جنيه

الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد

- دول الشرق الأوسط وافريقيا: ٣٠ دولاراً
- الدول الأوروبية: ٤٠ دولاراً
- اميركا ودول أخـــرى: ٥٠ دولاراً
- ترسل طلبات الإشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، بيروت.

التوزيع في لبنان والشرق الأوسط : مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص . ب ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت – لبنان

العنـــــــوان

مكتب بيروت

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية شاطئ العاج ـ هاتف: ٠١/٨٣٣٦٩٨
فاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨
ص . ب: ١١٣/٥٦٦٩ بيروت ـ لبنان
بريد الكتروني : fasleyat@middleeast-iran.com

مكتب طهران

بلوار كشاورز، خيابان شهيد نادرى ، شماره٢٠
تلفن: ٨٩٦٤٢٨٢، ٨٩٦٦٧٣٣، ٨٩٦١٧٧٠ (٠٠٩٨٢١)
ص . پ: ١٤١٥٥/٤٥٧٦، فاكس: ٨٩٦٩٥٦٥
بريد الكتروني : merc@irost.com

المدير المسؤول: فكتور الكِك

فصلية ايران والعرب

العددان العاشر والحادي عشر ـ السنة الثالثة ـ خريف ٢٠٠٤ ـ شتاء ٢٠٠٥

- ترحب «**فصلية ايران والعرب**» بدراسات الكتّاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية ـ العربية، شرط ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعًا مع القرص الممغنط (الديسك).
- يُرجى من الكتّاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني.

فصلية
إيران والعرب



فصلية
ايران والعرب

العددان العاشر والحادي عشر ـ السنة الثالثة ـ خريف ٢٠٠٤ ـ شتاء ٢٠٠٥

المحتويات



رأي

العولمة والهوية الوطنية

ثمة قواعد وأصول خاصة للتحرك من أجل تكريس روح التنافس في النظم الاجتماعية. وهي قواعد وأصول تطورت في مختلف المحطات التاريخية، واتخذت طابعاً شمولياً وعالمياً. ويقترن منطق التقدم والفاعلية منذ نحو نصف قرن بروح التنافس وتقبل الآخر والتعليم. على أن كثيراً من المتغيرات المرتبطة بالعولمة، على غرار بنية الانسجام الاجتماعي والنخب ذات الميول العولمية وأولوية التنمية الاقتصادية، تندرج في إطار التنافسية وتعتبر أحد فروع دراستها.

إن الشعب هو رأس مال المجتمع أو الدولة. وتحظى ثقافة الشعب بالأولوية في إطار نظريات التنمية، متقدمة على كل العوامل الأخرى، كرأس المال والجغرافيا والاستقرار السياسي. إذ إن من نافل القول أن التعليم وتأهيل الشعب وإعداده للدخول في ميدان التنافس وقبول أصوله وقوانينه، ذو أهمية كبيرة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن تأمين هذه الظروف؟ يعتبر التعليم الخطوة الأولى في هذا المسار.

في الواقع، لم تواجه بعض الشعوب صعوبات تذكر في هذا المسار قياساً بتجارب مريرة عايشها كثير من الشعوب والأمم، وذلك بسبب وجود انسجام داخلي وتناسب سيكولوجيات هذه الشعوب وتجاربها التاريخية مع أصول التنافس.

ثمة نوع من الحدود بين الصداقة والخصومة والتنافس في ذهنية شعوب منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن هذه الحدود تحولت إلى عادات وروتين وتعليم اجتماعي غير مباشر في سلوكها اللاواعي. على أن من حسن الحظ أنه يسود في منطقة آسيا تناغم بين الأهداف الاقتصادية والهوية الثقافية والقومية لشعوبها، في حين أن التناغم أضعف بكثير في الشرق الأوسط، بحيث ان الوصول إلى المستوى المطلوب من التناغم يتطلب تأهيلاً مكثفاً

على المديين المتوسط والطويل.

تتسم الهوية الوطنية للشعوب بصفات وميزات عدة تمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

-إلى أي مدى يصغي الفرد إلى الآخر؟

-إلى أي حد يسود التسامح بين أفراد المجتمع؟

-إلى أي حد يمكن أن تتعاون شرائح المجتمع بعضها مع بعض بشكل منظم؟

-ما مدى رسوخ الهرمية والتنظيم؟

-إلى أي حد تنسجم ذهنيات الأفراد مع العمل والنشاط والتقسيم الوظيفي وحس المسؤولية؟

-ما هو مستوى التربية غير المباشرة والاقتناع بأن العمل التدريجي والدؤوب يمكن أن يؤدي إلى تحقيق كل الأهداف؟

-ما مدى ادراك الأفراد لأهمية الابداع والتحديث والدقة في التنفيذ والممارسة؟

إن مروحة من هذه الصفات والميزات تمهد السبيل أمام التطور والنمو، وتوفر الفرصة لترسيخ روح التنافس في المجتمع. وفي هذه الحال، يمكن العولمة أن تزيد الإنتاجية.

إن مراجعة للأحداث التاريخية تظهر أن هذه الميزات توافرت في الغرب في ظل الثورة الصناعية والتمدن والتعليم وتوليد النظم الاجتماعية التي تُعتبر الليبرالية أساسها وبنيتها الفكرية والفلسفية والتي تفرد موقعاً مميزاً لحس المسؤولية والابداع الفردي في الحياة الاجتماعية. لكن ثمة ملاحظة هي أن اليابانيين يعتمدون أبعاداً اقتصادية ليبرالية من دون أن يقبلوا أو يلتزموا بشكل كامل ببنيتها الفلسفية، إذ إن اليابان استفادت من انسجامها الذاتي وبنيتها الهرمية أكثر مما أفادت من الليبرالية السياسية، وهي نجحت في الموازنة بين تقاليدها التراكمية التاريخية وتجاربها الصناعية في مسرح الاقتصاد العالمي.

إن تجربة اليابان تشير إلى امكانية الانخراط في مسار العولمة بكل تعقيداتها من دون التخلي عن التقاليد أو تجاوز العادات المحلية، وتؤكد ذلك تجارب كل من كوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل وتركيا. بعبارة أخرى، يمكن من الناحية النظرية (على الأقل) أن يحقق بلد ما مستوى راقياً من التحديث الصناعي من دون التزام أسس الفلسفة الليبرالية، على الرغم من أن تحديات مهمة قد تبرز في بعض المحطات.

من هذا المنظار، تمثل العولمة فرصة يمكن الدول أن تفيد منها. لكن هذه الفرصة ليست متاحة إلا أمام الدول التي لديها أسس فكرية وثقافية مناسبة والتي يسود بين نخبها الفكرية نوع من الانسجام المتبادل.

عندما تكون هناك مجموعة من الميزات الثقافية الفاعلة في المجتمع وذات تأثير طبيعي، فإن عملية التحديث الصناعي والاستفادة من الفرص التي يوفرها المشهد العالمي، ستتمان بشكل أسهل.

إن لدى شعوب الشرق الأدنى معنى للفرد ضمن المجتمع لأن إيمانها وثقافاتها تعلمها أن عليها رعاية حقوق الآخرين وتطلعاتهم، كما أنها لا تختزن في لاوعيها مفهوم إضعاف الهوية الوطنية، فيما يحظى الانسجام بين الأفراد بالأولوية على كل مفاهيم الشخصانية وحب الذات.

إن التخصصية في جوهر ثقافة المجتمع، بمعنى أن للفرد دوراً ومسؤولية محددة، تحظى بأهمية كبيرة، وتؤثر إلى حد كبير في التناغم الداخلي في المجتمع. على أن التخصصية توافرت إما من خلال التعليم في الغرب أو أنها كانت موروثة في ثقافة شعوب شرق آسيا. لكن النتيجة واحدة في الحالتين، وهي أن الانسجام الداخلي في النظم الاجتماعية أمر ضروري لولوج مسار العولمة.

في المحصلة، يجب على الدول التي تريد اللحاق بركب العولمة أن تدفع تقاليدها والهوية الوطنية إلى مسار الانسجام الداخلي والعمل الجماعي والتخصصية لأن صلابة الهوية الوطنية تعتبر رأس المال الأهم في عملية العولمة.

سيد حسين موسوى

دراسات

محمد حسين حافظيان*

مقاربة للعلاقة بين الجمهوريانية والإسلاموية في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران

إن مفهوم «الجمهورية الإسلامية»، والنقاش حول معاني «الجمهوريانية» و«الإسلامية»، هي من المواضيع الأكثر إثارة للجدل بين علماء السياسة في إيران اليوم. ويسعى الكاتب في هذه المقالة للإجابة عن السؤال حول العلاقة القائمة، نظرياً، بين «الإسلاموية» و«الجمهوريانية» في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، أي هل أن العلاقة بين «الجمهوريانية» و«الإسلاموية» في إيران هي ذات طبيعة متعارضة أم منسجمة؟ للإجابة عن هذا السؤال يقوم الكاتب بداية بتلخيص المبادئ العامة للجمهوريانية والجمهورية الإسلامية، ثم يناقش كيف تشكلت الجمهورية الإسلامية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وهو يعرض ويناقش وجهتي نظر مجموعتين من العلماء، تؤكد إحداهما على وجود تناقض بين «الجمهوريانية» و«الإسلاموية»، والأخرى على وجود انسجام وتوافق بينهما. على أن الذين يعتقدون بتناقض المفهومين يبيّنون أن الناس في حكومة جمهورية يتحكمون بمصيرهم الخاص ويقررون أسلوب الحياة في المجتمع من طريق سن القوانين، في حين أن من يسن القوانين في الحكومة الإسلامية هو الله، وبذلك تكون سيادة الناس محدودة للغاية. على خلاف ذلك يرى، أولئك الذين يؤكدون على الانسجام بين المفهومين، أن إرادة الله تتجلى، في النهاية، برغبة الأمة. واعتماداً على الحجج التي وردت في المقالة، يستنتج الكاتب أن العلاقة بين الجمهوريانية والإسلاموية في إيران لا تتطلب، بالضرورة، وجود تناقض أو انسجام. بكلمات أخرى، لا يمكن الاستنتاج نظرياً وجود تناقض أو انسجام بينهما، لكن ما يبدو أنه تناقض أو انسجام بين المفهومين هو فقط في المجال العملي.

*****

إن مفهوم «الجمهورية الإسلامية» وما يستتبع من نقاش حول حدود الجمهوريانية

* باحث أول في مركز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

والإسلاموية، هو أحد أهم المواضيع الجوهرية المثيرة للجدل، والتي أصبحت حلبة لعرض مختلف الآراء ووجهات النظر. إذ يدلي العلماء والسياسيون والمفكرون والنشطاء السياسيون بآرائهم حول هذا الموضوع انطلاقاً من نظرتهم للأشياء. ومنذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية في إيران كما تصورها الإسلام، وتشكل البناء السياسي، ونموذج الحكومة من طريق الانتخاب، حظي هذا الموضوع باهتمام المثقفين والمجتمع السياسي(١). وقد أظهرت التحقيقات التاريخية أن مفهوم الجمهوريانية، كمقولة تخيلية وثقافية، دخل الأدب السياسي الإيراني منذ ما يقرب ١٥٠ عاماً، أي أن الأعمال الأولى حول هذا المفهوم ظهرت في الحقبة القاجارية(٢).

تمثل الجمهورية الإسلامية نظرية جديدة في دائرة الأنظمة السياسية القائمة التي كان يطلق عليها ديموقراطية دينية، ويتطلب تحقيقها تقديم تعريفات جديدة للمقولتين اللتين تبدوان غير منسجمتين، بل ومتناقضتين أحياناً. كما يتطلب تحقيقها تحديد الدور الذي تؤديه «ولاية الفقيه» كحلقة وصل وتنسيق بين الجمهوريانية والإسلاموية، وكعامل دمج وحيد بينهما(٣).

إن دمج عناصر تتصل بالنموذج الدكتاتوري، والنموذج الديموقراطي الظاهري، والنموذج الديموقراطي الزائف في بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية، أصبح المصدر الأساسي للتناقضات والتغيرات والتفسيرات المختلفة لطبيعة هذا النظام. إذ إن بنية دستور الجمهورية الإسلامية، مثل بعض الدساتير المختلطة القديمة، هي خليط من عناصر مختلفة للأتوقراطية الاختيارية، والأرستقراطية أو حكم الأقلية (طبقة رجال الدين)، والديموقراطية (انتخاب مباشر للرئيس والبرلمان). ويتمتع نظام الجمهورية الإسلامية ببعض الخصائص الأيديولوجية والبنيوية للدولة كلية السلطة من جهة، وببعض السمات الديموقراطية الكامنة، من جهة أخرى(٤). ويعتقد الخبير الفرنسي في الشؤون الإسلامية أوليفيه روا أيضاً بأن الثورة الإسلامية في إيران ارتكزت ظاهرياً منذ البداية على ارتباط نوعين من الشرعية، الدينية والسياسية، من خلال مفهوم «ولاية الفقيه». وقد عنى ذلك أن السلطة العليا للثورة الإسلامية، أي القائد، ينبغي اختياره من جانب السلطات الدينية العليا ليكون أيضاً القائد السياسي الذي يعلم شؤون زمانه، وبذلك يتمكن من قيادة الجماهير(٥). ويشير روا ضمناً إلى أن اندماج «الولاية» و«الإسلاموية» في الجمهورية الإسلامية في إيران قد نجم عنه تعقيد ذلك النظام السياسي.

المسألة الرئيسية التي تسعى هذه المقالة للتطرق إليها هي العلاقة النظرية القائمة بين الإسلاموية والجمهوريانية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أي هل أن العلاقة بين الجمهوريانية والإسلاموية في إيران هي ذات طبيعة متناغمة أم متعارضة؟

تقوم الفرضية الموضوعة لمناقشة هذه المسألة الرئيسية على أن العلاقة بين الجمهوريانية والإسلاموية في إيران لا تتطلب بالضرورة أن تكون متناقضة أو متناغمة، أي، لا يمكن الإيحاء نظرياً بوجود تناقض أو تناغم بين الاثنتين، وما يبدو أنه تناقض أو تناغم بين المفهومين يكون في المجال العملي. وتحتاج الإحاطة بهذه المسألة الرئيسية أيضاً بذل جهود لتوضيح نقاط أخرى في هذه العلاقة، من قبيل تحديد مبادئ الجمهوريانية والجمهورية الإسلامية، وكذلك مزايا الجمهورية الإسلامية في الدستور الإيراني.

في بداية هذه المقالة تم تلخيص المبادئ العامة للجمهوريانية والجمهورية الإسلامية. وتلا ذلك نقاش حول تشكل الجمهورية الإسلامية، ثم عرض مناقشة آراء وحجج مجموعتي العلماء التي ترى إحداها وجود تناقض بين الجمهوريانية والإسلامية، بينما ترى الأخرى وجود تناغم بينهما. وأخيراً، ستتم الإجابة على المسألة الرئيسية.

مفاهيم الجمهوريانية والإسلاموية والجمهورية الإسلامية

كان المصطلح «جمهورية» في الأصل مرادفاً لـ «دولة»، كما في العنوان اللاتيني والإنكليزي لـ «جمهورية أفلاطون». ومنذ القرن السابع عشر، أصبح هذا المصطلح يعني دولة من دون ملك. وتشدد بعض التعريفات على أن تلك الدول التي تعتمد إجراءات لانتخاب (مباشر أو غير مباشر) رأس الدولة، تنطبق عليها تسمية جمهوريات. ومع ذلك، فإن كل دولة في العالم، تقريباً، لا يرأسها ملك تسمي نفسها جمهورية[٦]. لقد جرى تعريف الحكومة الجمهورية كما يلي: «هي حكومة حيث يمارس الناس سيادة مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين من جانبهم، أي حكومة حيث التعاقب على رأس الدولة لا يكون وراثياً، ومصطلح الرئاسة يكون محدوداً، وانتخاب الرئيس يتم انطلاقاً من المصلحة العامة المباشرة أو غير المباشرة»[٧]. ولقد عُرِّفت الجمهوريانية على الوجه الآتي: «إيمان الشخص بأن بلده ينبغي أن يكون جمهورياً وليس ملكياً»[٨]، أو أن الجمهوريانية تشمل «تأييد الحكومة الجمهورية مقابل الحكومات الوراثية أو الدكتاتورية أو الاستبدادية. والمقصود بالحكومة الجمهورية أن يقرر الناس مصيرهم الخاص، وأن تُدار سلطات الدولة من جانب الشعب أو ممثليه، وأن تنبع هذه السلطات السيادية من الشعب»[٩].

يحصي سعيد حجاريان خصائص الملكية التي تتناقض مع الحكومة الجمهورية كما يلي:

- السلطة السياسية تتمركز في شخص الملك؛
- السلطة غير مسؤولة أمام أحد وغير مقيدة؛
- السلطة مقدسة، ولذلك لا يمكن انتقادها؛

- سلطة الملك فوق أي قانون؛

- السلطات الملكية مطلقة وغير مقيدة؛

- الملك يسوس مصير الشعب بدل أن يكون مصيره بيده؛

- الملكية دائمة مدى الحياة؛

- في السلالات الملكية، يصل الملك الأول إلى العرش من طريق القوة، ثم تستمر الملكية في خلفائه الذكور؛

- يقوم النظام الملكي على صلة القرابة والولاء لشخص الملك، وليس على النخب الموهوبة والكفوءة؛

- النظام الملكي هو نظام ذو توجه أمني ومركزية في النظام[١٠].

إنطلاقاً من هكذا تعريفات، تبدو معظم الحكومات والأنظمة السياسية في العالم قادرة على تسمية أنفسها جمهورية، لأن الأنظمة الملكية غير موجودة رسمياً في تلك البلدان. لكن إلى أي حد يمكن الإقرار بادعاءات هذه البلدان إذا ما تم تقييمها حسب الصفة الجمهورية لأنظمتها السياسية. إذ إنه، وبمعزل عن التعريفات العامة التي قدمت عن الجمهورية والجمهوريانية، لا بد من معرفة المبادئ التي يرتكز عليها النظام الجمهوري، وعلى هذا الأساس كيف نستطيع الحكم إذا كانت الحكومة جمهورية؛ هذا ما سنراه في القسم الآتي من المقالة.

يكتب السيد محمد هاشمي عن مبادئ الجمهورية ما يلي: «الجمهورية التي تتمايز عن النظام الملكي هي، أولاً، حكومة يتم انتخاب حاكمها إما مباشرة من جانب الشعب (جمهورية رئاسية) أو بصورة غير مباشرة من جانب البرلمان (جمهورية برلمانية)؛ ثانياً، فترة حكم الرئيس تكون محدودة (أربع أو خمس أو سبع سنوات) وإعادة انتخابه لأكثر من فترتي حكم ليس ممكناً؛ ثالثاً، لا يتمتع الحاكم بامتيازات خاصة مقارنة مع آخرين، وهو يخضع للقانون مثل كل الناس ويتحمل مسؤولية كل أعماله؛ رابعاً، للحاكم مسؤوليات قانونية وسياسية مزدوجة، على عكس النظام الملكي»[١١].

من مبادئ الحكومة الجمهورية أيضاً، أن الحكومة الجمهورية تعني حكومة حيث يتمتع الناس بحرية تقرير المصير، وحيث تدار سلطة الدولة من جانب الناس أو ممثليهم، وتنبع كل السلطات العليا فيها من مصالح الشعب. في مثل هذه الحكومة لا يستطيع أي كان أن يتسلم منصباً رسمياً إلا إذا كان مفوضاً من الشعب الذي يراقب ويضبط سلطة هذا المسؤول. وفي الحكومة الجمهورية لا يسمح لأي كان بالحصول على سلطة خاصة عبر ذرائع مختلفة أو أن يحصل على امتياز لنفسه لأنه ينتمي إلى طبقة أو مجموعة معينة. فكل الناس متساوون

وأحرار في مجتمع جمهوري[١٢].

الإسلاموية هي مفهوم آخر بحاجة إلى تفصيل. على أن المقصود هنا ليس كيفية تعريف الحكومة الإسلامية أو الإسلاموية المجردة بمصطلحاتها الدينية. فقد جرى تعريف الحكومة الإسلامية بأنها حكومة حيث تُنفذ إدارة شؤون البلد والمجتمع وفق وصايا وقوانين الإسلام. «في الدولة الإسلامية، تكون السلطة على الناس والمجتمع البشري لله فقط. وليس مسموحاً لأي فرد أو مجموعة أن تحكم البشر. فالحكم في المنظور الإسلامي لا ينبثق من موقع طبقي أو من سيطرة مجموعة أو فرد، وإنما هو (الحكم) تبلور قضية سياسية لمؤمنين وأمة تنظم نفسها كي تمهد طريقها في عملية تغيير مفاهيمي وعقائدي نحو القضية المطلقة (أي التحرك نحو الله). وتتضمن أبرز الأهداف التي تسعى حكومة إسلامية لتحقيقها: وحدانية الله ورفض الوثنية وإقامة العدل وإزالة الاضطهاد وفرض وصايا الإسلام وتهذيب وتوجيه الأشخاص والمساواة أمام القانون وخلق استقلالية في كل المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية[١٣].

كانت باكستان وموريتانيا قد أصبحتا دولتين إسلاميتين قبل أن يتحول النظام السياسي الإيراني إلى جمهورية إسلامية اثر الثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الوقت بدأ النظام السياسي الإيراني يلفت انتباه علماء السياسة إلى درجة أن تعبير «الجمهورية الإسلامية»، بات يعني إيران تحديداً.

إن الجمهورية الإسلامية هي حكومة جمهورية ذات محتوى إسلامي. فالجمهورية تعني كل الناس، وجمهوريانية الحكومة تعني أن كل الناس تشارك في تأسيس الحكومة وتؤدي دوراً في إدارة المجتمع والحكومة من طريق انتخاب مسؤولي الحكومة والمشاركة في المجالس والاستفتاءات. أما إسلاموية الحكومة، فتعني أن كل القوانين السياسية والثقافية والاقتصادية والشرعية والعسكرية يجب أن تسن استناداً إلى المبادئ الإسلامية[١٤]. وقد أوجز خبير قانوني إيراني مبادئ الجمهورية الإسلامية على النحو الآتي:

- يعتمد حكم وإدارة شؤون البلد على أصوات الجمهور (المادة ٦ من الدستور)، وعلى انتخاب القائد بصورة غير مباشرة، وانتخاب رئيس الجمهورية (المادة ١١٤) من جانب الشعب. كما أن تشكيل الوزارة يخضع للتصويت بالثقة من جانب مجلس الشورى الإسلامي (المادة ١٢٣)؛

- لم تحدد فترة حكم القائد. أما فترة حكم الرئيس، فهي أربع سنوات (المادة ١١٤) قابلة للتجديد لمرة واحدة. ولاية الوزارة تمتد للفترة نفسها؛

- يتساوى القائد مع أشخاص آخرين أمام القانون (المادة ١٠٧)، والسلطات الأخرى لا

تتمتع بأي امتياز مقارنة بالآخرين؛

- يحاسب الدستور على المسؤولية السياسية (إلى حد الاتهام بالتقصير) وعلى المسؤولية القانونية (إلى حد المحاكمة والإدانة) للقائد (المادتين ١١١ و١٤٢)، وللرئيس (المواد ١١٠ و١٢٢ و١٣٤ و١٤٠ و١٤٢)، وللوزراء (المواد ١٣٧ و ١٤٠ و ١٤٢). من هنا يلاحظ أن النظام السياسي الإيراني يمتلك، بشكل رئيسي، خصائص الجمهورية[١٥].

خلفية تشكيل الجمهورية الإسلامية

إثر انتصار الثورة الإسلامية، نشأت توترات حول تنظيم الدستور ودمج عنواني «إسلامي» و«جمهوري»، وحول مسألة السلطة العليا في هذه الجمهورية الناشئة. ولقد وجدت القوى الاجتماعية الفرصة للتعبير عن وجهات نظرها في شأن أساليب الحكم، وأعلنت تصوراتها الفكرية حول المفهوم المجرد للجمهورية الإسلامية، كل على حدة. وبعد الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، بقي مبدآن محددان واضحان:

- يجب أن تكون الحكومة جمهورية من حيث الشكل والتنظيم الإداري والتفرعات الحكومية؛

- يجب أن تؤسس هذه الجمهورية ضمن إطار المبادئ الإسلامية، وأن تكون منسجمة مع الإسلام في مضمونها. ويعزا الالتباس أيضاً إلى اختلاف المفاهيم عند متطلبات المبادئ الإسلامية، وإلى أن أشكال الجمهوريات في عالمنا اليوم ليست متماثلة[١٦].

إثر الثورة الإسلامية، لم يكن واضحاً للناس، وحتى للعلماء، طبيعة الحكومة المنوي تأسيسها، ولا المبادئ والقيم التي يرتكز عليها النظام الجمهوري الإسلامي الذي بشّر به الإمام الخميني. وقد كتب ناصر كاتوزيان في مقالة له في آذار/ مارس ١٩٧٩: «الجمهورية معروفة تقريباً من جانب الجمهور؛ والإسلام كان الدين الرسمي للدولة على مدى قرون، وليس من العدل الادعاء بأن الجمهور يميل إلى شيء جديد تماماً ويحتاج الآن إلى توضيح. ومع ذلك يمكن دمج هذين المفهومين بطريقة غير اعتيادية، الأمر الذي سينجم عنه التباس، ما يجعل البعض يجادلون بأن الجمهورية تتناقض مع الحكومة الإسلامية، وأن «الجمهورية الإسلامية» تحمل في داخلها تناقضاً. ومن أجل تفادي هكذا التباس، من الأفضل للثورة أن تختار «الجمهورية» شعاراً لها. ويرغب البعض الآخر بأن يكون اسم حكومة المستقبل «جمهورية ديموقراطية». إن هذه المناظرات ليست خلافات أدبية: إن من يرى «إسلامية» كلمة فائضة عن الحاجة مضافة للجمهورية، يؤيد في حقيقة الأمر جمهورية من طراز الديموقراطية الغربية. ومن يقترح «جمهورية ديموقراطية» يقصد «جمهورية اشتراكية» من الطراز الشرقي.

يقدم كل من هذه الفئات نماذج مختلفة من الجمهوريات في العالم. إلا أن الحكومة تعلن أن ما تقصده بالجمهورية الإسلامية ليس حكومة كتلك التي في العربية السعودية أو باكستان، وإنما حكومة ذات صفة ديموقراطية. إن هذا الإعلان يخفف من القلق، لكنه لا يزيل الالتباس»[١٧]. ويتابع كاتوزيان طالباً من السلطات السياسية أن تجيب، بأسرع ما يمكن، على سؤالين يتعلقان بشكل ومضمون «الجمهورية الإسلامية»:

- هل يوجد أي تناقض بين مفهومي «جمهوري» و«إسلامي» ، أم يمكن الدمج بينهما؟

- هل هناك ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية كي نميز أنفسنا ونكون مختلفين عن النماذج الجمهورية القائمة الأخرى بإضافة «إسلامية» إلى «جمهورية»؟

قبل الثورة الإسلامية ببضعة شهور، إرتقى مطلب الناس، بتوجيه من الإمام الخميني، من «حكومة إسلامية» إلى «الجمهورية الإسلامية». ومنذ تشكل الحركة الثورية في إيران خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، دار النقاش حول تأسيس حكومة إسلامية كبديل للملكية. لكن مع وصول الإمام الخميني إلى فرنسا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، عرّف للمرة الأولى الحكومة الإسلامية بأنها «الجمهورية الإسلامية»[١٩]. إن حصول الثورة الإسلامية، وتأسيس الجمهورية الإسلامية وتشكيل الحكومة الإسلامية كما تصورها التشريع الشيعي؛ هذه كلها جعلت التشريع السياسي الشيعي يخضع لتحول عميق في السياسة ومسألة الدولة[٢٠]. وبمعزل عن كل السمات الأخرى التي تمتلكها الثورة الإسلامية الإيرانية، فإن مجرد تأسيس نظام سياسي باسم الجمهورية الإسلامية يكفي لكي يجعل منها إحدى أهم الثورات التي حصلت في العالم.

في رأي بعض الكتاب، ربما يكون أهم إنجازات الثورة الإيرانية هو دمج الدين والدولة ونقل كل السلطات - الدينية والسياسية - إلى السلطة الدينية العليا، سلطة التقليد أو الولي الفقيه[٢١]. ولقد قدم الإمام الخميني في مقابلاته مع الصحافيين في فرنسا قبل أشهر من الثورة، الجمهورية الإسلامية كما يلي:

- الجمهورية الإسلامية هي حكومة تعتمد على المبادئ الإسلامية، والإسلام يؤلف دستورها؛

- الجمهورية الإسلامية هي حكومة تعتمد على الأصوات الشعبية. الجمهوريانية تعني الاعتماد على أصوات أكثرية الناس؛

- شكل الحكومة جمهوري، كما هو معروف في كل مكان؛

- الجمهورية الإسلامية هي بلد مستقل في سياسته الخارجية؛

- الجمهورية الإسلامية هي حكومة ترتكز على العدالة الاجتماعية؛

ـ الجمهورية الإسلامية هي حكومة ترتكز على الحرية وتناهض الأتوقراطية (الحكم الفردي)؛

ـ من واجب العلماء المسلمين ضبط القوانين في الجمهورية الإسلامية[٢٢].

وفي ما يتعلق بالجمهورية الإسلامية، رأى الإمام الخميني أن «جمهورية تعني أنها تعتمد على أصوات الأكثرية، وإسلامية تعني أنها تقوم على القانون الإسلامي»[٢٣]. وأعلن أيضاً أن «الحكومة الإسلامية هي تلك التي تستند تماماً إلى أصوات الأمة بطريقة يشعر فيها كل إيراني أنه يقرر مصيره ومصير بلده عبر الإدلاء بصوته. وبما أن الأكثرية المطلقة في هذه الأمة هم مسلمون، فإن القوانين والقواعد الإسلامية ينبغي أن تكون مطاعة في كل الأحوال»[٢٤]. وقال أيضاً: «إن حكومة الجمهورية الإسلامية هي جمهورية مثل باقي الجمهوريات، غير أن قانونها هو قانون إسلامي»[٢٥].

يمكن الاستنتاج من كل بيانات وآراء الإمام الخميني أن «رأي الإمام الشرعي هو انخراط الناس في اضفاء الشرعية على الحكومة الإسلامية، كما قامت الجمهورية الإسلامية على هذا الأساس، وكما يتعهد الدستور بذلك»[٢٦].

إثر الثورة الإسلامية، كتب ناصر كاتوزيان مقالة أجاب فيها على السؤال: لماذا نسمي حكومة المستقبل إسلامية، قائلاً: «لأن الناس أنفسهم يريدون ذلك. منذ البداية سمّيت الثورة بهذا الاسم والحكومة الثورية تطلب ذلك. الإسلام مؤهل أكثر من غيره من المدارس الفكرية كي يرفق باسم الجمهورية، لأنه يمتلك طاقة جذب أكبر، ويجسد المثال بالنسبة للأكثرية المطلقة من الشعب. الأمة الإيرانية تطلب العدالة والتغيير في حياتها، وهذه المطالب بحاجة إلى خطة اقتصادية وسياسية لتحقيقها. ومثل هذه الخطة ليست موجودة في مصطلح الجمهورية. إن الإسلام هو سمة الثورة الثقافية والاقتصادية المستقبلية، وإبعاده عن اسم الجمهورية يؤدي إلى تدمير الأساس الروحي والثوري للحكومة»[٢٧].

ويرى سعيد حجاريان، من ناحيته، أن الجمهورية الإسلامية هي نوع محدد من الجمهوريات، وتمتلك الخصائص التي تحملها كل الجمهوريات، إضافة إلى الإسلاموية التي ألحقت بها من دون تشويه مبادئها. وفي رأي حجاريان، فإن الإمام الخميني اعتبر الجمهورية الإسلامية مشابهة لكل الجمهوريات، لكن القوانين النابعة من الشريعة هي التي تحكمها. وهو يؤمن بأن الجمهورية الإسلامية هي عقد بين الحاكمين والمحكومين؛ وهذا العقد يستلزم إلحاق شروط تكون عرضة للانتهاء أو الفسخ إذا أخلّ بها أحد طرفي العقد[٢٨].

الجمهوريانية والإسلاموية في دستور الجمهورية الإسلامية

يوجد في دساتير معظم الدول، اليوم، فصل مخصص لحقوق الأمة تكون السيادة، وفقاً له، غير مطلقة. وبمعزل عن التزام الدولة بالمبادئ والوصايا الإسلامية في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، فإن الأمة مؤهلة لحقوق يتوجب على الدولة التقيد بها. إذ تشترط المادة ٥٦ من الدستور ما يلي: «السيادة المطلقة على العالم والبشر هي لـ «الله» الذي جعل الناس تتحكم بمصيرها الاجتماعي. من غير المسموح لأحد حرمان الناس من هذا الحق المقدس أو أن يسخِّر هذا الحق لخدمة مصالح فردية أو فئوية معينة، والأمة تنفّذ هذا الحق الممنوح لها من الله بطرق سوف ترد في المواد التالية». يلاحظ في هذه المادة وبخلاف النظريات الليبرالية الموجودة في الأنظمة السياسية الغربية، والتي بموجبها تكون السيادة للشعب، أن الأساس النظري لسيادة الشعب في الجمهورية الإسلامية مختلف. وهنا السيادة لـ «الله» بالمطلق. وبطبيعة الحال يتضمن ذلك وجود كابح، أي أن الناس يجب أن يقودوا ويتصرفوا ضمن حدود الشريعة الإسلامية بطريقة تنسجم مع المبادئ الإسلامية، بينما في الجمهوريات على النمط الغربي لا يوجد كابح أسمى من الإرادة العامة، نظرياً على الأقل.

إن الشروط الواردة في المادة المذكورة سابقاً تنكر أي سيادة (سلطة) فردية وأتوقراطية. فالسيادة تعود للأمة، ولا يمكن لأي فرد أو مجموعة أن تخصصها لنفسها أو أن تجزئها أو تمتلك قسماً منها[٢٩]. كما أن المادة ١٠٧ من الدستور التي تنص على أن «القائد يتساوى مع الأفراد الآخرين أمام القانون» تظهر أنه غير مسموح لأي سلطة أن تضع القانون، وأن الجميع خاضعون للقانون. ويجب تفسير الوصاية المطلقة المشار إليها في المادة ٥٧، في إطار المواد ٥٦ و٥٨ و٥٩، كي لا ينشأ أي تناقض بين الطبيعة المطلقة للوصاية وسيادة الإنسان الممنوحة من الله على مصيره. والطريقة المعقولة لدمج وتسوية هذين التعبيرين (الصياغتين) هي أن نقترح بأن الإطلاق يتوافق مع موضوع إشراف وتوجيه القائد، وليس نوعية ودرجة السيادة. وتواجه ولاية الفقيه أربعة شروط مقيدة ضمن الدستور:

- المبادئ والوصايا الإسلامية (المادة ٤)؛
- القوانين المسنونة (المادة ١٠٧)؛
- سيادة الناس الممنوحة من الله على مصيرهم الاجتماعي (المادة ١٥٦)؛
- متطلبات البنية الجمهورية للحكومة.

هكذا، ينبغي عدم الخلط بين ولاية الفقيه والسيادة المطلقة كما هي في النظريات الاستبدادية والإطلاقية. بكلمات أخرى، لا تعني الولاية السيادة، في حين أن مؤيدي الحكم

المطلق يعتبرون أن كل شيء يعتمد على الإرادة الشخصية للحاكم. ويعتقد سعيد أمير ارجومند بأن الدستور الذي أقر في أعقاب الثورة، لا يمثل دستور حكومة جمهورية تم تكييفه مع الإسلام الشيعي، وإنما كان، كما يبدو، دستوراً إسلامياً أصيلاً دمج فيه مبادئ الإسلام الشيعي. وفي هذا الدستور، أيضاً، لم يتم ذكر السيادة الوطنية والتمثيل البرلماني كعناصر مقرّرة لخصائص الجمهورية الإسلامية(٣٠). ومن هنا، فهو يرى أن الصفة الجمهورية لهذا النظام كانت أقلّ بروزاً بكثير من طبيعته الإسلامية.

رؤية التناقض بين الجمهوريانية والإسلاموية

رأى عدد من العلماء أن العلاقة بين الجمهوريانية والإسلاموية هي علاقة متناقضة. ويذكر ناصر كاتوزيان رأي هذه المجموعة: «في الحكومة الجمهورية، يتحكم الناس بمصيرهم ويقررون أسلوب الحياة في المجتمع من طريق سن القوانين. لكن في الحكومة الإسلامية، الله هو صانع القوانين، والسيادة تعود إليه، بينما يخضع الناس للأوامر السماوية ولا يمتلكون سلطة وضع القوانين. وهكذا، كيف تستطيع حكومة أن تكون جمهورية وإسلامية وأن تدمج هذين المفهومين المتناقضين؟ إن هذا التسويغ يرتكز على منطق أرسطو، أي استحالة المزج بين أمرين متناقضين. لقد سعى أصحاب هذه الطريقة في الجدل لرسم اختلاف واضح ومحدد بين مفهومي «جمهورية» و «إسلامية» وتقديمهما على أنهما متضاربان مع التحليل المستقل»(٣١).

يرى خبير قانوني أن الجمهورية تتشكل بالارتكاز على مشاركة الناس، وعلى الحريات الخاصة والعامة، وصنع القرار من جانب الأكثرية. إن هذه المشاركة والحرية تتطلبان احترام معتقدات كل المشاركين، والفرصة لإقامة علاقات وتوافق الآراء المختلفة. ففي معظم المجتمعات، يتمايز أتباع الديانات والأفكار السياسية بعضهم عن بعض. إلا أن التسامح والتعايش والمشاركة المتبادلة للمفكرين هي شروط أساسية للنظام الجمهوري حيث يستطيع كل الناس المشاركة في تقرير مصيرهم من خلال تعددية أيديولوجية (مع حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات). وخلاف ذلك هو إنكار لطبيعة الجمهورية. وهكذا، تبدو الصفة المميزة لـ «اسلامية» كأيديولوجية مختارة، غير متوافقة مع منطق الجمهورية. من ناحية أخرى، فإن المبادئ والقواعد الإسلامية تستتبع وصايا ثابتة وغير متغيرة أرسلت كي تنفذ بطريقة تصبح فيها أفكار الناس ومعتقداتهم مجردة من أية قيمة أو شرعية أمام تلك المبادئ. لهذا فإن المشاركة الشعبية في إدارة المسائل وصنع القرار جماعياً بالتصويت الأكثري، وهو أحد مبادئ الجمهورية، لا يمكن دمجها مع وصايا سماوية ثابتة. وهكذا يصبح مفهوما «جمهورية» و«اسلامية» متناقضين(٣٢).

يعدد محسن كديور قضايا الاختلاف بين ولاية الفقيه (الإسلام الشيعي) والحكومة الجمهورية كالآتي:

- في الحكومة الجمهورية، الناس متساوون في المجال العام، بينما الناس غير متساوين مع رؤسائهم في حكومة الولاية ؛

- في الجمهورية، يتمتع المواطنون بحقوق، وهم ناضجون في المجال العام. وفي حكومة الولاية الناس أدنى مرتبة ويمنعون من إدارة شؤونهم بشكل مباشر؛

- في الجمهورية، الحاكم هو مثل الشعب، بينما في حكومة الولاية، الحاكم هو وصي على الناس؛

- الحاكم في الجمهورية ينتخبه الناس، والحاكم في حكومة الولاية يعينه واضع القوانين السماوي؛

- الحكم في الجمهورية موقت ولفترة معينة، بينما في حكومة الولاية الحكم لمدى الحياة، إلا في حال الاستقالة أو فقدان المؤهلات؛

- في الجمهورية، الحاكم مسؤول أمام الشعب. وفي حكومة الولاية، الحاكم غير مسؤول أمام الناس؛

- في الجمهورية، سلطات الحاكم محصورة ضمن القانون. أما في حكومة الولاية، فالحاكم فوق القانون؛

- في الجمهورية، القانون الشرعي ليس شرطاً أساسياً لإدارة المجتمع. أما في حكومة الولاية، فهو حاجة أساسية للحاكم؛

- الحكومة الجمهورية هي ميثاق وعقد بين الحاكم والمواطنين، بينما حكومة الولاية لا تمثل عقداً، وإنما قاعدة ووصية أصدرها صانع القوانين السماوي؛

- في الجمهورية، العقل الجماعي للموكلين هو أساس إدارة المجتمع. وفي حكومة الولاية، ترتكز إدارة المجتمع على النظرة الشخصية للحاكم واستنسابه[٣٢].

ويعتقد بشيرية أيضاً بوجود تعارض بين الجمهوريانية والديموقراطية من جهة، والإسلاموية من جهة ثانية، لكنه أكثر ما يركّز حجته على سلوك نظام الجمهورية الإسلامية، وليس على السمات النظرية. ويذكر بشيرية العوامل التي أدت دوراً حاسماً في تحول طبيعة السيادة الوطنية وإضعافها. ويرى أن الدستور قد عهد باحتكار السيادة وسنّ القوانين إلى الله، رغم أن أي تناقض واضح بين هذا المبدأ والأبعاد الديموقراطية للدستور، لم يكن مرئياً في

بداية الثورة. ومع مرور الزمن، بدأت العواقب العملية لهكذا تعارض تتضح أكثر فأكثر وتؤدي الى ازدواجية السيادة (السلطة) في الجمهورية الإسلامية. وعليه، تصبح الإمكانات لإقامة سيادة شعبية بمعناها المألوف في عالم اليوم، محدودة ومقيّدة ضمن دستور الجمهورية الإسلامية وبنية السلطة(٣٤).

رؤية الانسجام بين الإسلاموية والجمهوريانية

يكتب كاتوزيان عن حل التناقض القائم ودمج مفهومي «جمهوري» و«اسلامي»: «من النظرة الأولى يمكن أن نجد أن «جمهورية» تشير إلى شكل الحكومة، وصفه «إسلامية» تتعلق بمضمونها، لأن المسلم لا يتجاهل وصاياه الدينية ولا يضحي بالحقيقة من أجل المنفعة. لكن، استناداً إلى توجيهه المحدد، كما اعتاد الغربيون أن يفعلوا، فإنه لا يبالي بالشكل والشكليات. ثم عندما يعلن أنه يؤسس «جمهورية إسلامية»، فهو يعني بوضوح أنه يختار إطار الجمهورية للمثل والوصايا الدينية»(٣٥).

من ناحية أخرى، يتضح اليوم لأي شخص أن ثمة حاجة إلى الهيئة التشريعية والتشاور في الشؤون العامة في الحكومة الجمهورية مهما كان شكلها، وأن تجنب الاستبداد هو شرط أساسي لقبول شكل الحكومة هذا. وبعد أن تقبل الإسلام مبدأ التشاور، فإنه يستتبع ذلك بتأسيس هيئة تشريعية بذاتها. وبما أن من يعتبر مؤتمناً على المخلوقات ربما يتحرك باتجاه الانغماس الذاتي كما يفعل المستبدون، فإن مركّب الجمهورية الإسلامية يمكن أن يعني أن نواب المجلس ليسوا أحراراً في التشاور وسن القوانين في هذه الجمهورية، وهم مقيدون بمحتوى الجمهورية الذي هو الإسلام، ولا يتخذون ربما أي قرار مناقض للمبادئ الإسلامية(٣٦).

سؤال آخر يطرحه القائلون بوجود تناقض بين الجمهوريانية والإسلاموية هو أنه إذا لم يستطع المجلس في حكومة جمهورية سنّ أي قانون مخالف لمبادئ الشريعة، ألا يعني هذا إنكار السيادة الوطنية، وألا يكون متناقضاً بوضوح مع الجمهورية وغير قابل للاندماج معها، ثم ألا تشوّه الصفة (الإسلامية) مفهوم السيادة وأساس الجمهورية؟ لا تمس السلطة الدينية، بالمعنى الموجود في الإسلام، ولا تعارض مفهوم الجمهورية لأن إرادة الله، في المرحلة النهائية، ستتجلى في رضى الأمة. فيد الله مع الجماعة ومن دون وسيط. فقد حطم النبي الأوثان لكي ينهي الوسطاء، ولن يبقى حاجز بين الخالق والمخلوق. لذلك، لا يمكن لشخص أو مجموعة أن يحكم الناس باسم السيادة المقدسة، وأن يعتبر نفسه حاجة ضرورية لشورى الأمة ورأيها. فالسيادة هي عطية ووديعة سماوية وهبت للناس كي يستطيعوا تقرير مصيرهم الذاتي في سياق الوصايا الإسلامية وعبر التشاور في ما بينهم.

يرد ناصر كاتوزيان على أولئك الذين يرون تناقضاً بين الجمهوريانية والإسلاموية، قائلاً: «لماذا منْع الدول من انتهاك حقوق الإنسان أو الماركسية اللينينية في الدساتير لا يعتبر غير متوافق مع أسس الحكومة الجمهورية أو السيادة الوطنية، بينما في ما يخص المبادئ الإسلامية يصبح التناقض ظاهراً بدعوى أن مفهومي جمهورية وإسلامية لا يندمجان؟ لماذا يسمح للأمة الأميركية أو الفرنسية بإدخال قواعد معينة في دساتيرها وتمنع البرلمان من انتهاك هذه القواعد، بينما لا يسمح للأمة الإيرانية باتخاذ مبادرات مماثلة؟»[٣٧].

وبخصوص مفهوم الجمهورية الإسلامية، يرى مرتضى مطهّري أن: «الجمهورية الإسلامية تعني حكومة شكلها انتخاب رأس الدولة من جانب الجمهور لفترة محددة، ومضمونها إسلامي. إلا أن الخطأ الذي يرتكبه البعض باعتبار هكذا مفهوم غامضاً، ينشأ من حقيقة أنهم يخلطون بين الحق في السيادة الوطنية كمعادل للنقص في الأيديولوجية والمدرسة الفكرية وعدم الولاء لمجموعة من المبادئ التخيلية بشأن العالم والمبادئ العلمية عن الحياة... ولا يمكن أن يكون تعبير جمهورية مصدر تغيير حقيقي بالمطلق، كما أنه لا يسبب تناقضاً حيثما يضاف للجمهورية صفة أو يلحق بها مقطع. وما تجدر ملاحظته هو أي معنى متضمن تستتبع هذه الصفة، وما إذا كان هذا المعنى يحمل مضموناً وقيداً طبقياً. إن الصفة «الإسلامية» لا تجعل الجمهورية ذات توجه طبقي، إذا أخذنا في الاعتبار جوهرها ومحتواها»[٣٨].

يكتب خبير قانوني عن التناغم بين الجمهوريانية والإسلاموية أنه، ورغم اعتماد أسس الديموقراطية والجمهورية في المشاركة الشعبية والحرية العامة والمساواة بين الناس، فإن تنفيذ الديموقراطية من خلال الإجماع أمر مستحيل تحقيقه. لهذا السبب، فإن التوصل إلى قرار عبر تصويت الأكثرية يوضع كمعيار للحفاظ على مصالح الشعب. ورغم ضرورة الخضوع لقرارات الأكثرية، في هذه العملية، تبقى حقوق الأقلية محترمة. ففي بلد توجد فيه ديانات متعددة، وفي حال أن أتباع ديانة معينة يؤلفون أكثرية عددية في المجتمع مقارنة بديانات أخرى، فإن قرار هؤلاء (الأكثرية) في ما يتعلق بالتصويت العام سينال موافقة الأكثرية. واستناداً إلى هذه الحجة، وفي حالة إيران، حيث يشكل المسلمون الأكثرية، لا يظهر أن مفهومي جمهورية وإسلامية يمنع أحدهما الآخر نتيجة مشاركة أكثرية مطلقة من الناس في الاستفتاء لتقرير النظام السياسي للبلد. ثم، ورغم التعارض الظاهري بين جمهورية وإسلامية، يستطيع المرء أن يدرك أن «الجمهورية» تشير إلى شكل الحكومة، وتتوقف صفة «إسلامية» على المضمون. وانطلاقاً من حقيقة أن أغلبية الناس الذين يؤمنون بالديانة الإسلامية قد اختاروا مضمون السيادة الإسلامية ضمن الجمهورية الإسلامية، فلربما أنتج ذلك رابطاً مقبولاً بين الجمهورية والإسلامية. وهكذا، فإن الإرادة الشعبية الحرة والإسلامية المتمثلة في مشاركة عامة في تقرير النظام السياسي للبلد، تولّد الجمهورية الإسلامية[٣٩].

رداً على ما يبدو بالنسبة إلى البعض أنه تناقض بين ولاية الفقيه و (جمهورية) الدولة القومية، يمكن ملاحظة أن مواد الدستور ١ و٣ و٦ و ٧ و٥٦ و١٠٧، تلفت إلى أن مسألة ولاية الفقيه يمكن تأملها تماماً ضمن إطار السيادة الوطنية. كما أن سلطات القائد أيضاً وردت بوضوح في المادة ١١٠. إذ تشترط المادة ٩ أن «ليس هناك سلطة مخوّلة لمنع الحريات الشرعية بذريعة الحفاظ على استقلال البلاد ووحدتها الإقليمية، حتى ولو جاء هذا المنع من طريق سن قوانين وأنظمة». وهكذا، فإن تنفيذ الولاية المطلقة من جانب القائد يتمتع بشرعية دستورية ضمن إطار الحقوق الشرعية غير القابلة للتحويل والحريات التي يتمتع بها الناس(٤٠).

وفي خصوص توافق الإسلاموية والجمهوريانية، لا بد من الإشارة إلى أنه في التشريع الشيعي، يمكن مرجعيات التقليد أن تعطي رأيها بأن القانون المقرّ مناهض للإسلام، وأن تأمر أتباعها بعدم تنفيذ هكذا قانون. لكن هذه المهمة عهدت لمجلس الوصاية كهيئة تشريعية في الجمهورية الإسلامية تؤمن عدم تعارض الإرادة الوطنية المنعكسة في قوانين مع المبادئ الإسلامية. وفي الحقيقة، فإن الهيئة التشريعية التي هي رمز الإرادة العامة، لن توافق على أي شيء ينكر إسلاموية النظام. لهذا، لن ينشأ عدم توافق، وسيجري تنفيذ إسلاموية النظام في إطار الجمهورية. كما أن هناك أيضاً مسألة وجيهة أخرى، هي أن رئيس الجمهورية كرمز للجمهوريانية يتسلم أوراق اعتماده الرئاسية من القائد كرمز للإسلاموية. وهذه مسألة رمزية، لمجرّد التأكيد على أن الرئيس المنتخب من الشعب، مدعوم من جانب رمز النظام الإسلامي أيضاً. وهنا يبرز الانسجام بصورة واضحة.

خلاصة

إن العمود الفقري لنظام ديموقراطي لا يتشكل من عقد اجتماعي ولا من تفويض الأمة للحاكم. فهذا النظام يمثل أسلوب حياة اجتماعياً معيناً ينشأ في مجتمع، ويعيش الناس في ظله. وبطبيعة الحال، يترافق أسلوب الحياة الاجتماعي هذا مع تحضيرات محددة ومتطلبات وأسس فلسفية وقيم أخلاقية وظروف اقتصادية وثقافة محددة. لكن ما لا يمكن تفسيره هو استخدام مقولات، مثل عقد التفويض. وفي نظام ديموقراطي، لا يعني التصويت لمصلحة شخص منحه تفويضاً بمعناه القانوني. كما أن الدستور لا يشكل عقداً بشكله القانوني(٤١).

إن دراسة الجمهوريانية والإسلاموية تظهر أن هذه المسألة لا يمكن التعامل معها نظرياً على نطاق واسع، ولا يمكن الادعاء، نظرياً على الأقل، بأنهما متناقضان أو متوافقان. ويصح ذلك، من حيث المبدأ، في حالة دساتير كثيرة لبلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة أن تقود، بسهولة، إلى دكتاتورية. لكن هذا لم يحصل أبداً في ذلك البلد بسبب أن مأسسة القواعد الديموقراطية لا تسمح للرئيس باستغلال

السلطة. لكن هذا الأمر أدى إلى دكتاتورية في بلدان أخرى، كما هي حال بعض بلدان أميركا اللاتينية، والتي أرادت تقليد الولايات المتحدة.

في الجمهورية الإسلامية أيضاً، يلغي وجود ضوابط دستورية للضبط والإشراف على القائد من خلال مجلس الخبراء المنتخب مباشرة من الشعب، امكانية تحول القائد إلى حاكم فردي. وعلى خلاف أنظمة ملكية معينة، حيث يبقى الملك في السلطة، ولو فقد عقله، يمكن لمجلس الخبراء في إيران أن يعزل القائد إذا انتهك الدستور أو استغل السلطة أو فقد مؤهلات ضرورية. لذا، يستطيع القائد أن يبقى في السلطة ما دام ملتزماً بالدستور وامتلك المؤهلات الضرورية. وعليه، فإن ما تقدم لن يؤدي إلى استغلال السلطة من جانبه. إذاً، ليس من تناقض محدد يمكن رؤيته بين الجمهوريانية والإسلاموية في نظام الجمهورية الإسلامية بالمعنى الدستوري. لكن ما يقرر هنا جمهوريانية وإسلاموية النظام يتضمن كيفية تنفيذ مبادئ الدستور ومدى مأسسة الديموقراطية في النظام. ويصح ذلك أيضاً في كثير من بلدان العالم الثالث، حيث لا تتجلى الجمهوريانية والديموقراطية، وتسود الدكتاتورية، رغم أن هذه البلدان تمتلك أفضل الدساتير وأكثرها ديموقراطية. وعلى خلاف ذلك، فإن بلداً، مثل بريطانيا، يدار ديمقراطياً، رغم عدم امتلاكه دستوراً مكتوباً.

إن توازن القوى الاجتماعية التي تدعم الديموقراطية والجمهوريانية في إيران مقابل تلك القوى التي تؤيد تقييد السيادة الوطنية... يقرر وجود ديموقراطية وجمهوريانية من عدمه. ولا يمكن استنتاج أي مفهوم من الدستور، ومن فلسفة الحكومة الرسمية في إيران، يظهر التناقض أو التوافق بين الجمهوريانية والإسلاموية. فالمسألة هي ذات طبيعة سياسية أساساً، أي أن المسرح العملي هو الذي يثبت إن كانت المؤسسات النافذة لتعزيز الجمهوريانية والديموقراطية، مثل مجلس الوصاية والسلطة القضائية، تعمل بصورة مستقلة وغير منحازة وتصون فعلاً الحقوق والحريات الواردة في الدستور.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن مفهومي «الجمهوريانية» و«الإسلاموية» في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هما، على الأقل نظرياً، غير متناقضين تماماً أو متوافقين تماماً. لكن المسألة تعتمد بصورة كبيرة على ما نمتلكه من تفسيرات ومدارك لهذين المفهومين ولمواد الدستور. وما يظهر تناقض أو تناغم هذين المفهومين هو كيفية أداء النظام السياسي والنتائج التي تتمخض عن هذا الأداء. ويمكن لمأسسة الأفكار الديموقراطية أن تسهم كثيراً في تناغم هذين المفهومين. وعل خلاف ذلك، فإن تصاعد الآراء المطلقة ربما يؤدي إلى بروز التناقضات بينهما. إن كثرة التصورات والآراء حول تناغم أو عدم تناغم «الجمهوريانية» و«الإسلاموية»، والفجوة العميقة بين أصحاب هاتين النظرتين المتعارضتين، تظهران بوضوح أن لا حاجة ملحة يمكن تحقيقها من المظهر الكاذب للدستور والفلسفة السياسية عن مجرد جمهورية أو مجرد

طبيعة إسلامية للحكومة. لذلك، فإن الاعتقاد بواحدة من هاتين النظرتين يعتمد ببساطة على المدارك والتفسيرات التي يقترحها مؤيدو هذين المفهومين لكي يثبتوا نظرتهم الخاصة.

يجب لفت الانتباه أيضاً إلى أنه، ومنذ أن فُتح الباب على مصراعيه للنقاش النظري، لم يستطع أي طرف إقناع الطرف الآخر استناداً إلى الحجج والمنطق في المجال النظري. لذا اتجه الطرفان نحو المجال العملي. وهنا يشير مؤيدو نظرة التناقض إلى أداء النظام خلال العقدين السابقين؛ أداء أضعف كثيراً جمهوريانية النظام حسب رأيهم. وعلى العكس تماماً، فإن مؤيدي نظرة التناغم الذين يقبلون جزءاً من ادعاء خصومهم حول أداء النظام، يعزون ذلك إلى وضع النظام الخاص إثر ثورة سياسية واجتماعية وثقافية عميقة، وبعد ذلك مباشرة وضع النظام غير المعتاد خلال الحرب مع العراق، والتي استغرقت ثماني سنوات. ويشير هؤلاء إلى الضرورات الناشئة من إعادة بناء البلاد وأولوية الاقتصاد على السياسة أثناء نقاشهم أداء النظام في العقد الثاني. وهم يرون أن العوامل المذكورة آنفاً أدت إلى عدم إيلاء أهمية كافية للنقاش حول الجمهوريانية، وإلى إضعاف الجهود لإنجازها بالكامل. وفي الوقت نفسه، تعتبر هذه المجموعة من العلماء انتخاب السيد محمد خاتمي كرئيس للجمهورية عام ١٩٩٧ بالأغلبية المطلقة من الناس، الدليل الأقوى والأبرز على توطد دعواهم. وهم يجادلون بأن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أظهر قدرته العالية على تقبل مبادئ الجمهوريانية والتقيد بها عبر سماحه بظهور هكذا حدث (الانتخاب).

خلال السنوات التي تلت انتخاب السيد خاتمي، أثرت الممارسة السياسية والمشهد السياسي الإيراني بدرجة كبيرة النقاش الممتع حول العلاقة بين «الجمهوريانية» و«الإسلاموية» وحول تناغمهما أو تناقضهما في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبهذه الطريقة، وعندما كان يتم وضع العراقيل في وجه عملية الإصلاح من جانب مجموعات مناهضة للإصلاح، كان أصحاب نظرة التناقض يجدون أرضية أصلب تحت أقدامهم ويذكرون مجدداً بعدم التوافق النظري بين «الجمهوريانية» و«الإسلاموية»، ويعزون المشاكل الناشئة إلى تلك المسألة النظرية. وعندما كان الاتجاه الإصلاحي يقوى أو يحقق نجاحات كبيرة للعناصر الإصلاحية في الانتخابات، كان أنصار نظرة التناغم يصرون على موقفهم القائل بأن هذين المفهومين لا يدحض أحدهما الآخر نظرياً ويمكنهما التعايش، وبذلك تتوافر امكانية لتحقيق هكذا توافق في المجال العملي أيضاً.

يبدو أن ما يقرر مستقبل هذا النقاش الذي مضى عليه عشرون عاماً، هو نمط التفسير الذي يسمح به نظام الجمهورية الإسلامية للدستور وأسس النظام، ويجعل منه معياره للعمل. وإذا تم مثل هذا التفسير للمواد الغامضة في الدستور من أجل تعزيز الصفة الجمهورية للنظام وشرعنتها، فإن مؤيدي نظرة التناغم سيجدون أنفسهم في موقف أقوى،

لأنهم حتى لو كانوا عاجزين عن إقناع خصومهم بالحجة النظرية، فإن مجرد النجاح في تجسيد هذه الفكرة سيصبح الدليل لإثبات حجتهم. لكن على عكس ذلك، إذا ما تم هذا التفسير باتجاه تقييد الصفة الجمهورية للنظام وتعزيز ذلك الفهم للحكومة الإسلامية حيث يكون دور الناس محدوداً للغاية أو غائباً، فلن يواجه أصحاب نظرة التناقض صعوبة كبيرة في ترسيخ ادعائهم.

إستناداً إلى ما سبق، يتضح الدور الخاص والمقرّر الذي يضطلع به مجلس الوصاية في نظام إيران السياسي المعقّد. وبما أن المجلس يتولّى رسمياً مهمة تفسير الدستور، فإن تفسيراته لمواد الدستور الغامضة، إن كانت باتجاه الجمهوريانية أو إنكار الطبيعة الجمهورية للنظام، ستقرر إلى حد بعيد مصير النقاش الراهن. ويعتبر مظهراً آخر لدور مجلس الوصاية المهم المدى الذي يذهب إليه المجلس في تفسيره للقوانين المقرة من جانب مجلس الشورى الإسلامي - البرلمان - لناحية توافقها مع الإسلام والدستور، وفي تفسيره لما هو ملائم ومفيد لتوافق الشريعة والإرادة العامة. أما الدور الثالث المهم لمجلس الوصاية، فيتمثل في إشرافه على عملية انتخاب رئيس الجمهورية، والبرلمان ومجلس الخبراء، ذلك أن درجة عمل المجلس باتجاه حماية أصوات الناس وتحقيق الإرادة العامة في عملية انتخاب ممثلي النظام وعدم السماح بإفساد تصويت الجمهور انطلاقاً من أي مصالح أو منافع... هذا العمل سيسهم، مجدداً بنجاح أو فشل أولئك العلماء الذين عبروا عن آرائهم في شأن العلاقة بين «الجمهوريانية» و«الإسلاموية» في جمهورية إيران الإسلامية.

وبسبب هذا الدور الرئيسي بالذات يقال، بين الفينة والأخرى، إن حضور الديموقراطية أو غيابها يعتمد على مجلس الوصاية. ويمكن القول أيضاً أنه، وبمعزل عن النقاشات والجدل النظري، فإن تناقض أو تناغم «الجمهوريانية» و«الإسلاموية» في إيران يتوقف على تفسيرات مجلس الوصاية وأدائه ووجهات نظره.

إذا طبّقنا هذا الاستنتاج على مؤسسات أخرى، كمجلس الخبراء الذي يشرف ويراقب أداء القائد لكي يتجنّب استغلال السلطة وانتهاك مبادئ جمهوريانية وإسلاموية النظام، سنصل إلى الاستنتاج الأخير للمقالة، وهو أن العلاقة بين «الجمهوريانية» و«الإسلاموية» في نظام الجمهورية الإسلامية لا تؤدي، نظرياً، إلى أي استنتاج بلغة التناقض أو التناغم، فنوعية هكذا علاقة لا نجدها إلا في أداء النظام.

المصادر:

(١) محمد سروش، «جمهورية؟ إسلامية؟» **إيرانيان إيكو منثلي**، المجلد ٣، العدد ٩، نيسان/ابريل - أيار/مايو ٢٠٠٢، ص ٤.

(٢) سعيد حجاريان، «الجمهوريانية، إطار لمضمون الحرية» **صن لايت منثلي**، العدد ١٣، آذار/مارس ٢٠٠٢، ص ٤.

(٣) حبيب ساعي، «جمهورية، إسلامية؟» **إيرانيان إيكو منثلي**، المجلد ٣، العدد ١٠، تموز/يوليو - آب/اغسطس ٢٠٠٢، ص ١٠ - ١١.

(٤) حسين بشيريه، **إسهام في علم الاجتماع السياسي الإيراني، مرحلة الجمهورية الإسلامية** (طهران: كونتمبورري أوتلوك بابليكاشن، ٢٠٠٢)، ص ٥٠ - ٥١.

(٥) أوليفييه روا، «أزمة الشرعية الدينية في إيران»، **ميدل ايست جورنال**، المجلد ٥٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٩، ص ٢٠١.

(٦) إيان ماكلين، **قاموس اوكسفورد السياسي**، (أوكسفورد: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٩٦)، ص ٤٢٨-٤٢٩.

(٧) علي آقا بخشي، **قاموس العلم السياسي**، (طهران: سنتر فور إيرانز سيانتفيك انفورماشن آند دوكيومنتاشن، ١٩٩٥)، ص ٢٩١.

(٨) ماكلين، المصدر السابق، ص ٤٢٩.

(٩) آقا بخشي، المصدر السابق، ص ٢٩١.

(١٠) سعيد حجاريان، بنية السلطة السلطانية: نقاط الضعف، والبدائل»، **بوليتكل - إكونوميك ايتلليات**، العدد ٩١-٩٢، آذار-نيسان ١٩٩٥، ص ٤٥ - ٥٧.

(١١) السيد محمد هاشمي، **القانون الدستوري لجمهورية إيران الإسلامية: مبادئ عامة وأسس النظام**، المجلد ١، (طهران: جامعة الشهيد بهشتي، ١٩٩٥)، ص ٥٤.

(١٢) مصطفى رحيمي، **مبادئ الحكومة الجمهورية**، (طهران: منشورات أمير كبير، ١٩٧٩)، ص ٧ -٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٥) هاشمي، المصدر السابق، ص ٥٤ - ٥٥.

(١٦) ناصر كاتوزيان. **أسس القانون العام**، (طهران: دارغوستار، ١٩٩٨)، ص ٢٠٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٦-١٠٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٩) **الإمام الخميني**، «مجموعة النور»، المجلد ٢، (طهران: سنتر فوركلتشرال دوكيومنتس اوف ذا إسلاميك ريبابلك، ١٩٩٥)، ص ٣٦.

(٢٠) محسن كديور، **نظريات الدولة في التشريع الشيعي**، (طهران: منشورات ناي، ١٩٩٧)، ص ٢٥-٢٦.

المصادر:

(٢١) ديفيد ميناشري، **سياسة ما بعد الثورة في إيران: الدين، المجتمع والسلطة**، (لندن: فرانك كاس، ٢٠٠١)، ص ١٤.

(٢٢) محسن كديور، **حكومة ولاية الفقيه**، (طهران: منشورات ناي، ١٩٩٨)، ص ١٧١-١٧٤.

(٢٣) **الإمام الخميني**، المصدر السابق، ص ٥٤٥.

(٢٤) **الإمام الخميني**، «مجموعة النور»، المجلد ٣، ص ٧٠- ٧١.

(٢٥) **الإمام الخميني**، المصدر السابق، المجلد ٢، ص ٣٥١.

(٢٦) محمود باراكشيان، «الجمهوريانية من وجهة نظر الإمام الخميني»، **صن لايت منثلي**، العدد ١٩، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٥٧.

(٢٧) كاتوزيان، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٢٨) حجاريان، «الجمهوريانية: إطار لمضمون الحرية»، ص ٦.

(٢٩) كاتوزيان، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٣٠) سعيد أمير أرجمند، «دستور الجمهورية الإسلامية»، **انسيكلوبيديا إيرانيكا**، المجلد ٦، ١٩٩٣، ص ١٥٢-١٥٤.

(٣١) كاتوزيان، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣٢) هاشمي، المصدر السابق، ص ٥٥ -٥٦.

(٣٣) كديور، «حكومة الوالي»، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٣٤) بشيرية، المصدر السابق، ص ٦٠ -٦٢.

(٣٥) كاتوزيان، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٣٨) سروش، المصدر السابق، ص ٥.

(٣٩) هاشمي، المصدر السابق، ص ٥٦ -٥٧.

(٤٠) السيد محمد هاشمي، **القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية: السيادة والمؤسسات السياسية**، المجلد ٢، (طهران: معهد التعليم الأعلى في قم، ١٩٩٦)، ص٧٣-٧٥.

(٤١) محمد مجتهد شابستري، **الدين والحرية** (طهران: نيو ديزاين، ٢٠٠٠)، ص ٧٧.

خليل الله سردار عبادي*

أثر التغيرات البنيوية والعولمة في الثقافة السياسية الإيرانية(**)

تركز هذه المقالة على التحول التدريجي إلى ثقافة المشاركة الديموقراطية خلال الفترة التي تلت الثورة الإسلامية. على أن التغيرات البنيوية (والتي تتميز بمؤشرات من قبيل النمو السكاني، ومعدل المتعلمين، ومراكز التعليم العالي، ووسائل الاتصال، والنمو الاقتصادي النسبي، والنقل... الخ) خلال العقد الثاني بعد الثورة من ناحية، وثورة المعلومات والعولمة الثقافية والسياسية من ناحية أخرى، أثرت في التطورات الفكرية والوعي السياسي والاجتماعي في إيران. وهكذا، نشهد في إيران في هذه الفترة التاريخية، التحول التدريجي من الثقافة السياسية التابعة إلى أخرى ديموقراطية مشاركية.

لتحليل تطورات الثقافة السياسية في إيران تم في هذا البحث استخدام النموذج الذي اقترحه آموند و بادل على المستويات الثلاثة المتعلقة بالنظام والعملية ووضع السياسة. ويعتقد المؤلف أن إيران في الوقت الحاضر اجتازت الفترات التمهيدية للثقافة السياسية المشاركية، وتتطلب مأسستها إزالة مكامن الضعف السياسية ـ الاجتماعية، وتحقيق توازن بين التنمية السياسية والاقتصادية، والأهم غرس القيم والمفاهيم المدنية الجديدة في معتقدات الناس، والتطبيق الحقيقي للحرية والتقيد بالقانون وحقوق الآخرين.

*****

إن الثقافة السياسية هي مجموعة من المعتقدات والقيم، والمعرفة والوعي السياسيين، إضافة إلى أحكام الناس وعواطفهم ومصالحهم في ما يخص النظام السياسي، والتي تؤثر في السلوك السياسي للمواطنين. وبما أن العصر الحديث سمي عصر المعلومات ووسائل

* طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة تربيت مدرس.

** النص الأصلي نشر بالانكليزية في: Discourse: An Iranian Quarterly, N21, 2004. 133 - 152

الاتصال، فلا شك أنه، ومع اتساع نطاق المعرفة حول المفاهيم الديموقراطية والمدنية في أوساط الناس والنخب المتعلمة في البلدان التي تهيمن عليها أنظمة فاشستية، فإن شرعية هذه الأنظمة ستتقوض، وستضطر تالياً إلى تبني اصلاحات سياسية. وهكذا، فإن العولمة وعصر المعلومات في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة تمثل الأساس الأهم لتطور واتساع الثقافة المدنية ـ السياسية والمشاركية في أنحاء العالم، وهي ستواصل كونها كذلك.

في نظرة عامة، يمكن القول أن مبادرة الإصلاحات السياسية في إيران كانت ثمرة التحديات السياسية والثقافية والإدارية التي تواجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بداية العقد الثالث من عمر الثورة الإسلامية. إذ إن إعادة البناء والتغيرات البنيوية في ما يتعلق بالتمدن، ووسائل الاتصال، ووسائل الإعلام، والنقل، والتعليم العالي، ومعدل المتعلمين، والجماعات المهنية والحرفية، خلال العقد الثاني من عمر الثورة الإسلامية من جهة، والعولمة وثورة المعلومات من جهة أخرى، ترسخ حتمية تبني إصلاحات سياسية وثقافية وإدارية.

ومع ملاحظة أهمية التغيرات البنيوية ـ الاجتماعية وأثرها في التطورات الفكرية والتحديات السياسية والثقافية التي تواجه إيران، يعتقد المؤلف أن المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام المتطورة، كالإذاعات الخارجة عن نطاق التشريع الوطني، والأقمار الاصطناعية، و«الانترنت» والمنظمات غير الحكومية الدولية قد أثرت في التطورات الفكرية وتطور وانتشار المفاهيم والنماذج المدنية والديموقراطية، ولا سيما في أوساط الطبقات المثقفة في إيران خلال أواخر العقد الثاني وفي العقد الثالث عقب الثورة، الأمر الذي يمهد الطريق أمام التحول التدريجي من ثقافة سياسية خاضعة إلى ثقافة سياسية مشاركية.

الثقافة السياسية: مستوياتها وأنماطها

ترتبط الدراسات حول الثقافة السياسية بعلاقة وثيقة بالتطور السياسي. فالثقافة السياسية الديموقراطية هي أحد المتطلبات الثقافية للتطور السياسي. على أن هذا الأخير هو الجزء المتمم للثقافة المدنية ـ السياسية والديموقراطية لناحية التنافس والمشاركة السياسيين، لأن مأسسة المفاهيم والنماذج المدنية والديموقراطية في الثقافة السياسية وذهنية الناس تمثل لازمة لسلوك المشاركة السياسية.

تتسم عملية التطور السياسي ببعدين: مادي ومعنوي؛ الأول هو المؤسسات والبنى السياسية، والثاني هو الموقف ووجهات النظر والمفاهيم المدنية والثقافة السياسية الديموقراطية. ولا ريب أن للبعد المعنوي الأولوية على المادي خلال عملية التطور السياسي. إذ تتشكل النماذج والمفاهيم المدنية، كالعنصر المعنوي للتطور السياسي، تحت تأثير التغيرات

البنيوية والاجتماعية في التعليم والثقافة ووسائل الاتصال والتصنيع والقابلية الاجتماعية للتحرك، إضافة إلى ثورة المعلومات ووسائل الإعلام المتقدمة.

يعرّف لوسيان باي الثقافة السياسية بأنها مجموعة من المواقف والعواطف والمدارك التي تحكم السلوك السياسي في كل مجتمع[1]. وفي **الموسوعة الأميركية الدولية لمصطلحات علم الاجتماع** هي: مجموعة من المواقف والمعتقدات والعواطف التي تمنح التنظيم والمعنى للعملية السياسية، وتحدد الفرص الأساسية والقواعد التي تحكم النظام السياسي[2]. أما غابرييل آموند، فيعرّف الثقافة السياسية بأنها مجموعة من المواقف والقيم والعواطف والمعلومات والمهارات السياسية... وهو يعتقد بوجود ثلاثة توجيهات Orientations للثقافة السياسية، هي:

ـ التوجيه الإدراكي الذي يعني مدى معلومات ووعي المواطنين في ما يتعلق بالنظام والأدوار السياسية؛

ـ التوجيه العاطفي الذي هو عاطفة الولاء والالتصاق والرابط بالنظام السياسي؛

ـ التوجيه القيمي الذي يقضي بالحكم على وظيفة النظام السياسي في إطار الخير والشر(٣).

الافتراضات المسبقة الموجودة في تعريفات الثقافة السياسية هي:

ـ الثقافة السياسية تمنح معنى وتوجيهاً للعمليات السياسية؛

ـ الثقافة السياسية تشكّل وتدير السلوك السياسي والاجتماعي للمواطنين والمعتقدات والقيم والمعرفة والعواطف المتعلقة بالنظام السياسي، وهي توصل إلى العمل السياسي؛

ـ تتغير الثقافة السياسية وتتكاثر من خلال قنوات الجَتْمَعَةْ (Socialization) مع مرور الزمن؛

ـ الأفراد في المجتمع يحولون المعتقدات والعواطف والقيم والمبادئ التي تصبح جزءاً متكاملاً من شخصيتهم والأصل لسلوكهم السياسي والاجتماعي، إلى شؤون ذاتية؛

ـ تتضمن مصادر الثقافة السياسية الدين والأيديولوجيا والثقافة العامة والتبادل الثقافي مع دول أخرى. ويصور غابرييل آموند وزملاؤه الثقافة السياسية على ثلاثة مستويات: النظام والعملية ووضع السياسة. وستستخدم هذه المقالة هذا النموذج.

أ ـ المسألة الأهم على مستوى النظام هي أساس ونوع شرعية النظام وزعمائه. على أن المسألة هي بأي نوع من الشرعية يتمتع هؤلاء الزعماء (كاريزمية، دينية ـ تقليدية، أو قانونية ـ

عقلانية). بعبارة أخرى، تعتمد التوجيهات القيمية والعملية وطاعة المواطنين ـ إلى حد بعيد ـ على شرعية الحكومة. وثمة مسألة أخرى على مستوى النظام هي ماهية أساس طاعة الناس للنظام السياسي، أي هل ترتكز على المؤسسات الدينية والولاء أو المظاهر الكاريزمية أم المبادئ المدنية والقانونية؟ المسألة الثالثة، وهي الأهم: النظام السياسي والاجتماعي الذي يؤلف جزءاً من الثقافة السياسية ويضفي معنى وتوجيهاً على سلوك المواطنين؛

ب ـ على مستوى العملية، خصوصاً المؤسسات (الأحزاب والجماعات السياسية) ونوعية المشاركة السياسية لناحية طبيعتها الفاعلة أو السلبية، وهي على قدر عال من الأهمية؛

ج ـ المستوى الثالث للثقافة السياسية هو صنع السياسة على هذا المستوى. وتقدم الأولويات الأكثر أهمية للناس في صنع القرار كجزء من الثقافة السياسية. وهذه الأولويات يمكن أن تكون الحرية والعدالة والأمن والمساواة[٤].

مستوى النظام: ثلاثة مستويات

ـ العملية: المشاركة السياسية والاجتماعية والقنوات المشاركية والثقافة السياسية؛

ـ صنع السياسة: أولويات الشعب والأفضلية في صنع السياسة من جانب المسؤولين.

في نظرة عامة، يمكن تقسيم الثقافة السياسية إلى ثلاث فئات:

أ ـ الثقافة السياسية الضيقة: هذه الثقافة محدد وجودها في الأنظمة البدائية التي تفتقد التنوع البنيوي. وتعيش الأنظمة من هذا القبيل تحت هيمنة الثقافة القبلية. وهنا لا يكترث المواطنون بالنظام السياسي وقراراته ولا يقومون بمشاركة ايجابية، بل ولا حتى بمشاركة سلبية، فهم لا يهتمون بالسياسة ولا يعتبرون أنفسهم مواطنين؛

ب ـ الثقافة السياسية الخاضعة، والتي يمكن أيضاً وصفها بالثقافة السياسية التقليدية. ويوجد هذا النوع من الثقافة السياسية في الأنظمة السياسية التقليدية فقط، كالأنظمة الأبوية، والأوليغارشية والملكية والبيروقراطية المركزية. ولهذه الأنظمة تنوع بنيوي إلى حد ما، وترتكز ثقافتها المهيمنة على الطاعة والاخضاع. وفي هذا النوع من الثقافة السياسية، يوجد لدى المواطنين ـ إلى حد ما ـ معرفة بالنظام السياسي، وعليه، فإن مشاركتهم سلبية، وليست ثمة قنوات مشاركية مستقلة؛

ج ـ الثقافة السياسية الديموقراطية أو المشاركية: ترتبط بالنظام السياسي الديموقراطي. وفي هذا النوع من الثقافة يعتبر الأفراد أنفسهم مواطنين. كما أن معرفتهم بالنظام السياسي هي نسبياً مهمة، وهم يشاركون بشكل فاعل وطوعي في الشؤون السياسية. وفي هذا النموذج، يؤثر المواطنون في صنع السياسة والقرارات التي يتخذها

المسؤولون على مستوى العملية(٥). كما تمثل النماذج المدنية، كالحرية والمشاركة والحقوق والحريات الأساسية، أسساً للسلوك المشاركي لدى المواطنين.

العولمة وثورة المعلومات

خضعت العولمة، بمظاهرها السياسية والثقافية والاقتصادية، لنقاش مطول في الدوائر الأكاديمية خلال التسعينات. ومع دخولنا الألفية الثالثة، فان العولمة وقابلية السقوط وقابلية الاختراق للحدود السياسية والثقافية والاقتصادية، والحد من سلطة الدول القومية، وتزايد سلطة الوحدات المتخطية للحدود القومية، كالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، والحركات الاجتماعية المتخطية للحدود القومية ودون القومية، حازت على اهتمام دوائر العالم والعلماء.

يعتقد مالكوم والترز أن العولمة عملية تزول خلالها الروابط الجغرافية التي تحكم العلاقات الاجتماعية والثقافية. ويزداد بشكل متنام وعي الناس لوهن هذه الروابط. أما بول كوك، فيعرّف العولمة بأنها توسيع الروابط المتنوعة التي تشكل النظام الحديث بين الدول والمجتمعات. ويمكن لمسار هذه الأحداث والقرارات والأنشطة في جزء من العالم أن يستتبع نتائج مهمة لشعوب ومجتمعات في الأجزاء الأخرى من العالم. كما أن مانويل كاسلز الذي يؤكد أهمية عصر المعلومات، يعتبر أن العولمة هي انبثاق لمجتمع شبكي يغطي، على امتداد خط الرأسمالية، مجالات الاقتصاد والمجتمع والثقافة. ويرى مارك وليمز وهارفي وغيدنز أن العولمة هي فترة مركّزة من ضغط الفضاء الزمني تكثف الروابط الاجتماعية والسياسية والثقافية على مستوى العالم. وعليه، يمكن تعريف العولمة بأنها عملية تزداد خلالها الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في ما بين الفاعلين على المستويين القومي والدولي، فيما تضعف سلطة الدول القومية مقابل مراكز السلطة المتخطية للحدود القومية.

تتضمن المظاهر الأساسية لعصر العولمة:

- بروز القرية العالمية الإلكترونية (مارشال ماكلوهان)؛
- تشكل المجتمع المدني الكوني أو الديموقراطية الكونية (دايفيد هيلة)؛
- ثورة المعلومات ووسائل الاتصال وتمددها (مانويل كاسلز ومارشال ماكلوهان)؛
- ضغط المكان والزمان؛
- توسع الفاعلين المتخطين للحدود القومية وقوتهم المتزايدة؛
- توسع الوعي السياسي والاجتماعي وتمخضه عن تشجيع الديموقراطية والتقليل من

شرعية الأنظمة الفاشستية؛

ـ نهاية الجغرافيا؛

ـ عصر السبرانية (علم الضبط).

تمثل المعلومات المتطورة وتكنولوجيا وسائل الاتصال (التي هي نتاج المرحلة الثالثة من الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن العشرين) القوة الدافعة للعولمة في ميدان الثقافة والسياسة والاقتصاد. وقد شجعت السرعة الفائقة نسبياً لنمو تكنولوجيات المعلومات بعض الناس على التحدث عن القرية الكونية والمواطنية الكونية والمجتمع المدني الكوني.

كان للمعلومات المتطورة وتكنولوجيات وسائل الاتصال، كالانترنت والأقمار الاصطناعية والإذاعة والتلفزة والفاكس والفاكسيميل والبريد الإلكتروني، كبير الأثر في بروز مجتمع شبكي ووعي عالمي، ما أسفر عن زيادة الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية على مستوى عالمي وفي شبكة متداخلة. وبحسب داريوش شايغان، أدت الثورة الإلكترونية ووسائل الاتصال إلى تجلي ثلاث خصائص إلهية: كلية الوجود واللحظية والفورية من خلال بث الموجات.

من وجهة نظر تاريخية، تم استخدام السيطرة على المعلومات والمعتقدات ووجهات النظر لممارسة السلطة من جانب الدول، والتي يجب أن تتطور طبيعياً في عصر وسائل الإعلام. ولكن الدول المتقدمة واجهت في عصر تشكل مجتمع شبكي، ثلاثة مسارات.

ـ عولمة السياسة والثقافة والاقتصاد؛

ـ الانتشار العالمي للمعلومات وتكنولوجيات وسائل الاتصال؛

ـ التمدد المتزايد للمنظمات غير الحكومية الدولية والحركات الاجتماعية الانتقالية.

إن تنوع أساليب وسائل الاتصال والمعلومات، وربط كل وسائل الإعلام بمصدر معلومات رقمي واسع، وافساح المجال أمام وسائل إعلام مستقلة متعددة، واستحالة السيطرة على موجات الأقمار الاصطناعية، ووسائل الاتصال المحوسبة عبر خط هاتف «الانترنت» قوضت كل الأساليب التقليدية للرقابة. ولقد قدم التطور غير المسبوق في مجال تكنولوجيات التواصل عن بعد والتقدم في انتاج «الكابل» بعض الأدوات التي استحثت قوة بث المعلومات بأسلوب لم يسبق له مثيل. وخلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تعرضت الدول القومية لضغوط بطرق شتى. وقد انعكس الرأي العام الذي كان يسعى لتحقيق استجابية الدول وتوسيع السلوك المشاركي والحريات الأساسية والأمن الجماعي، انعكس في وسائل الاعلام أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن دولاً لا تزال تسيطر على وسائل إعلام مهمة،

فإنها فقدت قوتها السابقة التي مكنتها من الرقابة. أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام مجبرة على الحفاظ على استقلاليتها، لأنها قد تفقد مصداقيتها لدى قوى المجتمع المدني وتواجه تدنياً في جمهورها. لهذا السبب، فان الدول الفاشستية في عصر المعلومات وبروز مجتمع شبكي، ناهيك عن الاتساع المتزايد للمعلومات وتكنولوجيات المعلومات والانترنت، خسرت حرب وسائل الإعلام والمعلومات. إذ إن امكانية إجراء الرقابة لم تعد قائمة بالنسبة لها، كما أنها تواجه صعوبات جساماً. وعموماً، فإن عولمة وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الإلكتروني تعادل تجريد المعلومات من الصفة القومية. والى المعلومات المتطورة وتكنولوجيات وسائل الاتصال التي تعتبر أدوات عولمة السياسة والثقافة والاقتصاد، بمقدورنا تسمية الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية بالقوى الرائدة في ساحة المجتمع المدني الكوني، والتي أثبتت فاعليتها في انتشار الديموقراطية والثقافة المشاركية.

إن آثار العولمة وثورة المعلومات والمنظمات غير الحكومية الدولية في عصر توسع المعلومات هي:

- تقويض شرعية الأنظمة الفاشستية؛
- الدمقرطة وتوسيع الثقافة السياسية المشاركية؛
- تسييس الهويات الاثنية والعرقية والدينية؛
- الضعف التدريجي لسيادة الدول والقوة المتنامية للمراكز المتخطية للحدود القومية؛
- اتساع المعرفة السياسية والاجتماعية، وتالياً تزايد المطالب السياسية والمدنية الموجهة للدول.

ملخص المسائل النظرية

لا شك أن انفجار المعلومات وتمدد المنظمات غير الحكومية الدولية في عصر ثورة المعلومات قد جعلا الحدود القومية أكثر هشاشة بكثير. فالعولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية تمر بسرعة عبر الحدود. ومع ملاحظة حقيقة أن التكنولوجيات المتطورة لوسائل الاتصال متوافرة للدول الصناعية الغربية المتقدمة، وخصوصاً الولايات المتحدة، سنشهد بلا شك توسع القيم والمفاهيم الديموقراطية الغربية السياسية والمدنية في أنحاء العالم، ولا خيار أمام الدول الفاشستية سوى قبول الديموقراطية والثقافة السياسية المشاركية. ولكن ينبغي أيضاً ملاحظة أن الديموقراطية والقيم والمفاهيم المدنية والثقافة السياسية المشاركية في الدول غير الديموقراطية تختلط مع قيمها وثقافتها المحلية. ومن الواضح أن هذه القيم والثقافة السياسية والعامة المحلية لا يمكن تجاهلها خلال هذه العملية.

النقطة الثانية هي أن تبني الديموقراطية ومفاهيم الثقافة السياسية المشاركية يتطلب مجموعة من التغييرات البنيوية. إذ إن التقدم الاقتصادي وتحسين المستوى التعليمي والبنى التحتية لوسائل الاتصال والنقل والتعليم العالي وتوسع الطبقة الوسطى والتصنيع وزيادة السكان في المدن هي متطلبات لتشكل السلوك المدني والديموقراطي. وعلى هذا الأساس، فإن عدم إحراز تقدم كاف في المجالات المذكورة لن يوفر المتطلبات الموضوعية والذاتية لتلقي رسالة ثورة المعلومات. وهكذا، سنشهد استمراراً للبنية والثقافة السياسية الاستبدادية. إذاً، إن الدول التي تعتمد على مدى نجاحها في إعادة البناء الاقتصادي والإداري والاجتماعي ستتأثر بالعولمة.

من ناحية أخرى ستتزايد معرفة الناس السياسية والاجتماعية في عصر العولمة والرسائل المبثوثة عبر الانترنت والأقمار الاصطناعية والمنشورات الموجهة للعالم. وهكذا، سيصبح الذين لديهم قدرة أكبر على استغلال هذه العملية رواداً في التغييرات والتطورات السياسية والثقافة السياسية المشاركية، وسيكون لهم دور فاعل في تغيير الثقافة السياسية الموجودة باتجاه ثقافة سياسية مدنية ومشاركية.

عموماً، يمكن القول أن الثقافة السياسية المدنية هي ضرورية لمأسسة التنمية السياسية. وهذه الأخيرة تتضافر مع السلوك المشاركي والتنافسي للأفراد والجماعات السياسية. ولا ريب أن تغير النماذج والقيم من تقليدية إلى مدنية تحت تأثير وسائل الإعلام، والذي هو في طور البروز، سيعبد الطريق أمام السلوك المشاركي.

الثقافة السياسية في إيران بعد الثورة الإسلامية

يتسم دستور الجمهورية الإسلامية بتوجيه مشاركي نحو الثقافة السياسية وسلوك الأفراد والمواطنين من خلال الاعتراف بالبنية السياسية للجمهورية لجهة النظام السياسي للبلاد ومتطلباته، كحرية تأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية وعقد التجمعات والإشراف العام وحقوق المواطنين. ولدراسة مدى مأسسة هذا النموذج الثقافي، سيتحتم دراسة الفترة التي أعقبت الثورة الإسلامية. ولهذا الغرض، سندرس الثقافة السياسية وتطوراتها في ثلاث فترات:

- العقد الأول للثورة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩؛
- العقد الثاني للثورة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧؛
- العقد الثالث للثورة من ١٩٩٧ وما بعده.

وخلال دراسة نموذج الثقافة السياسية في هذه الفترات، تم استخدام النموذج الذي

اقترحه آموند وزملاؤه في المستويات الثلاثة: النظام والعملية وصنع السياسة.

الثقافة السياسية في العقد الأول من الثورة

خلال هذه الفترة، وبسبب خليط من النظام السياسي مع ميزات النموذج القيادي، بالكاد يمكننا التمييز بين موقف الشعب حيال النظام وأجزائه. فقد كان نموذج القيادة الدينية الممثلة في آية الله الخميني أساس شرعية النظام السياسي الذي كان متناغماً بشكل تام مع المعتقدات والقيم الدينية للشعب. وهكذا، أطاع الشعب النظام السياسي، وكانت طاعة الأوامر الصادرة عن آية الله الخميني ترتكز على هذه المعتقدات والقيم. وعليه، تأثرت مشاركة الشعب في المسائل السياسية بالتعاليم الدينية والعلاقة بين الزعيم والشعب. وخلال هذه الفترة، بدا تدريجاً أن الأحزاب والمنظمات السياسية تمأسس المشاركة السياسية للشعب. وقد اضطلع «حزب الجمهورية الإسلامية» و «جمعية العلماء المجاهدين» بدور مهم في هذا السياق. ورغم هذا، ظهرت المشاركة السياسية في نطاق التظاهرات والمشاركة في الانتخابات التي خضعت لتأثير التعاليم العقائدية والأيديولوجية. وتمثلت أهم المطالب والأولويات لصنع السياسة في هذه الفترة بالعدالة والأمن ومكافحة الفقر والاهتمام بالمستضعفين. وقد هيمنت الوحدة المنبثقة من الجو العام خلال العقد الأول من الثورة.

الثقافة السياسية في العقد الثاني

خلال هذه الفترة، بقيت بعض آثار شرعية النظام السياسي من العقد الأول من الثورة. إلا أن التغيرات في بنية النظام السياسي الذي تأثر بتعديل الدستور، عززت مقاربة الشرعية القانونية للنظام السياسي. وخلال هذه الفترة، وفي ظل هيمنة خطاب إعادة بناء الاقتصاد، تغيرت القيم الاجتماعية تدريجاً، وحلت الرفاهية والرفاه العام وإظهار الثراء محل قيم، كالسعي لنيل الشهادة والتضحية والحياة البسيطة. وترافق تطبيق السياسات الجديدة مع بعض التناقضات الثقافية في المجتمع. وقد تقلبت المشاركة السياسية في هذه الفترة بين نموذج العقد الأول ونماذجه المأسسة.

الثقافة السياسية في العقد الثالث من الثورة

خلال هذه الفترة نشهد تغيراً بنيوياً عميقاً نسبياً في الثقافة السياسية الإيرانية، يتمثل في التحرك باتجاه المشاركة المأسسة والنأي عن نموذج المشاركة الخاص بالعقد السابق. ويمكن دراسة العوامل التي أثرت سياسياً واجتماعياً في هذا التغير في عوامل عدة، من قبيل النمو السكاني والتمدن وزيادة نسبة المتعلمين والزيادة في انتشار الكتب والصحافة. وبالرجوع إلى الاحصاءات الموجودة، نعرض أدناه مدى هذه التطورات.

بحسب الإحصاءات الموجودة، فإن متوسط معدل النمو السكاني في إيران تجاوز ٣ في المئة من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٦. وهكذا، فمنذ ١٩٦٦ ازداد عدد السكان ١١ مليون نسمة كل عشر سنوات كمعدل وسط.

ويظهر الجدول أدناه سلسلة التغيرات في السكان في البلاد من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٦.

الجدول (١): التغير السكاني في إيران (٧)

السنة	إجمالي السكان	عدد السكان فوق سن السابعة	النسبة المئوية	عدد السكان فوق سن ١٦	النسبة المئوية
١٩٦٦	٢٥,٠٧٨,٨٥٦	١٩,٣١٧,٨٥٦	٧٧,٢	١٣,٣٢٢,٤٠٩	٥٣,١
١٩٧٦	٣٣,٧٠٨,٧٤٤	٢٦,٠٤٤,٦١٥	٧٧,٢	١٧,٩٧٦,٧٣٢	٥٣,٤
١٩٨٦	٤٩,٤٥٥,٠١٠	٣٨,٧٠٨,٨٧٩	٧٨,٣	٢٥,٧٧٨,٣١٨	٥٢,١
١٩٩٦	٦٠,٠٥٥,٤٨٨	٥٢,٢٩٤,٩٧٩	٨٧,٠	٣٤,٦٦٢,٢٤٠	٥٧,٧

أضف إلى ذلك أن عدد سكان المدن قد ازداد. وكما تظهر الإحصاءات من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٦، فإن عدد سكان المدن ازداد بنسبة ٢٣ في المئة. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الأمر هي الزيادة النسبية في عدد السكان من الطبقة الوسطى المقيمة في المدن. وهذا التغير يظهر في الجدول أدناه.

الجدول (٢): المقارنة بين السكان في المدن والسكان في الريف

السنة	سكان المدن	النسبة المئوية	سكان الريف	النسبة المئوية
١٩٦٦	٩,٧٩٤,٢٤٦	٣٧,٩	١٥,٩٩٤,٤٧٦	٦٢,١
١٩٧٦	١٥,٨٥٤,٦٨٠	٤٧,٠	١٧,٨٥٤,٠٦٤	٥٢,١
١٩٨٦	٢٢,٨٤٤,٥٦١	٥٤,٣	٢٢,٣٤٩,٣٥١	٤٥,٢
١٩٩٦	٣٦,٨١٧,٧٨٩	٦١,٣	٢٣,٠٢٦,٢٩٣	٣٦,٣

إلى تزايد عدد سكان المدن، يمكن أيضاً دراسة التغير في المعدل العام للمتعلمين. فعلى أساس الإحصاءات المتداولة، كانت نسبة السكان المتعلمين ٢٨,٧ في المئة عام ١٩٦٦، ثم ارتفعت عام ١٩٩٦ إلى ٧٩,٥١ في المئة.

يعرض الجدول الآتي زيادة نسبة المتعلمين ومراكز التعليم.

الجدول (٣) الزيادة في معدل المتعلمين

السنة	اجمالي السكان فوق ٧ سنوات	نسبة المتعلمين
١٩٦٦	١٩,٣٧١,٨٥٦	٢٨,٧
١٩٧٦	٢٦,٠٤٤,٦١٥	٤٧,٥
١٩٨٦	٣٨,٧٠٨,٨٧٩	٧٩,٥١
١٩٩٦	٥٢,٢٩٤,٩٧٩	٥٢,٥

الجدول (٤): مراكز التعليم وزيادتها الكمية في العقد ١٩٨٦-١٩٩٦

	١٩٨٦	١٩٩٦	النسبة المئوية من النمو العام
الطلاب	١٥٤,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٨١٢
مراكز التعليم	٦٠	٢٦٦	٤٤٣
معاهد الأبحاث	٨١	١٩٨	٢٤٤,٤
الباحثون	١,٩٢٤	١١,٣٩٢	٥٠٠
طلاب ما بعد التخرج	٥,٣٩٢	٢٦,٨٦٢	٤٠٠

علينا أن نضيف المنتجات الثقافية ومدى ازديادها. وتظهر الاحصاءات أنه تم طبع ٨٩٧/ ١٢ كتاباً (في عناوين) عام ١٩٩٦. وقد كان هذا الرقم ٨١٢/ ٣ في ١٩٨٦، و ٦٧٩/ ١ في ١٩٧٦ و ٩٦١/ ١ في ١٩٧١. كما أن الزيادة الاستثنائية في الصحافة المكتوبة هي أيضاً مؤشر على تغير كبير في الثقافة السياسية في إيران خلال العقود العديدة الماضية. ويظهر الجدول (٥) نمو الصحافة المكتوبة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٦. إلى ذلك، إن أحد المؤشرات الأخرى على التغير الثقافي هو عدد الأفلام المنتجة. فهذا الرقم يشير في الفترة التي أعقبت انتصار الثورة إلى زيادة بنسبة ٧٠ في المئة مقارنة بالفترة التي سبقت انتصار الثورة.

من ناحية أخرى، تضافرت التغيرات البنيوية في إيران لناحية السكان، وتنامي التمدن، وتشكل الطبقة الوسطى في المدن، وزيادة نسبة المتعلمين وانتشار مراكز التعليم العالي منذ ستينات القرن الماضي، تضافرت مع تغير فكري لتمهد الطريق أمام تطور نماذج ومفاهيم مدنية حديثة، وزيادة في المطالب السياسية والمشاركة، ومطالب بتغيير الجو السياسي العام.

الجدول (٥): الزيادة في الصحافة المكتوبة (الصحف والدوريات)

السنة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
صحف يومية	٣٣	١٩	١٦	٢٦
مجلات أسبوعية	٦٩	١٧	٤٤	٨٢
فصلية	٨٨	١١٦	٧٢	١٦٥
شهرية	٤٨	٨٨	١١٣	٢١٢
مجموع	٢٣٨	٢٤٠	٢٤٥	٤٨٥

على الرغم من أن المفاهيم المدنية والديموقراطية، كالقانون وحرية التعبير والتجمع والأحزاب نشأت مع انتصار الثورة الإسلامية، فإن فترة القلق عقب الثورة، والحرب الإيرانية - العراقية والعقبات البنيوية الأخرى حالت دون تقديم المطالب المدنية ومبادئ المشاركة

وتحقيق المفاهيم المدنية. وكانت البنى الاجتماعية اللازمة لتحقيق أساليب المشاركة في الثقافة المدنية قد توفرت تدريجاً مع التغيرات الاقتصادية لفترة اعادة البناء. وخلال هذه الفترة، ازداد تدريجاً عدد المنشورات والطلاب الجامعيين أيضاً، وتم التركيز إلى حد بعيد على التعليم. ونتيجة لهذه التطورات التي ترافقت مع بداية عملية العولمة التي تزامنت بدورها مع اتساع المعلومات والاهتمام الشعبي بالشؤون السياسية في إيران، بدت تغيرات لافتة نسبياً في الموقف العام للناس، وخصوصاً في أوساط الطبقة المثقفة. وقد كان من بين المؤشرات على هذا التغير التركيز على الديموقراطية والقانون وتطوير المشاركة السياسية والحريات الأساسية التي كانت جميعها ضمن الخطاب السياسي بعد الثاني من خرداد.

هكذا أصبح الناس تدريجاً أكثر ادراكاً لحقوقهم كمواطنين وحرياتهم الأساسية والنظام السياسي ومؤسساته. بيد أن هذا الإدراك كان جزئياً، وتفاوت بين مكان وآخر وقطاع وآخر. إذ إن وجهات النظر المدنية، كالحرية والمشاركة والحقوق الأساسية تداخلت إلى حد بعيد مع عقلية الشباب والمثقفين، وقدمت الأساس لسلوك المشاركة للمواطنين في الوقت الحاضر. وقد أمكن معاينة نتيجة هذا التغير في مقاربة الناس الانتخابية بعد الثاني من خرداد. وقد عززت هذه المسألة حماسة الناس لمرشحي بعض الأحزاب والتحالفات في الانتخابات البرلمانية والبلدية. ومثلت الحماسة القوية التي أظهرها الشعب والشباب للصحافة وميلهم نحو السياسة منذ الثاني من خرداد مؤشراً آخر على اهتمامهم بتعميق معرفتهم بالثقافة السياسية والعيوب السياسية ـ الاجتماعية والثقافية في المجتمع على أنها جزء مهم من ثقافة المشاركة السياسية. وكانت إحدى الميزات الأخرى للثقافة السياسية المشاركية، والتي تم تحقيقها إلى حد ما منذ الثاني من خرداد، هي تقليص الهوة بين الحكومة والشعب والزيادة النسبية لثقة الشعب بالحكومة. ومن المؤكد أنه من أجل القضاء تماماً على انعدام ثقة الشعب بالحكومة، علينا المضي في طريق طويل، وهذا يتوقف على نجاحنا في تحقيق المشاركة الحقيقية للشعب وتشجيعه، إضافة إلى تقديم المسؤولين رداً مقنعاً على المطالب الجماعية من جماعات وطبقات في إطار الأحزاب والمنظمات المدنية في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية، والمطالب الثقافية والاقتصادية. وفي هذه الحال، يمكن إلى حد بعيد إزالة اللامبالاة السياسية وانعدام الثقة في النظام السياسي، ويمكن تحقيق الاهتمام بالنظام السياسي والولاء له على أنهما عاملان مهمان للثقافة السياسية المشاركية.

خلال هذه الفترة، تزايد الميل إلى قبول الشرعية القانونية للنظام السياسي وعوامله، وذلك مقارنة مع الفترات السابقة. إذ إن التشديد على مبادئ القانونية، وحقوق المواطنية، واستجابية الدولة والمؤسسات السياسية؛ كلها كانت فاعلة في تغيير الخطاب السياسي. وأصبحت هذه المفاهيم القيم السياسية الرئيسية في هذه الفترة. وهكذا، يمكن القول أن المفاهيم والقيم

السياسية والاجتماعية الحديثة، كالحرية وحكم القانون وحكومة الأخيار والاستجابية والتسامح وحقوق المواطنية والمشاركة السياسية والاجتماعية والديموقراطية وسيادة الشعب والحريات الاجتماعية والتنمية السياسية والأمن الاجتماعي قد برزت في الثقافة السياسية الإيرانية بعد الثاني من خرداد، وهي في طور المأسسة.

وعليه، نشهد في الثقافة السياسية الإيرانية بروز نموذج مشاركي أفقي في السياسة، حل محل المشاركة الشعبوية التي هيمنت خلال العقدين الأول والثاني بعد الثورة. وتعني المشاركة الأفقية أن تتنافس المنظمات السياسية والمدنية المستقلة في المجتمع المدني في مسعى لتحقيق مصالحها الجماعية وأهدافها السياسية والاجتماعية. إذ إنها تنقل مطالبها للحكومة، وتنخرط في أنشطة سياسية للاستيلاء على مواقع ضمن الحكومة. في المقابل، ليس هناك في المشاركة العمودية منظمات مستقلة ومنافسة سياسية. كما أن المشاركة ذات طبيعة من أعلى إلى أسفل، وهي أيضاً سلبية.

بعد الثاني من خرداد والتركيز على التنمية السياسية والمشاركة من جانب الرئيس الإيراني محمد خاتمي، تزايد عدد الأحزاب والمنظمات السياسية بشكل لافت. كما أن القيم السياسية والاجتماعية الحديثة والمفاهيم المدنية، كالحرية والمشاركة وحقوق المواطنة والأمن والرفاه العام (الذي يشترطه الدستور) تؤخذ في الاعتبار، بحيث تكاملت النماذج المدنية في عقول الناس والشباب. وقد تطلب بلوغ هذه المفاهيم تشكيل مؤسسات مشاركية ظهرت بشكل متزايد في المؤسسات والقنوات المشاركية منذ الثاني من خرداد.

ينبغي من دون شك ملاحظة أن الأعداد المتزايدة للمنظمات والجماعات السياسية، بعد الثاني من خرداد، ليست مؤشراً على نضوج ومأسسة كاملة للسلوك المشاركي لدى الشعب الإيراني في إطار هذه المنظمات. إذ إن كثيراً من هذه المنظمات ليست أحزاباً بالمعنى الكامل للكلمة، فضلاً عن أن معظم أفراد الشعب لا يعرفون هذه الجماعات. في الواقع، لم تنخرط هذه الجماعات في منافسة ومشاركة سياسية. ولكن علينا أن نقر بأن مجرد تشكيل هذه الجماعات والاهتمام الذي يظهره بعض الناس بالانضمام إلى منظمات سياسية يرفد الاستبدال التدريجي للثقافة السياسية القائمة على الخضوع بثقافة مشاركية. ويعد التحقق الأولي لثقافة سياسية قائمة على الأحزاب، والتعبير عن المشاكل عبر المنظمات السياسية في المجتمع، مؤشراً آخر يؤكد التحول التدريجي نحو الثقافة السياسية المشاركية.

استنتاجات

كان التحول التدريجي من الثقافة السياسية القائمة على الخضوع الى ثقافة سياسية مشاركية ـ ديموقراطية في إيران حاسماً. ويؤكد هذا الافتراض الأساسي أن التغيرات البنيوية

(زيادة السكان في المدن ومعدل المتعلمين وتزايد مراكز التعليم العالي وخريجي الدورات ما بعد التخرج، ووسائل الاتصال، ووسائل الإعلام والنمو الاقتصادي النسبي والنقل) خلال العقد الثاني بعد الثورة أو الفترة المسماة «فترة اعادة البناء» من جهة، وثورة المعلومات والعولمة السياسية والثقافية من خلال تكنولوجيات وسائل الاتصال، كالانترنت والأقمار الاصطناعية والإذاعات من جهة ثانية، قد أدت إلى تغيير فكري وتعزيز المعرفة السياسية والاجتماعية في إيران، وبالتالي، فإن تطورت الضغوط السياسية والثقافية البنيوية لتحرير المناخ السياسي والاجتماعي، والتي واجهت النظام، وبرنامج خاتمي للتطوير السياسي، وأثر العاملين المذكورين أعلاه، قد كثفت التحول التدريجي من الثقافة السياسية القائمة على الخضوع إلى ثقافة سياسية ديموقراطية ـ مشاركية. وكاتب هذه السطور من أنصار الرأي القائل إنه من دون تدخل هذين العاملين والتغييرات البنيوية وعولمة السياسة والثقافة من خلال استخدام تكنولوجيات وسائل الاتصال لا يمكن تحقيق التحول من الثقافة السياسية القائمة على الخضوع إلى ثقافة سياسية مشاركية في إيران.

اعتمدت هذه المقالة النموذج الذي قدمه آموند وبادل، والمتعلق بالثقافة السياسية على المستويات الثلاثة: النظام والعملية وصنع السياسة، وذلك لشرح التغيرات في الثقافة السياسية الإيرانية. وقد كانت النتيجة العامة أنه من خلال الدراسة المقارنة للثقافة السياسية خلال العقود الثلاثة بعد الثورة، تمت ملاحظة بعض المؤشرات والإشارات التي تدل على تشكل وتغير نسبيين لثقافة سياسية ديموقراطية ـ مشاركية، إضافة إلى ضعف الثقافة السياسية القائمة على الخضوع. وفي الوقت الحاضر، يتم تجاهل الفترات الأولية للثقافة السياسية المشاركية. بيد أن مأسسة الثقافة السياسية المشاركية في المستقبل ستعتمد على إزالة العقبات من طريق التنمية السياسية، ومعالجة نقاط الضعف السياسية ـ الاجتماعية، وتحقيق توازن دقيق بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، وجعل الناس يتبنون قيماً ومفاهيم جديدة، والتصرف على أساس الحرية والقانون، ومراعاة حقوق المجتمع والآخرين.

حوار حول المصالح الوطنية

لم يتوفر تعريف جامع و دقيق لمصطلح «المصالح الوطنية». فهناك اختلاف في وجهات النظر حول المعنى الدقيق لهذا المصطلح ومجالات استخدامه. كيف تحدد المصالح الوطنية؟

- هناك وجهات نظر متباينة حول تعريف المصالح الوطنية. هناك من يذهب إلى أن المصالح الوطنية يتم تعيينها و تنفيذها من جانب الهيئة الحاكمة في كل مجتمع. ويرى أفلاطون ذو الاتجاه النخبوي أن المجتمع المثالي يجب أن تظهر فيه مجموعة تحمل صفات خاصة، و تأخذ هذه المجموعة في اعتبارها كل ما يخدم مصلحة المجتمع، لترسو المصالح الوطنية بعيداً عن إرادة سواد الشعب و اختيارها.

أما أرسطو، فكان يرى إمكانية تعيين المصالح الوطنية عبر النهج الديموقراطي فقط، باعتباره شيئاً مقبولاً، و كان يؤمن بضرورة إعلام الشعب بالنتيجة التي يتم التوصل اليها بعد التداول و التشاور. فلو نظرنا إلى القضايا من المنطلق الأيديولوجي، نجد أن رؤيتنا تختلف تماماً مع ما يطلق عليه اسم «المصلحة الوطنية» طبقاً للعرف السائد. أنا اعتقد أن المصلحة الوطنية تعني الخير العام. و يلاحظ هذا المعنى في أعمال الفلاسفة والسياسيين، وخاصة «جان جاك روسو». كان روسو يرى أن الخير العام يتحقق بواسطة الإرادة العامة.

بعض الخبراء يعتبر المصلحة الوطنية واقعاً عينياً، ويرى آخرون خلاف ذلك، أي أنها أمر ذهني، و هذا الفريق يري أن المصلحة الوطنية تمثل مجموعة من الأهداف التي يقرها القادة و واضعو القرار السياسي في كل مجتمع و دولة، فما هي وجهة نظركم حول هذا الموضوع؟

* كان أستاذاً في كلية الحقوق والعلوم السياسية قبل وفاته أخيراً

ـ نحن نعتبر المصالح الوطنية كواقع عيني يتطابق ومصالح المجتمع بأسره. ويتم تصنيف هذه المصالح بأنواع مختلفة. ويحتل الحفاظ على وحدة التراب لكل بلد جزءاً من المصالح الوطنية، لأن البلد إذا تعرض لهجوم أو عدوان خارجي، فإن ذلك يطغى على المصالح الأخرى. و هناك أهداف أخرى للدول البعيدة عن الحرب أو التي انتهت منها، كإعادة إعمار البلاد، وتلبية متطلبات الشعب، وتحقيق التقدم والتطور في المجالات العلمية والصناعية والزراعية، وتحسين النظام التعليمي والخدمات الأخرى التي من شأنها أن تزيد من القوة الوطنية، ورخاء الشعب، والتي تحتل الأولوية في الخطط.

إن العنصر الذي يؤدي دوراً أساسيا في تعيين المصالح الوطنية يتمثل في نوع الحكومة في كل مجتمع، لان الشعب في الأنظمة الديموقراطية يؤدي دوراً كبيراً في تعيين السياسات، في حين تتقرر المصالح الوطنية في البلدان التي تحكمها أنظمة غير ديموقراطية من قِبل عدد محدود من الأفراد، و تارة من جانب فرد واحد، ثم يتم تعميمها عبر وسائل الإعلام على كل أفراد الشعب.

طبقاً لما نعلمه، لم تُبذل حتى الآن جهود جادة، لا من قِبل الجامعات و لا من قِبل الدولة لتعيين الإطار العام للمصالح الوطنية الإيرانية، و لم تُرسم الخطوط العريضة لضمان هذه المصالح. فهل ترون جدوى في اتخاذ خطوة مشتركة من جانب المسؤولين والمفكرين والخبراء في هذا المجال؟ و ما مدى فائدة ذلك في الحد من تحرك المجموعات المتنفذة في المجتمع، والتقليل من تأثير الاجتهادات الشخصية ووجهات النظر الحزبية الضيقة؟

ـ هناك صلة وثيقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وقوة المجتمع. بعبارة أخرى، إن تنفيذ الأهداف في المجتمع يرتبط بتوازن القوى بين أجنحة السلطة الحاكمة. وحتى في السياسات الدولية، من الممكن أن نواجه أعمالاً، مثل الصراع الجماعي للحفاظ على القوة، و الإفراط في زيادة هذه القوة بدلاً من التحرك في منحى المصالح العامة للمجتمع. لذا، يُعد تعيين الإطار الدقيق و الواضح للمصالح الوطنية من قبل الحكومة أمراً ضرورياً جداً. والكيفية التي يتم فيها تنفيذ هذه الخطط تحتل قسطاً كبيراً من الأهمية لأن مصداقية الحكومات تُقوّم من خلال قدرتها على حلّ مشاكل المجتمع، وخير مثال على ذلك الأهداف التي تتضمنها الخطة الخمسية لجمهورية إيران الإسلامية والتي يجب تنفيذها عبر سلسلة من الإجراءات التنفيذية. ومما يثلج الصدر أنّ التفاهم يسود حالياً بين المسؤولين في وجهات النظر بشكل كامل تجاه القضايا المصيرية وكيفية حلّها، لأن إيران أُبتليت بالحرب سنوات عديدة، لذا واجهت مشاكل كثيرة، كانخفاض عائدات النفط، وزيادة عدد السكان، والدمار الذي حلّ بالبنى التحتية للاقتصاد الإيراني. وعليه فهي بحاجة إلى تخطيط دقيق قابل للتنفيذ

في إعادة البناء. ففي الوقت الراهن الذي نعيش فيه مرحلة السلام، إننا بحاجة الى إجراءات سريعة و فاعلة لمواجهة المشاكل الداخلية. امّا على الصعيد الدولي، فهناك ضرورة لاحترام فرضية التعايش السلمي مع البلدان المختلفة، و التعاون مع البلدان التي تمتلك تقنيات متطورة، و التي نحن بحاجة اليها، مع ضرورة الاهتمام باستقلال بلادنا ومساواتها مع البلدان الأخرى في التعامل. و من المؤكد بفضل تقارب ملموس في وجهات نظر المسؤولين في المستويات العليا ليسود الوئام داخل المجتمع. و تستطيع وسائل الإعلام أن تؤدي دوراً فاعلاً في تثبيت هذا الوئام. و أعتقد أنّ دستور البلاد يساعد على توفير هذا المناخ.

لا شك أن مفهوم «المصالح الوطنية» شأنه شأن كثير من المفاهيم الأخرى، يتغير بمرور الأيام، و ذلك لتغير الاوضاع السياسية و الاقتصادية، وتغير هيكلية العلاقات الدولية، فما هو مدى هذا التحول، خاصة في ما يتعلق بإيران؟

- إن التحول والتطور في المصالح الوطنية هما حصيلة التغيرات التي شهدها العالم، ومنها تجنّب الصدام العسكري والأيديولوجي والاهتمام بالتطور في العلوم والتكنولوجيا، وتحقيق النجاحات في ميادين الفكر والعلم والمجال الاقتصادي، والنمو السكاني، ووعي الشعب لحقوقه. إنّ النتيجة المتمخضة عن ذلك هي زيادة المسؤولية التي تقع على كاهل المسؤولين، وخصوصاً أن العالم وصل الى طريق مسدود في السيطرة على الصناعات الذرية.

إنّ مجموع هذه العوامل تدفع الحكومات - الى حدٍ ما - الى الإستجابة لحاجات الشعب والاهتمام بمصالح الشعب عند اتخاذها للقرارات المصيرية. وعلى هذا الأساس نجد اليوم تكثيفاً لسياسة التعاون والإنفتاح بين بلدان العالم بدلاً من المواجهات العدائية. اِنّ إيران لا يمكنها أن تُستثنى من هذه القاعدة، و ينبغي عليها أن تقيم علاقات فاعلة مع بقية بلدان العالم لتعيد إعمار البلاد وتحقيق مصالحها الوطنية.

*** هل الهدف الأساس من وراء تحقيق المصالح الوطنية يعني ضمان الحفاظ على القوة الوطنية... فإذا كانت المعادلة هذه هي، فما هي العناصر التي يجب توافرها لبناء القوة الوطنية؟**

- أعتقد أن هدف المصالح الوطنية لا يعني زيادة و تنمية القوة الوطنية فقط، رغم ما للقوة من دور كبير في السياسة الخارجية للدولة. وقد أثبتت التجربة أنّ البلد، إذا كان ضعيفاً أو أنّ البلدان المجاورة له لديها أطماع أو أنها بلدان عدوانية، فهكذا بلد لا يقوى على الحفاظ على أمنه إلاّ بتنمية قوته الوطنية. ولكن يجب أن لا نتصور بأن المقصود من القوة هي القوة العسكرية فحسب، والتي يمكن توفيرها عبر شراء الأسلحة من الخارج، وإنما القوة الوطنية تعني وجود مجتمع متماسك و سليم من الناحية الجسمية والنفسية، ممتلكاً تقنيات حديثة، وجامعات

ومراكز علمية تحظى بالاحترام، و وضع الإمكانات و التسهيلات اللازمة في خدمة المؤسسات البحوثية، و الاهتمام بالمعالجات المحلية لحلّ المشاكل الداخلية، و كما يقول الشاعر سعدي:

بثوبك إعتنِ و لو كان قديماً فهو أفضل من طلب الثوب من رفيقا

وعليه إذا كنا ننشد القوة الوطنية، يجب علينا الاهتمام بالشعب، و أن نبحث عن مصدر هذه القوة لدى الشعب، واضعين في الحسبان تعزيز التكنولوجيا المحلية في البلاد الى جانب إستيرادنا للتكنولوجيا المتطورة التي نحتاجها في الحسبان. ومن الطبيعي أنّ هذا المعنى لا يتحقق بين ليلة وضحاها، بل يستلزم تخطيطاً على المدى البعيد.

أُذكّر مرّة أخرى بأنّ القوة العسكرية لها علاقة مباشرة جداً بالقوة الاقتصادية، ومن ذلك نوعية الصناعات وجودتها، و وفرة الإنتاج الزراعي، والحفاظ على صحة المواطنين وسلامتهم، وتزويد المجتمع بالعلوم الحديثة، و فوق كل ذلك تحقيق الإنسجام الداخلي بين أفراد المجتمع، وتوحيد الرؤى لتعيين السياسات التي ينبغي إنتهاجها.

لاشك أن وجود جهاز تنفيذي سليم و فاعل له أهمية لا يمكن الإستغناء عنها، إضافة الى تعيين المصالح الوطنية، و إعداد خطط لتحقيق الأهداف، فكيف تعالجون السلبيات التي يعاني منها النظام الإداري و التنفيذي في البلاد؟

ـ النظام الإداري والتنفيذي يجب أن يقوم على أساس كفاية الأفراد ومؤهلاتهم، رغم أن هذه المواصفات لم تتحقق ـ بشكل كامل ـ في أي مكان. إلا أننا نرى أن عدم الالتزام بها في بلدان العالم الثالث يبدو واضحا وأكثر بروزاً من أي مكان آخر. إن النظام الإداري في العالم الثالث قائم على أساس العلاقات الشخصية، وعدم مراعاة القوانين والأسس في المراكز الإدارية والتنفيذية. إننا ـ في إيران ـ بحاجة الى استقطاب ذوي الاختصاصات، و الاستفادة من خبراتهم، وأن يعمل الأفراد في وظائفهم على أساس العلم والكفاية والمؤهلات التي يتمتعون بها، حتى لو لم تكن لديهم علاقات شخصية مع مسؤولي الإدارات.

ما هي السلبيات التي تعترض تحقيق المصالح الوطنية؟ وهل يمكن إزالتها أو إصلاحها؟ وما هي الأساليب التي يجب استخدامها في هذا الإطار؟

ـ من المعلوم أن الحكومات في بلدان العالم الثالث هي التي تقوم بتسيير كل الأمور، إذ انها تسيطر على موارد البلاد. لذا يجب على الحكومة أن تتكفل بحل مشاكل المواطنين، وأن تفسح مجالات العمل أمامهم. وبخصوص إيران، فإنها تمرّ بمرحلة إعادة البناء والإعمار. ولكن الى جانب هذا الهدف، هناك قضايا يجب الإهتمام بها، كرفع المستوى المعيشي لأبناء الشعب، والحد من ارتفاع التضخم، وتنمية الانتاج وتحسين نوعيته. إن أبناء الشعب يلمسون النقائص بشدة لأنهم يعانون من التضخم الاقتصادي. وإن مختلف فئات الشعب يكدحون بمشقة من

أجل توفير لقمة العيش، بحيث نرى كثيراً من الموظفين يضطرون إلى العمل كسائقي أجرة داخل المدن، وقد أثقلت المشاكل الاقتصادية كاهلهم. وعليه، هناك إستعداد نفسي كامل لإعادة البناء بشكل واسع، ولبذل جهود اقتصادية شاملة. ويكفي أن تقوم الدولة بدورها وتخطو خطوات فاعلة لحل المشاكل. ورغم كل الجهود في هذا المجال - خلال العامين الماضيين - التضخم لم يتراجع، بل إن الفوارق الطبقية بقيت على حالها.

مرّة أخرى أؤكد على أهمية الإتفاق في وجهات النظر بين أعضاء الحكومة أو الهيئة الحاكمة. فكلما أزداد هذا الإتفاق، يمكن حل المشاكل من خلال وقت قصير، و ذلك نظراً لإستعداد الشعب وجهوده البناءة لردم هذه المشكلات.

هل ترى أنّ وزارة الخارجية قادرة على التخطيط لإنتهاج سياسة خارجية متوازنة وكفوءة؟ وما هي إقتراحاتكم في هذا المجال؟

-إن وزارة الخارجية غير منفصلة أو معزولة عن سائر مؤسسات البلاد. أرى أن نشاط هذه الوزارة، حتى اليوم، يسير بخطوات ثابتة وناجحة، علماً أنّ الإتجاه العام الذي نشاهده في مؤسسات الدولة سائد في وزارة الخارجية أيضاً. فالديبلوماسية لكل بلد يجب أن تُبدي ردود فعل تجاه الأحداث العالمية، بل يجب أن تستفيد من الفرص المتاحة بشكل مطلوب، مع الأخذ في الحسبان أنّ الموارد الإيرانية محدودة لتحقيق تطلعات البلاد - علماً أنّ أغلب بلدان العالم، وحتى البلدان الغربية، لا تستطيع دائما أن تحقق تطلعاتها المنشودة، وعليه يجب إنتهاج سياسة سليمة وحكيمة، وأن تُبذل الجهود لضمان المصالح الوطنية. وقد كانت وزارة الخارجية نشطة في هذا المجال. فبعد توقف الحرب بين العراق و إيران، وقبول القرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن، أصبحت بلدان الخليج سوقاً لتصدير السلع الإيرانية إليها. إنّ إرساء علاقات مبدئية وودية معها من شأنه أن يخدم مصالح البلاد.

لقد أثبتت التجربة عدم جدوى إنتهاج السياسات العدائية. لذا أعتقد بضرورة إنفاق واردات البلاد في حل المشاكل الداخلية، و أن تعتمد سياسة إيران الخارجية على أساس قبول ميثاق الأمم المتحدة، والذي يؤكد على الاستقلال و السيادة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. إنّ بلدان العالم الثالث التي تعصف بها المشاكل، يمكنها إنتهاج السياسة الآنفة الذكر، والتحرك بما يتطابق و مصالح المجتمعات الأخرى.

تُعتبر مشاركة الشعب في الشؤون العامة من أهم عوامل التقدم والحيوية في كل مجتمع، كما تشكل هذه المشاركة «الرصيد الوطني»، فهل هناك اختلاف بين القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية، و القضايا الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية الداخلية؟ بعبارة أخرى هل أن رغبات الشعب و مشاعر عامة الناس في خدمة المصالح والمصالحة الوطنية؟

ـ إذا كانت أهداف الحكومة متطابقة مع حاجات الشعب، فإن الشعب سيدعمها. فالسياسة الخارجية الناجحة تستلزم دعماً داخلياً واسعاً. وأنا لا أجد فارقاً كبيراً بين تحقيق الأهداف الخارجية و الداخلية، لأنها ذات مصدر واحد، ولكن بمعايير تنفيذية مختلفة. ففي السياسة الداخلية تكون الحكومة متمكنة ولا وجود لتحديات جادة أمامها. وبما أنّ الموارد في بلدان العالم الثالث تكون في أيدي الحكومات، فان وجود إرادة الدولة وخيارها يكفلان حلّ المشاكل. وكمثال على ذلك، فإن التلوث البيئي بات يشكل مشكلة حقيقية يعاني منها مجتمعنا، ويمكن القضاء عليها من خلال بذل الجهود الجادة والمتابعة من جانب المسؤولين.

أمّا في الشؤون الدولية، فلا تستطيع الحكومات التحرك بشكل حر، و ذلك بسبب وجود ١٧٠ دولة في العالم لها أهداف و مصالح مختلفة ينبغي أخذها في الحسبان. وعليه، إذا كانت السياسة الداخلية قائمة على أساس الرؤى الموحدة بين المسؤولين لتحقيق تطلعات الشعب الحقيقية، فان الحكومة ستحظى بدعم الشعب. ويُعد دعم الشعب للأهداف والخطط الحكومية عنصراً مهماً في تحقيق الأهداف و إنجاح الخطط.

تُعد التنمية الاقتصادية من أهم أهداف كل دولة. لكن كثيراً من الخبراء يرجحون التنمية السياسية و دعم البنى الثقافية للمجتمع على برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية، واعتبارها كشرط لازم لتحقيق هذه البرامج... فما هي وجهة نظركم حول هذا الموضوع؟ و ما هي العوامل التي تُمهّد و تُسهّل عملية التنمية السياسية؟

ـأعتقد أن التنمية السياسة تطغى على بقية المجالات، و أن المعيار فيها يتمثل في رغبة الشعب في المشاركة في الشؤون السياسية، و مشاركته الواسعة في الانتخابات، و وجود وسائل إعلام حرّة ومستقلة. ولكن مع الأسف، إن السياسات الحزبية الضيقة هي الحاكمة في أغلب بلدان العالم الثالث، وذلك على حساب دور الشعب. من الواضح أنه كلما تسود الديموقراطية في المجتمع، فإن دور الشعب يزداد. وحسب تقديري، فإن التنمية الاقتصادية في المجتمع قادرة على حلّ كثير من القضايا، لأنّ هذه التنمية تخلق ثقافة جديدة، و أن ما هو ضروري لبلدان العالم الثالث يتمثل في إيجاد إرادة حازمة على المستوى الحكومي، لأنها كفيلة بإعداد الشعب لتحقيق التنمية الاقتصادية و الثقافية معاً.

في مجال السياسة الخارجية، ما هو تعريفكم للمصالح الوطنية الإيرانية على الصعيدين الإقليمي والعالمي؟

ـ على الصعيد العالمي يجب أن تتطابق السياسة الخارجية الإيرانية مع الإمكانات المتاحة في البلاد و مع حاجاتها. ففي الظروف الحالية تحصل إيران على ٨٠ في المئة من مواردها من العملة الصعبة من طريق بيع النفط. لذا، ينبغي علينا العمل لتنمية المجالات الأخرى للحصول

على العملة الصعبة.

إنّ الغاز الطبيعي يشكل أحد أهم مصادرنا، وقد توقف مشروع مد ألمانيا بالغاز الإيراني، بسبب إستباق المبادرة من جانب روسيا في بيع الغاز الى ألمانيا. ويجب كذلك تقوية الصناعات البتر وكيماوية. ويمكن في هذا المجال التعويض عن التأخير الحاصل نتيجة عدم تنفيذ مشروع البتروكيماويات الإيراني من جانب اليابان. وكذلك ينبغي الإهتمام بإدخال التقنيات التي نحتاجها في إعادة إعمار البلاد، وإقامة العلاقات التجارية المربحة مع بلدان العالم.

أمّا على الصعيد الإقليمي، أشرت الى ضرورة التعاون السلمي مع بلدان الخليج، والتي من شأنها أن تشكل سوقاً جيدة للسلع الإيرانية المصدرة، و بالتالي يمكن توسيع مثل هذا التعاون.

في مثل هذه الظروف المتأزمة في الخليج، و تواجد القوات الأجنبية في المنطقة. ما هي السياسة التي ترونها مناسبة لتحقيق المصالح الوطنية الإيرانية على المدى البعيد؟

- إننا دولة من دول العالم الثالث. ومعلوم أن مواردنا الاقتصادية والعسكرية والتقنية محدودة. وعليه يجب إنتهاج سياسة صحيحة تتطابق مع حاجاتنا وإمكاناتنا الموجودة في البلاد. وفي غير هذه الصورة، سنواجه حالة التناقض في شعاراتنا، أي أننا في الوقت الذي نرفع شعار الإكتفاء الذاتي وندين الإمبريالية، نوقع أنفسنا في حبال القوى الكبرى. وكمثال على ذلك، أضطررنا الى شراء السلاح من البلدان الأخرى، وكان هذا الأمر لا ينسجم مع الشعارات التي كنا نطلقها. وعليه إذا كان البلد ينوي الحفاظ على استقلاله والاكتفاء ذاتياً وأن يقدّم المساعدة للشعوب الأخرى - كالشعب الفلسطيني - ينبغي عليه تحقيق خلاص نفسه أولاً من التبعية المتمثلة في حاجته المستمرة للآخرين، كي يتمكن من تحقيق أهدافه، و لا يمكن بلوغ هذه المرحلة إلاّ من خلال إنتهاج السياسة السلمية في التعامل مع البلدان الأخرى.

إن إنتهاج مثل هذه السياسة سيتيح الفرصة للحصول على الإنتاج المناسب، و تقوية الصناعات الوطنية. و يمكن تصنيف بلدان العالم اليوم في ما يتعلق بعلاقاتها مع إيران ضمن ثلاثة أقسام. فالقسم الأول من هذه البلدان هي التي تملك التكنولوجيا التي تحتاجها بلادنا والتي هي مفيدة لنا. والقسم الثاني نستفيد منها من خلال التبادل التجاري معها. والقسم الثالث هي تلك البلدان التي تحتاج الى مساعدات إيران. إننا نستطيع وضع البلدان الإفريقية في هذه المجموعة من البلدان. و تستطيع إيران من خلال تنفيذ السياسة القائمة على التعاون والإفادة من الفرص المناسبة الحصول على نتائج طيبة.

هجرة الأدمغة تعد إحدى المشاكل التي تعاني منها بلدان العالم الثالث، و قد تكبدت إيران بدورها في هذا الجانب خسائر فادحة. فما السبل الكفيلة التي ينبغي إنتهاجها

للحد من هذه الظاهرة الخطيرة و مواجهة السياسات التي تنتهجها المجتمعات الصناعية المتطورة في استقطاب الرساميل و الأرصدة من بلدان العالم الثالث؟

ـ تعتبر هجرة الأدمغة من الظواهر المضرة في عالمنا. و قد تكبدت إيران جراء هجرة أدمغتها الى الخارج اضراراً كبيرة. و قد كانت الهجرة الى الخارج في الماضي تشمل الخبراء وذوي الاختصاص. إذ كان هؤلاء يغادرون البلاد من أجل الحصول على مداخيل أكبر والإفادة من الإمكانيات و الطاقات العلمية و الرخاء الموجود في الخارج. إلاّ أنّ هذه الهجرة إتسعت رقعتها في الوقت الحاضر لتشمل الفئات المختلفة من أبناء الشعب. كما أن الأفراد الذين ليست لديهم أي إختصاصات يتوجهون الى البلدان الأخرى، ومنها اليابان، بحثاً عن العمل.

لا شك أنّ لهذا الموضوع أسباباً اقتصادية واجتماعية. فإذا توافر ـ في المجتمع ـ رخاء اقتصادي، و حريّات فردية بالمستوى المطلوب، ولم يواجه الشباب المتخرج من الجامعة الحيرة والضياع، و يتم إجتذابه من قبل أجهزة الدولة، فعندها لايفكر بالهجرة مطلقاً. غير أن الشباب الذين لم يتمكنوا مراراً من إجتياز الامتحانات لدخول الجامعات، و لا يستطيعون الحصول على مدخول لتلبية حاجاتهم الاقتصادية، فمثل هذا الشاب يُصاب باليأس وفقدان الأمل واللامبالاة، فيغادر البلاد بكل بساطة. ويبدو لي أنّ الحكومة، ومن خلال توفير مجالات الدراسة لذوي المواهب، وإزالة المشاكل الاقتصادية العديدة، وخاصة البطالة، ورسم معالم مستقبل يلبي طموحات الشباب، عندها تستطيع الحكومة وضع حدٍ لهجرة الايرانيين الواسعة إلى الخارج. وبما أن كثيراً من الطلبة لم يوفقوا في الدخول الى الجامعات، بسبب طبيعة النظام التعليمي، يجب على الدولة أن تكف عن إحتكار التربية والتعليم، وتفسح المجال أمام القطاع الخاص لتأسيس جامعات مستقلة.

كيف ترون أوضاع الإيرانيين المقيمين في الخارج؟ وما هي العوامل التي يجب توفيرها أو تقويتها في سبيل أعادة ذوي الإختصاص الى البلاد والإفادة منهم بشكل مناسب؟

ـ كما أشرتُ آنفاً، هناك عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة تدفع الشباب للهجرة الى الخارج. فمن خلال إزالة العقبات أمام هؤلاء، يمكن تشجيعهم على العودة الى الوطن. فإذا ما توافرت الظروف المعيشية المناسبة داخل الوطن، تنتفي الرغبة في مغادرة البلاد. ولكن ينبغي القيام ببعض الأعمال في هذا الجانب، منها توسيع مساحة الخدمات والإمكانات، وتعميم التعليم، وتوفير متطلبات الحصول على فرص العمل، وإستيعاب العناصر المؤهلة للعمل.

ما هي الخطوات التي يجب اتباعها لإصلاح نظام التربية و التعليم، من مرحلة رياض الأطفال وحتى المراحل الجامعية؟ ما هي توصياتكم لتوجيه جيل الشباب

وتحصينهم أمام الأفكار الهدامة والأساليب المبتذلة للثقافة الغربية وتعريفهم بثقافة التنمية على أساس خصائص ومتطلبات المجتمع الإيراني؟

ـ أنا أؤمن بانتهاج مبدأ الإقناع في التربية والتعليم، وليس على أساس القوة، لأن الأساليب التي تنطوي على جوانب الترهيب والتهديد مصيرها الفشل. ففي النظام التعليمي والتربوي، يجب وضع الأساليب المتطرفة ـ إفراطاً وتفريطاً ـ جانباً، وأن ننهج أسلوب الإعتدال والتسامح في التعامل، مع إهتمامنا بالمبادئ والتوجيهات الدينية، وعدم غض النظر عن الدوافع الطبيعية للإنسان، لأن الإنسان بطبيعته يحب الجمال، ويتوق لجمال المناظر الخلابة، ويشعر بالنشوة عند رؤيته لألوانٍ معينة. ومن المؤكد أننا نفضل النظر إلى الطبيعة الخضراء المليئة بالزهور على رؤية حادث اصطدام مروّع. فنظراً الى الدوافع المختلفة الكامنة في الإنسان، نستطيع أن نبادر إلى إجراء بعض التغييرات في منهج التربية والتعليم في إيران، لأن ضرورة الدراسة والتعليم باتت واضحة تقريباً للجميع، ولكن عندما لا يستوعب الطلبة المادة التعليمية، فينبغي البحث عن العيوب والنواقص في المراكز التعليمية والتربوية وباقي المؤسسات التعليمية.

نستطيع إستخدام السبل الملائمة في التعامل مع الأفراد بدلاً من إنتهاج أساليب العنف والتهديد و التخويف. و مما يؤكد عليه ذوو الاختصاص في علم النفس أنه لايمكن أن نتوقع من الفرد الذي يبلغ من العمر ١٧ عاماً أو ٢٠ عاماً أن يتعامل مع القضايا كالأب الذي يبلغ من العمر ٥٠ عاماً.

من جانب آخر، عندما لا توفر للشباب الإمكانات الترفيهية المناسبة، فإن ذلك يؤدي الى إهدار طاقاتهم، كما هي الحال في ما يتعلق بالأفراد الذين نشاهدهم يلعبون كرة القدم في الأماكن غير المناسبة، كالاماكن المزدحمة بالسيارات أو تحت الجسور الهوائية. والموضوع الآخر الذي ينبغي إثارته هو ضرورة إنجاز التبادل الثقافي والعلمي مع البلدان الأخرى، لأن تبادل الكتب و المعلومات ـ في المجالات العلمية والعلوم الطبية والفنية و الهندسية والتكنولوجيا ـ يزيد من وعينا. ويمكن الإفادة من الفضائيات مع الحفاظ على قيمنا الأصيلة. ومن الواضح أنّ توفير الظروف الاقتصادية والثقافية المناسبة لكل أفراد الشعب يصب في خدمة المجتمع والبلاد، لأن الجماهير تشكّل الرصيد الأكبر لكل بلد.

إننا نرى اليابان التي لا تتمتع بمصادر طبيعية تذكر، أصبحت اليوم تحتل المرتبة الثانية ـ تقريباً ـ بين بلدان العالم من الناحية الاقتصادية. وثمة من يرى أنّ القرن الواحد والعشرين سيكون قرن اليابان. ولم تتوفر هذه القوة لليابان سوى من خلال السياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة التي تنتهجها في الداخل. ولقد أكد الدين الإسلامي على الإفادة من مصادر الطبيعة، وأن المجتمع المنفتح يتوصل إلى القوة والأمن والرخاء والحرية أسرع من المجتمع المنغلق والمنطوي على نفسه. إنني أتساءل دائماً عن السبب الذي يجعل

الشاب الإيراني الذي يبلغ من العمر ٢٥ عاماً، في حاجة الى نظيره الفرنسي أو السويسري في الجوانب العلمية و الإختصاصية. ينبغي علينا البحث عن أسباب هذا الخلل في النظام التعليمي والتربوي والجامعي الإيراني.

ما هو رأيكم في العودة إلى الهوية الذاتية الإيرانية في ما يتعلق بجيل الشباب في بلادنا؟ وهل يمكن أن تشكل هذه العودة المجال المناسب لاكتساب الشخصية المستقلة؟

-إن لاكتساب الشخصية و الهوية الذاتية عوامل متعددة. فكل مواطن يجب أن يشعر بمكانته في المجتمع. وإن لمجموع العوامل والمحفزات الاقتصادية والاجتماعية دوراً مباشراً في تقوية معنويات المواطنين وشحذ هممهم. ومن الطبيعي أن يشعر مثل هؤلاء المواطنين الذين يحملون مثل هذه المعنويات والأحاسيس بفائدتهم للمجتمع، وذلك من خلال تفهمهم وإدراكهم لثقافتهم وهويتهم. إن لإيران تاريخاً عريقاً وثقافة زاخرة، ولنا رسالة نحملها لطرحها في المجتمع الدولي. إلا أن الأنظمة الدكتاتورية السابقة عملت على إبعاد الشعب عن ثقافتة الغنية. فمن الطبيعي أن يكون لمعرفة الثقافة والحضارة الإيرانية، والإلمام بالماضي الإيراني الزاخر بالقيم الحضارية، إلى جانب إزالة الجوانب السلبية الاقتصادية والاجتماعية، دور فاعل في بلورة شخصية الشباب الإيراني.

سمير أرشدي*

إيران ومستقبل التعاون الإقليمي

لا نذيع سراً إذا قلنا بأن الأشهر الأخيرة شهدت قفزة نوعية في مسيرة العلاقات الخليجية - الإيرانية في خضم التصريحات التي يدلي بها رؤساء الدبلوماسية في المنطقة، ومن خلال مضاعفة الزيارات المتبادلة للمسؤولين الخليجيين والإيرانيين.

جاء التوقيع على اتفاقية الربط القاري بين الكويت وإيران بدعم ومؤازرة من رئيس مجلس الوزراء الكويتي سمو الشيخ صباح الأحمد ليضع نواة لبنة في صرح التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ولتكون الكويت بوابة إيران إلى المنطقة والعالم العربي، ولتكون إيران جسراً للكويت للوصول إلى آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، انطلاقاً من أن ربط المصالح الاقتصادية هو السبيل الأمثل لتعزيز الوشائج السياسية والأواصر الثقافية.

من ناحية أخرى أكد المؤتمر الذي عقده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في المنامة أن إيران، باعتبارها عنصر الاستقرار والأمن للمنطقة بأسرها، بحاجة إلى تطوير مستويات رفيعة من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني مع جيرانها على أساس من المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون المحلية من الطرفين. وهذا ما أكده رئيس الدبلوماسية السعودية في المنامة حين أشار إلى أن ما يدعو للارتياح هو تنامي علامات الاعتدال والواقعية في السياسة الخارجية الإيرانية، بما في ذلك الاتفاق الأخير مع المجموعة الأوروبية حول موضوع تخصيب اليورانيوم، والذي يعتبر أمراً مشجعاً. وندد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بازدواجية المعايير من خلال التركيز على إيران في الموضوع النووي، على الرغم من كونها من الدول الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مع تجاهل إسرائيل، واصفاً هذا التعامل بأنه غير مجد. وأوضح أن المزيد من المشاركة الإيرانية الفاعلة في الحرب ضد الإرهاب يشكل عاملاً مساعداً آخر.

وجاءت تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البحريني الشيخ محمد مبارك آل

(*) عضو اتحاد الكتاب والأدباء العرب

خليفة لتعزز الرؤية السعودية حين قال إن هناك تفكيراً جديداً يسود المنطقة أهم ما فيه ضرورة إشراك إيران في أية صيغ مستقبلية للتعاون.

أما الشيخ صباح الخالد رئيس جهاز الأمن الوطني في دولة الكويت، فقد أكد أن الكويت تحرص ونظراؤها في مجلس التعاون على أن يكون لها منظور في شأن الأمن الخليجي بالتعاون مع الشركاء في المنطقة، كإيران والعراق، مؤكداً في كلمته في المؤتمر الدولي للأمن القومي الخليجي ضرورة أن تتواصل الحوارات والنقاشات التي تجمع دول المجلس والشركاء في المنطقة، والدول التي لها مصالح فيها للخروج برؤية لأمن واستقرار المنطقة التي تعتبر محط أنظار العالم باعتبارها المكمل وأحد الأعمدة الأساسية في الأمن والسلم الدوليين.

في خضم هذه الطروحات الايجابية والمتفائلة، طرحت الديبلوماسية الإيرانية فكرة منظومة الأمن الجماعي باعتبارها أكثر الأساليب فاعلية بالنسبة للترتيبات الأمنية في المنطقة، على أساس الاستقلال والاعتماد على الذات، والامتناع عن عقد أية اتفاقات مع قوى من خارج المنطقة، والتي تهدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمن سائر البلدان الأعضاء، وامتناع كل بلد عن القيام بأي خطوة أو عمل يؤثر في اتخاذ القرار الأمني الواسع، وأن أي اتفاق أو عقد أية اتفاقية ترتبط نوعاً ما بسيادة ومصير المنطقة سياسياً وأمنياً لا يتم إلا عبر المنظومة المذكورة.

يتضمن المشروع الإيراني الذي طرح في مؤتمر المنامة ضمن جدول أعماله أهمية تبني تنمية وتعميق السلام الخليجي ومساعدة مسيرة السلام والأمن العالمي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل ومقارعة كل أنواع العنف والارهاب ودراسة جذور هذه الظاهرة.

ويبدو من خلال دراسة معمقة لهذه الرؤى الخليجية ـ الإيرانية أن هناك قواسم مشتركة وأفكاراً متقاربة بإمكانها أن تتبلور وتنضج إذا ما وجدت الحاضنة المخلصة وحسن النية لأن العلاقات بين الأمم لا تولد بالصدفة، بل تحتاج إلى رعاية واهتمام متواصلين.

إن مثل هذه المبادرات تأتي في خضم المرونة التي تتسم بها العلاقات الإيرانية ـ العربية اليوم، والتي تغيرت بشكل جذري مقارنة بالعقدين السابقين. ولعل التفهم المرن للسياسة الإيرانية، والذي بدأه الأوروبيون قبل الجيران العرب من خلال تبني فرنسا سياسة الحوار الهادف مع طهران، والتي تمخضت عن نتائج مثمرة لا زالت تؤتي أكلها من خلال الاتفاق الأخير لتجميد تخصيب اليورانيوم.

لا شك في أن شعوب المنطقة التواقة للاستقرار والسلام ترى تباشير الخير في الأفق القريب بعد أن سئمت سماع أصوات المدافع وأزيز الرصاص، وهي بأمس الحاجة إلى فترة يستتب فيها الأمن ويزدهر الاقتصاد، ويتألق الالتزام بتعاليم الإسلام السمحة التي تنادي بالوسطية والاعتدال واتباع القول الحسن.

خصائص المدير الثقافي في الجمهورية الإسلامية

تعد المعرفة الدقيقة والإطلاع الوافي أساس كل تخطيط و خطوة ترمي إلى إحداث تغيير في الظروف المتاحة. ويحظى هذا الموضوع في مجال القضايا الثقافية ـ بسبب الطبيعة الخاصة لهذه القضايا و التجدد و التطور المستمر في هذا القطاع من الحياة الاجتماعية ـ بأهمية بالغة، ذلك أنه لا يمكن الوثوق بكفاية المدراء المتصدين للشؤون الثقافية، ولا بجدوى عملهم والوجهة الموحدة لنشاطاتهم من دون الوقوف عن كثب على مواهبهم و رؤاهم و قدراتهم. من هنا تم إجراء دراسة تجريبية ميدانية يعرض المقال الذي نحن بصدده جانباً من نتائجها وتداعياتها. وعبر الإستفادة من عدد من المؤشرات (التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى من التحقيق) فقد تم معرفة الوضع الراهن للمدراء الثقافيين. وبما أن نتائج التحقيق لا تعكس بطبيعة الحال كل الحقائق الموجودة في قطاع الإدارة الثقافية، وكذلك بما أن التحقيق الحالي لم يشمل كل المدراء الثقافيين، فلا يمكن تعميمه بهذه السهولة، لكنه مهم في الوقت نفسه نظراً إلى أنه يمكن اعتباره مقدمة للقيام بأبحاث تكميلية.

إن تعقيدات و حساسية إدارة الشؤون الثقافية تستلزم إدراك مفهومين عميقين، هما «الإدارة» و «الثقافة». فمفهوم و مصطلح الثقافة اليوم إتسعت مساحته إلى درجة أن الإهتمام بمعناه اللغوي و جذوره فحسب لا يمكن أن يحل المشاكل، بل ينبغي تعريف و تحديد معنى ومفهوم هذا المصطلح من وجهة نظر علماء النفس أو علماء الإجتماع. على أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن تعريف الثقافة، أشهرها وجهة نظر إدوارد تايلور الذي عرّف الثقافة في كتابه الثقافة الإبتدائية عام ۱۸۷۱ قائلاً: «الثقافة أو الحضارة هي مجموعة متشابكة تشمل المعارف و الآراء و الأفكار و الإبداعات الفنية والصناعات والفنون والأخلاق والقوانين والسنن

* أعدّ التقرير بتوصية من قبل مركز الأبحاث الأساسية التابع لمعاونية الأبحاث في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

والتقاليد والسلوك، يتعلمها الفرد بصفته عضواً في المجتمع، ويتحمل في مقابلها ما عليه من واجبات و التزامات» (روح الأميني ١٩٩٥-١٤٧).

إستناداً إلى هذا التعريف، يمكن تصور نماذج تطبيقية للثقافة، كتنظيم طريقة المشاعر والفكر والسلوك للفرد. بعبارة أخرى، إن ثقافة المجتمع بمثابة كل منسجم تؤلف بذلك هوية المجتمع وتميزه عن بقية المجتمعات. ونظراً إلى المكانة الرفيعة والخاصة التي تحتلها الثقافة في نظر المجتمع، وفي حال تقسيم المجتمع إلى ثلاثة أبعاد، سياسي واقتصادي وثقافي، يمكن اعتبار الثقافة منهجية التعاطي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن مفهوم السلوك الاجتماعي مرتبط بمصطلح الثقافة العامة. على أن المراد هي الأفكار والرؤى ومصاديق السلوك المشترك، والتي يجري من خلالها معرفة أعضاء الدائرة الثقافية أو أبناء المجتمع. وفي الحقيقة، فإن الثقافة العامة تمثل القاسم المشترك لكل الثقافات وجزءاً من ثقافة المجتمع.

أما في ما يتعلق بمفهوم الإدارة، فشأنه شأن مفهوم الثقافة، إذ لديه تعريفات مختلفة وتدور حوله وجهات نظر متعددة. فعلماء علم الإدارة يعتبرون هذا الفرع من المعارف البشرية علماً من فروع (Interdisiplenery) وعرّفوه بأنه علم وفن إدارة المنظمات الاجتماعية (بمفهومها الخاص) نحو تحقيق أهداف معينة. وفي هذا المجال يقول هنري ميتزبرغ (H.Mitzberg) العالم المعاصر في علم الإدارة: «الإدارة تشمل المهمات و الأدوار، مثل قيادة المنظمات والمصادر المعلوماتية، وكذلك عامل اتخاذ القرار ومد جسور العلاقة مع باقي المنظمات» (ميتزبرغ ١٩٨٧).

وفقاً للتعريفات الخاصة بالثقافة و الإدارة، يمكن تعريف الإدارة الثقافية بأنها علم وفن إدارة المنظمات والمؤسسات المتصدية للشؤون الثقافية بهدف إحداث التغيير والتكامل (تكريس المقومات الثقافية) في ثقافة المجتمع، علماً أن الغاية النهائية للإدارة الثقافية تكمن في إصلاح أو تعزيز مقومات ثقافة المجتمع، ولا سيما الثقافة العامة من خلال برامج وأنشطة ثقافية.

إن إحداث التغيير في الثقافة يعني توفير الساحة المناسبة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الاهتمام بمنظومة قيم ومبادئ المجتمع. من هذا المنطلق تكتسب الثقافة حساسية كبيرة ولديها تبعات جمة، حتى اعتبرت الإدارة الثقافية من بين أعقد المفاهيم المرتبطة بعلم الإدارة، وذلك لطبيعتها المعقدة الناجمة أساساً عن كونها منغلقة.

بغية تحقيق ثقافة تقدمية ومتجددة و غنية تستند من جهة إلى السجل التأريخي والوطني القيمي للمجتمع، وتضم من جهة أخرى القيم والمنطلقات والمبادئ الأساسية للمجتمع، لابد

من توافر مدراء نخبة وكفوئين ومقتدرين وحريصين يلمون بعلم الإدارة وأصولها وآلياتها، إلى جانب معرفتهم بأبعاد وطبيعة القضايا الثقافية، علماً أن استخدام المدراء الثقافيين الكفوئين لا يعد لوحده عاملاً لازدهار الثقافة وتكاملها ، بل إن هناك عوامل أخرى في هذا المضمار، منها الإستفادة من الكوادر الكفوءة والموازنة والدعم السياسي، وكذلك الاجتماعي القوي مع إمكانية القول بأن أهم عامل لتنمية وتكريس الثقافة هو وجود المدراء الثقافيين المؤهلين والكفوئين.

طبيعة البحث و أسلوبه

١ ـ طرح موضوع البحث

تعد معرفة الخصائص المنشودة للمدراء المتصدين للمنظمات والدوائر الثقافية في البلاد وتقويم هذه الخصائص في وسط محدود تقريباً من المدراء الثقافيين، أهم قضية يثيرها البحث. وتأتي إثارة هذه النقطة من واقع أن المسؤولين والعاملين في القطاع الثقافي يرون أن بعض المعضلات الثقافية في البلاد مردها المدراء المتصدين في هذا القطاع. وقد توصلت هذه المجموعة من خلال تجاربها ومشاهداتها إلى نتيجة مفادها أن التنمية والتكامل الثقافي في البلاد رهن باستخدام مدراء كفوئين ومؤهلين. لذا مثّل السؤال: بماذا يجب أن يتحلى المدير الثقافي من خصائص ومميزات؟ المحور الأساس لهذه الدراسة. وينطوي البحث الذي نحن في صدده على بعدين منفصلين، الأول معرفة الخصائص المنشودة للمدراء المتصدين للشؤون الثقافية (على المستويات الثلاثة؛ كبار المدراء ومدراء الدوائر ومدراء الأقسام)، فيما يتعلق البعد الثاني بالمميزات الإدارية والرؤى الثقافية أو التخصصية للمدراء المتصدين في المجالات الثقافية للبلاد.

٢ ـ سجل و سوابق البحث

أثبتت الدراسات والتحقيقات التي أجريت في المراحل التمهيدية وأثناء القيام بالدراسة أنه لم يتم حتى الآن القيام بنشاط جاد و معمق بشأن موضوع البحث في البلاد. كما أن الجهود المبذولة للإستفادة من المصادر الأجنبية ذات العلاقة لم تثمر. و رغم أن المصادر في أوروبا (لاسيما باللغة الفرنسية) متوافرة، لم يمكن الإستفادة منها بالصورة المناسبة بسبب الإختلاف في قيم و نظرة هذه المجتمعات إلى التعاليم الدينية و المكونات الثقافية.

٣ ـ طبيعة منهجية و أساليب البحث

إنطلاقاً من أهداف المشروع، فإن طبيعة البحث تتركب من تحقيقات استكشافية، وأخرى



توضيحية، بحيث يكون الأول في الأغلب على شكل حوارات وكتب، فيما يكون الثاني على شكل مسح ميداني تماماً (fild research).

أما أهم أساليب جمع المعلومات في هذا البحث فتتمثل في مطالعة الوثائق و الحوارات التي أجريت مع ذوي الرأي، و استمارات الأسئلة بالإستفادة من أنموذج ليكرت (likert).

٤ ـ أهداف البحث

هناك هدفان عامان للبحث هما عبارة عن:

ـ معرفة و تصنيف المميزات و الخصائص المنشودة للمدراء الثقافيين عبر دراسة تفاصيل مهماتهم الفردية و الإدارية، و مطالعة المصادر الثقافية و تحليل أهداف و منطلقات السياسات الثقافية، و التدبر في محاور الخطة الخمسية للحكومة في الشؤون الثقافية و إجراء حوارات مع المفكرين و ذوي الرأي؛

ـ إعداد مؤشرات مناسبة وتقويم وجهات النظر الثقافية والقدرات الإدارية للمدراء الثقافيين في وسط إحصائي محدد.

إضافة إلى الأهداف العامة أعلاه، هناك أهداف خاصة أو مرحلية أخرى تم رسمها بالنسبة للبحث، منها تعريف الثقافة العامة، والإدارة و المنظمات الثقافية، والأبعاد والخصائص الفردية للمدراء ورؤاهم في شأن المزايا المنشودة في الإدارة الثقافية.

٥ ـ أهمية نتائج البحث و تطبيقاتها

تضمنت المصادر، التي عنيت بموضوع الإدارة، نقاطاً جديرة بالإهتمام في شأن مواصفات المدراء العاملين في الأجهزة والوكالات الاقتصادية. لذا، فإن ضوابط انتخاب المدراء وطريقة تعليم و رفع مستوى المعلوماتية لديهم قد تم تحديدها إلى حد كبير. أما في ما يتعلق بالمزايا وكيفية جذب أو انتخاب أو تعليم المدراء المتصدين للشؤون الثقافية، فلم يعمد حتى الآن إلى القيام بنشاط علمي و شامل، أو أن فريق البحث لم يعثر على الأقل على شيء من هذا القبيل. من هنا يحظى البحث حول الخصائص المنشودة للمدراء بهدف تحسين وضع الإدارة الثقافية للبلاد بأهمية بالغة، بل وتتضاعف هذه الأهمية مع الأخذ في الحسبان التباين بين القيم والأهداف الثقافية لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبين بقية أنظمة العالم، فضلاً عن أن غياب الضوابط المحددة للإنتخاب والتعليم، وكذلك الإفتقار إلى سبل النهوض بالمستوى العلمي للمدراء الثقافيين من شأنهما أن يقودا إلى التعاطي مع الأمر بشكل عشوائي و فردي من قبل المسؤولين والمخططين، كما يزيدان احتمالات استخدام مدراء غير كفوئين في القطاع الثقافي المتسم بالحساسية.

عموماً يمكن الإستفادة من نتائج هذا البحث و ما يليه من الأبحاث المماثلة في الجوانب التالية:

- تقديم ضوابط أساسية لانتخاب واستقطاب وتعيين المدراء في المستويات المختلفة؛

- تحديد محاور التعليم الرئيسة للمدراء الثقافيين بهدف وضع منهجية تعليمية دقيقة وعملية؛

- تقديم أنموذج مناسب للباحثين للقيام بدراسات أكثر شمولية؛

- رسم صورة عامة عن حال المدراء الثقافيين (لناحية المزايا البارزة) بهدف الإستفادة منها في اتخاذ القرارات المناسبة في مجال نمو وتعزيز البنية العلمية والتخصصية للمدراء؛

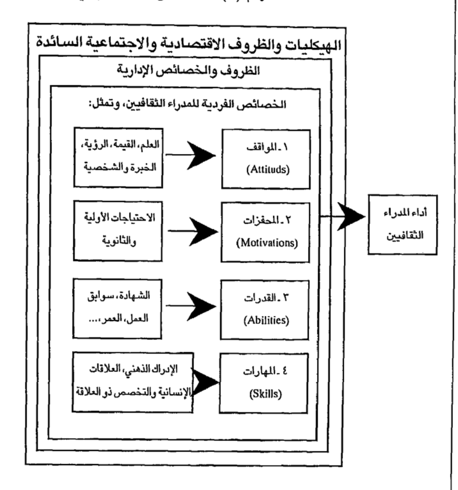
- الإستفادة من نتائج البحث في الخطط المتعلقة بالتنمية الثقافية أو القائمة على الإدارة الثقافية.

٦ ـ الإطار النظري للبحث

إستناداً إلى الأهداف الخاصة بالبحث، ونظراً إلى الأسس الفلسفية و القيمية للمجتمع، فإن النظرية التي يرتكز إليها البحث قد جرى تنظيمها وتدوينها بالإستفادة من النموذج الفلسفي لنظام الولاية «الفاعلية»[٢]، ونظريات الإدارة المعروفة. إذ يعرض المخطط الرقم (١) الإطار النظري للبحث. ويذهب النموذج المذكور إلى إن أداء المدراء ينطلق من ثلاثة أسس: الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والمزايا والظروف المنظماتية (محل عمل المدير) إضافة إلى الخصائص الفردية للمدراء. ومن بين الأسس الثلاثة، المذكورة تم التركيز على الأساس الثالث، نظراً إلى أهداف ومواضيع البحث.

قبل الخوض في تفاصيل الخصائص و المزايا الفردية للمدراء، سنعمد إلى تقديم إيضاحات مقتضبة حول عاملين مؤثرين آخرين لهما بعد تحتي أيضاً:

المخطط الرقم (١) ـ الأنموذج المستخدم في البحث



أ ـ الهيكليات الاقتصادية ـ الاجتماعية السائدة

تعد الظروف و الهيكليات الاقتصادية ـ الاجتماعية السائدة في المجتمع من بين العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار وأداء المدراء الثقافيين. فقد شهدت إيران في إطار الثورة تحولاً سياسياً. لكن الثورة الثقافية لم تتحقق على نحو كامل بسبب أن المجتمع كان يمر في مرحلة انتقالية من الناحية الثقافية. على هذا الأساس، يحدد وضع الظروف والآليات الاجتماعية والسياسات الجزئية والعريضة للمخططين إلى حد كبير آليات اتخاذ القرار وطرق الأداء العيني للمدراء الثقافيين. وتتجلى أهمية هذا الأمر حينما نعلم أن نجاح وتأثير الأسلوب الإداري رهن بدعم كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع، وتوفير العوامل المناسبة للتنمية والتكامل الثقافي. ويمكن اعتبار دراسة هذه الهيكليات وعلاقاتها المتبادلة مع الثقافة والإدارة الثقافية بحثاً مستقلاً ومكملاً.

ب ـ الخصائص و الظروف الإدارية

إلى المتغيرات الاجتماعية، فإن للخصائص والمزايا التي تتسم بها المنظمات والدوائر أثرها

في نشاط وأداء المدير الثقافي. ومن بين تلك المزايا تمكن الإشارة إلى القوانين والضوابط الإدارية، وثقافة المنظمات، وعدد ومستوى العاملين، والجوانب المالية والموازنة.

إن دور و تأثير هذه العوامل هما أحياناً من الأهمية بحيث لا يمكن على صعيد الواقع ممارسة إدارة مؤثرة في المنظمة والعاملين فيها وأهدافها، رغم القدرات الملحوظة للمدير، وهو ما يستلزم بحثاً مستقلاً لدراسة هذه العوامل وسبل تأثيرها في آلية الإدارة.

ج ـ الخصائص الفردية للمدراء

إلى ما ذكرنا آنفاً، تؤثر الخصائص الفردية للمدير أيضاً في أداء ومدى تحقيق أهداف المنظمة. على أن هناك علاقة متبادلة بين هذه الخصائص وبين العوامل الاجتماعية والإدارية تقوم على أساس الصلة القائمة بين الشخص و بين الخصائص السائدة في المجتمع والمنظمة. إذ يكتسب الشخص القيم والرؤى والإعتقادات من ناحية، والمهارات والقدرات الإدارية من ناحية أخرى. وتقسم الخصائص الفردية للمدراء الثقافيين إلى أربعة أقسام هي كالتالي:

ـ القدرات: إن المقصود بالقدرات هي القابلية أو المؤهلات الشخصية للمدير واللازمة لممارسة الأدوار الإدارية في المنظمة. وهي بدورها تنبثق من عوامل مختلفة، أهمها شهادة المدير و ثقافته (Education)، وخبرته (Experiences)، وقدراته الذهنية والفكرية (Mental and Phisical Abilities) وعمره (Age).

ـ المهارات: المقصود بالمهارات هي الصفات التي يمكن اكتسابها وتنميتها بفعل الدقة والممارسة والتكرار والرغبة وعوامل أخرى مشابهة، علماً أن تزايد المهارات يزيد من احتمالات النجاح في إنجاز المهمات بصورة أفضل.

إنطلاقاً من النظريات الإدارية، من الضروري أن يتصف المدير بثلاثة أنواع من المهارات(كاتس ـ ١٩٧٤):

- المهارات الذهنية (skills Conceptual)؛
- المهارات الذاتية (الإنسانية) (Human skills)؛
- المهارات الفنية و التخصصية (Technical skills).

على أن علماء الشؤون الإدارية يرون للمدراء مهارات أخرى لم تجر الإشارة إليها هنا لوجود اختلاف في وجهات النظر بشأنها، بل يجري الإستفادة من نظرية روبرت كاتس (Robert Katz) حول المهارات لارتباطها الوثيق بالموضوع.

ـ المحفزات: تكشف المحفزات علية السلوك، وهي مدعاة لظهور النشاطات والحفاظ عليها (هرسي وبلانتشارد ـ ١٩٧٣). وتنبثق المحفزات من المتطلبات الأولية والثانوية للإنسان،

وتحدد الخط العام لسلوكه. على أن امتلاك المحفزات أمر ضروري جداً بالنسبة للمدير العامل في أي من المجالات الثقافية، ذلك أن غياب الحافز والدافع للعمل في إطار المفاهيم والمنظمات الثقافية يحجم مدى تحمل التعقيدات والصعاب والمشاكل التي تتخلل العمل الثقافي، وبالتالي لن يكون مؤثراً بالقدر اللازم.

ـ **المواقف:** تعكس المواقف في علم النفس نوعاً من استعداد أو رغبة الشخص في إبداء ردود الفعل بطريقة خاصة (في مقابل تحريض خارجي)، أو الرغبة التي تحدد سلوك الشخص (المدير). من هنا اعتبر موقف المدراء الثقافيين الإيجابي حيال الشؤون والنشاطات الثقافية وامتلاكهم للمعلومات التخصصية اللازمة في مجال عملهم من أهم خصائصهم.

لقد تم تحديد المزايا المنشودة للمدير الثقافي و تقويم خصائصه المتوفرة في هذا البحث من خلال الإطار النظري المذكور، فضلاً عن أن المعضلات والقيود التي ترافق عملية التحقيق والبحث قادت إلى أن تحظى بعض الخصائص والمزايا بأهمية أكبر في نظر فريق البحث. وبناءً على ذلك ظهرت عقبات حددت آلية البحث، التي يحتاجها ملء الإستمارات (في قسم الدراسة الميدانية).

٧ ـ الشريحة الخاضعة للبحث

في إطار الهدف المنشود، تألفت الشريحة التي خضعت للدراسة في هذا البحث من المدراء الفاعلين المنتخبين في الحقول و الدوائر و المنظمات الثقافية[٣]، فيما جرت الدراسة على أساس تقسيم المستويات الإدارية إلى ثلاثة مستويات: كبار المدراء ومدراء الدوائر و مدراء الأقسام، وبالإستفادة من أسلوب العينات. وإلى هذه الشريحة ـ التي شكلت المجموعة الإحصائية للقسم الميداني في البحث ـ هناك شرائح مختلفة خضعت للدراسة في إطار الفصل الأول من البحث، هي كالآتي:

ـ ذوو الرأي في الأمور الثقافية: تم إجراء حوار (أسئلة محددة ومعينة مسبقاً) مع نحو عشرين من المفكرين وذوي الرأي في الأمور الثقافية. وهؤلاء الأشخاص تم انتخابهم من بين مجاميع مختلفة، كأعضاء المجلس الثقافي العام في البلاد، والمدراء التنفيذيون في المنظمات الثقافية، وأساتذة الجامعات (في الفروع ذات العلاقة) إضافة إلى علماء الدين ذوي الرأي في القضايا الثقافية؛

ـ المصادر المدونة: هذه المصادر تضمنت شرح المهمات المدونة للمنظمات والمدراء الثقافيين، والمؤلفات والإصدارات الثقافية، والأهداف وثوابت السياسة الثقافية للنظام، وخطب واستراتيجيات الإمام الخميني (قدس سره) وقائد الثورة الإسلامية، وكذلك قوانين ومواد الخطة الخمسية للحكومة في القطاع الثقافي.

أما أسلوب اختيار عينات الدراسة، فهو عبارة عن أسلوب العينات المصنفة (بالنسبة لمدراء المنظمات الثقافية للمراكز و الدوائر العامة لمحافظة طهران)، و أسلوب العينات العنقودية (Cluster sampling) في ما يتعلق (بالمدراء الثقافيين في المحافظات). و بغية الإستفادة من الحجم النموذجي في المستويات المختلفة للمنظمات الثقافية، تمت الإستفادة من المعادلة التالية:

المعادلة الرقم (١):

$$ni = \frac{Nit^2(1-a/2)s^2}{Nit^2t^2(1-a/2)s^2}$$

واستناداً للمعادلة أعلاه، وبعد تقدير إجمالي عدد المدراء الثقافيين (وفقاً للضوابط الميدانية للمشروع) تم حساب حجم S من طريق العينة الإدارية وبمشاركة حلقة الوصل في المشروع مع المنظمة، ومع الإستفادة من عدد سنوات العمل في عينات محددة ومعينة.

في الخطوة الثانية، وبهدف توزيع النموذج المنتخب على المستويات الثلاثة للإدارة، تمت الإستفادة من المعادلة أدناه:

المعادلة الرقم (٢):

$$\frac{nij = njni}{M^3j = 1nj}$$

بهذا الشكل، تحدد العدد المناسب للنموذج (N I j) في كل منظمة وفي كل من مستويات الإدارة. أما في ما يتعلق بالمحافظات، وبسبب العقبات التي اعترضت المشروع وعدم تعاون بعض الأجهزة بالصورة المنشودة (في ملء الإستمارات)، فقدجرى اختيار مدراء دوائر الثقافة والإرشاد الإسلامي العامة لست محافظات فقط وتقديم الإستمارة الخاصة بالمشروع إلى جميع مدرائها الثقافيين. بعبارة أخرى، تمت الإستفادة من أسلوب العدد الإحصائي الكامل في المحافظات. إذ جرى مساءلة جميع المدراء العاملين في المناصب الثقافية.

عموماً تم جمع ١٨٠ استمارة أجيب على كل أسئلتها، إذ أجريت عملية الدراسة على ١٦٥ منها (الإستمارات الخمس عشرة الأخرى تخللتها أخطاء في طريقة ملئها، ما حدا إلى عدم الأخذ بها). وشملت الدراسة شملت نحو ١٣ في المئة من شريحة (N). وتجدر الإشارة إلى أن البحث يشمل فقط المدراء العاملين في المناصب التنفيذية ذات العلاقة بالنشاطات الثقافية.

٨ ـ أسلوب تحليل المعلومات

تم تحليل المعلومات والنتائج المستخرجة من المرحلة الأولى للتحقيق (الخصائص المنشودة) خلال جلسات ومداولات عدد من الخبراء، وإعداد فهرس أو قائمة بالمزايا المنشودة، وتمت الإستعانة بذوي الرأي في مراجعتها وتصنيفها (حسب أهميتها) في مرحلتين.

إن المعلومات و التحليلات الأولية للإستمارات (الخصائص الموجودة) تم إعدادها بالإستعانة ببرنامج(SPSS)، ثم قام الأساتذة المتخصصون - في جلسات تخصصية - بتحليل الجداول المستخرجة.

٩ ـ تعريف المفاهيم

تم تعريف المفاهيم الرئيسة للبحث استناداً إلى أهداف و طبيعة المشروع، كما يلي:

ـ **الثقافة**: هي عبارة عن تشكيلة معقدة من المعارف والأفكار والرؤى والفنون والأخلاق والقوانين والسلوك و العلوم و المهارات التي يتعلمها كل شخص من محيطه الاجتماعي، وعلى أساسها تتبلور مشاعره وأفكاره و سلوكه.

ـ **الثقافة العامة**: هي عبارة عن مجموعة من القيم والأفكار والرؤى والتصرفات والعلاقات المشتركة بين أفرد المجتمع (و ليس شريحة أو طبقة خاصة). وفي هذا البحث، جرى اعتماد تعريف الثقافة العامة كملاك لمعرفة وتصنيف الدوائر والمدراء الثقافيين.

ـ **الإدارة (المديرية)**: تعني الإدارة علم ممارسة الإدارة في المنظمات الاجتماعية بأفضل صيغة عبر القيام بالأنشطة المختلفة، من قبيل التخطيط والتنظيم والرقابة والقيادة والتنسيق وصولاً إلى الأهداف المحددة.

ـ **المنظمات الثقافية**: يطلق هذا العنوان على المنظمات التي تترك، من طريق نشاطات خاصة، أثرها في الثقافة العامة للمجتمع، وتنهض بمهمة تغيير أو إصلاح قيم و أفكار ورؤى وسلوك الناس.

إستناداً إلى هذا التعريف، وبغية تحديد مساحة الشريحة الخاضعة للدراسة، وصولاً إلى نتائج أكثر وضوحاً، شمل التحقيق فقط المنظمات التي تسهم في تغيير وتكامل الثقافة العامة.

ـ **المدراء الثقافيون**: المقصودون بهذا المصطلح هم الذين يمارسون في المنظمات الثقافية مهمة الإشراف المباشر على التخطيط و البرمجة وتنفيذ البرامج الثقافية. واستناداً إلى هذا التعريف، فإن مدراء شؤون الإسناد أو اللجان (بالمفهوم الخاص للمنظمة) لا يصنفون ضمن المدراء الثقافيين، رغم أنهم يعدون من زاوية أخرى ممن ينهض بعبء الإدارة في الشؤون الثقافية.

ـ **خصائص المدراء الثقافيين**: إن تمتع المدير بحد مناسب من الثقافة يجعله مؤثراً في ممارسة دوره في المنظمة، ويمكّنه من تحقيق أهدافه على نحو أسرع وأكمل. وانطلاقاً من منهجية البحث، فإن للعوامل الاجتماعية (البيئية) والإدارية دوراً مؤثراً في هذا المجال، لكن لم يشر إليها في هذا التحقيق.

١٠ ـ أسئلة (فرضيات) البحث

نظراً إلى الطبيعة الإستطلاعية والتوضيحية الغالبة على البحث، لم يجر إطلاق فرضية (بمعناها الإصطلاحي) معينة على هذا المشروع. لكن تحددت أسئلة ومحاور مارست في الواقع دور الفرضية في التحقيقات العلمية أو المتداخلة. وهذه المحاور عبارة عن:

ـ الخصائص العامة أو المؤهلات الفردية للمدراء (العمر، وسوابق العمل، والنشاط، والتحصيل الدراسي ...).

ـ نافذة المواقف والقيم والمحفزات التي يطل منها المدراء الثقافيون على المسائل الثقافية (من قبيل نوع نظرتهم للأمن والعلم والتحقيق، وحرية الفكر، والمشاركة ...).

ـ مدى تمتع المدراء الثقافيين بالمهارات التخصصية (الفنية)، والذاتية والذهنية (المفاهيم) وتطبيقاتها.

١١ ـ عقبات و قيود البحث

واجهت عملية التحقيق عقبات، أهمها:

ـ ضعف التعاون أو رفض التعاون من قبل كثير من مسؤولي و مدراء المنظمات و الدوائر الثقافية، حتى أمكن القول بأن كثيراً من الأرقام و المعلومات المدونة تم استخلاصها منهم بصعوبة، بل إن المسؤولين لم يستجيبوا في كثير من الحالات، حتى بعد تقديم رسائل رسمية و تبريرات منطقية في هذا الشأن، فضلاً عن أن سرية المعلومات المطلوبة من المدراء جعلت كثيراً منهم يمتنعون عن الإجابة على أسئلة الإستمارة و إعادتها، رغم المتابعة المستمرة من قبل القائمين على البحث. و بهدف تذليل هذه المعضلة، عمد فريق البحث إلى توزيع استمارات يفوق عددها عدد العينات المحددة بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف، أملاً في استعادة العدد المنظور، وهو ما يكشف ضعف اعتقاد المدراء بأمر التحقيق والدراسة، ويعكس وجود نوع من العقبات في القضايا الإدارية والثقافية؛

ـ شحة أو غياب المصادر و الأبحاث السابقة المرتبطة بموضوع البحث؛

ـ قيود علم المنهجية وأساليب جمع المعلومات، خاصة أنه لا يمكن الإلمام بكل خصائص المدير الثقافي من طريق الإستمارة. كما لم يكن بالإمكان استخدام أساليب علم النفس وعلم الإجتماع.

ـ إن تشتت وجهات النظر و الطبيعة المعقدة للقضايا الثقافية، وكذلك الدقة العلمية المتوخاة للمشروع، أدت بطبيعة الحال إلى إطالة عملية التحقيق، وهي مشكلة غالبية الأبحاث المستقرة

والأساسية، خاصة في المفاهيم الثقافية؛

- تزايد التضخم وزيادة النفقات الناجمان قبل كل شيء عن تباطؤ سرعة إنجاز المراحل المختلفة من التحقيق الميداني.

عموماً، إن نتائج ومنهجية هذا البحث يمكن لها أن تكون مفيدة جداً ومقدمة أو تمهيداً للدراسات والبحوث المستقبلية.

أهم إفرازات البحث

إن أهم النتائج المتولدة من الدراسة الميدانية في شأن المزايا الموجودة، هي عبارة عن:

١ ـ القدرات

يتم، للوهلة الأولى، تقويم و دراسة المعلومات في شأن القدرات «المؤهلات» الفردية للمدراء الثقافيين و المدرجة في القسم الأول من الإستمارة تحت عنوان «الخصائص العامة»، وفي ما يلي نتيجة هذه الدراسة:

أ ـ المستوى العلمي: تمت دراسة مدى علم ومعرفة المدراء من طريق مؤشرين، هما المستوى وفرع التحصيل الدراسي، والمطبقين ضمن عمليات الإستخدام. ويعرض الجدول الرقم (١) الأرقام الخاصة بالمستوى و فرع التحصيل الدراسي للمشاركين.

الجدول الرقم (١)

التوزيع الهائل لحجم و فروع التحصيل الدراسي للمدراء الثقافيين

الشهادة / الفرع	الاعدادية	المعهد	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه فما فوق	المجموع	النسبة المئوية
العلوم الانسانية والاجتماعية	٧	٥	٤٤	١٥	٦	٧٧	٥٨/٣
العلوم الأساسية	١٠	-	٦	-	-	١٦	١٢/٢
الهندسية والفنية	٢	٢	٦	٨	١	١٩	١٤/٤
الفنون	٢	١	٦	٧	١	١٧	١٢/٩
الدراسة الحوزوية (المعادل)	-	١	-	٢	-	٣	٢/٢٧
النسبة المئوية							
المجموع	٢١	٩	٦٢	٣٢	٨	١٣٢	-
النسبة المئوية	١٥/٩	٦/٨	٤٧	٢٤	٦/١	-	١٠٠

من بين ١٦٤ مديراً، أجاب ١٣٢ منهم على أسئلة الإستمارة، فيما امتنع اثنان و ثلاثون عن الإجابة. وخلاصة القول بأن المعلومات تعكس حقيقة، هي أن غالبية المدراء الثقافيين درسوا في فروع العلوم الإنسانية و الاجتماعية (مثل الإدارة التجارية والحكومية والصناعية والفلسفة و التأريخ وعلم الإجتماع والعلوم التربوية والاقتصاد...). ويؤلف هذا القسم من المدراء ٥٨,٣ في المئة من المشاركين في المشروع. وبموجب الشهادات الدراسية، فإن الحد الأقصى من الوفرة اختص بحملة البكالوريوس. إذ بلغت نسبتهم ٤٧ في المئة من إجمالي الوفرة، أي أن وضع التحصيل الدراسي يعد مناسباً تقريباً ضمن نسيج المدراء الثقافيين. واللافت هنا هو عدم إجابة المشاركين على جانب يحمل عنوان «الإدارة مع الميول الثقافية أو ما شابهها»؛

-جاءت وفرة خريجي الفروع الفنية والهندسية بالمرتبة الثانية. إذ بلغت ١٤,٤ في المئة. وهذه النسبة ليست بالمستوى المناسب مقابل الحجم الواسع من الإستثمارات والجهد الكبير المبذول على طريق تعليم وإعداد الكوادر للقطاعات الفنية في البلاد، كما لا يعد مناسباً في إطار رؤاهم الضعيفة أو غير الثقافية. إن دخول هذه المجموعة من الخريجين إلى طبقات الإدارة في المنظمات الثقافية يكشف إلى حد ما قلة عدد المتخصصين الملتزمين والمهيئين للعمل في الحقل الثقافي، علماً أن في الإمكان تذليل المشكلة المتعلقة بعدم تطابق فرع ونوع عمل هذه المجموعة من المدراء تقريباً من طريق المطالعة في المسائل الثقافية و التعليمية ضمن إطار الخدمة؛

- سجل عدد حملة الماجستير وفرة ملحوظة من المدراء، ما يعكس مدى الإهتمام بالتعليم ومتابعة الدراسة إلى مستويات عالية في البلاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك وفرة أيضاً في الفروع الفنية و الهندسية على هذا الصعيد؛

-على مستوى المدراء الكبار، يحمل ٨٥ في المئة منهم شهادة البكالوريوس والماجستير. أما على مستوى مدراء الدوائر و مدراء الأقسام، فإن عدداً ملحوظاً منهم من حملة شهادة الإعدادية و المعاهد، الأمر الذي يستدعي بالضرورة المزيد من الإهتمام بالنهوض بمستوى التحصيل الدراسي لدى المدراء؛

-لم يشارك في الدورات التعليمية ضمن الخدمة سوى ٩٦ من أصل ١٦٤ مديراً، أي بنسبة ٥٨,٥ في المئة. أما أعلى وفرة في هذه الشريحة، فهي من نصيب دورات « المديرية» التعليمية على مستويي مدراء الدوائر و مدراء الأقسام و بميول حكومية و تجارية بوفرة بلغت نسبتها ٣٤,٣ في المئة. وراوحت مدة أكثر هذه الدورات بين ٣ و١٢شهراً؛

-الفروع التعليمية الأخرى كان ترتيبها من حيث الوفرة كالتالي: فروع الشؤون الفنية ١١,٩ في المئة، و الكمبيوتر و البرمجة ١١,٩ في المئة، و المعارف الإسلامية ٤,٦ في المئة، والإحصاء وأسلوب التحقيقات ٤,٦ في المئة، فضلاً عن أن المشاركين في المشروع ذكروا أيضاً فروعاً أخرى، من قبيل إدارة المكتبات و العمل الإعلامي واللغة الإنكليزية... الخ؛

- تشير النتائج الخاصة بهذا القسم إلى أن غالبية المدراء الثقافيين لم يشاركوا في الدورات التعليمية الرسمية ضمن الخدمة أو دورات غير رسمية ذات علاقة بعملهم. لذا من الضروري للمسؤولين التعليميين أن يبادروا إلى التخطيط و القيام بدورات تعليمية للإدارة الثقافية والدوائر ذات العلاقة بها.

ب: الخبرة

تمت دراسة خبرة العمل الإداري من خلال سؤالين عامين: «مدى سوابق العمل الإداري» و«مدى سوابق العمل في المنصب الراهن». ويوضح الجدول الرقم (٢) النتائج الحاصلة من مجموع سوابق العمل في منصب المدير في العمل الراهن و المديريات السابقة.

الجدول الرقم (٢) _توزيع الوفرة للمشاركين في المشروع حسب مجموع سابقة

مستويات الإدارة / سوابق العمل (بالسنوات)	كبار المدراء	مدراء الدوائر	مدراء الأقسام	المجموع	النسبة المئوية
١-٥	٥	١٤	١٤	٣٣	٢٦/٦
٦-١٠	٤	١٩	١٢	٣٥	٢٨/٢
١١-١٥	٤	١٧	١٢	٣٣	٢٦/٦
١٦-٢٠	٢	١٠	٦	١٨	١٤/٥
٢١-٢٥	٠	٢	٢	٢	٣/٢
٢٦-٣٠	٠	١	٠	١	٠/٨
المجموع	١٥	٦٣	٤٦	١٢٤	-
النسبة المئوية	١٢/١	٥٠/٨	٣٧/١	-	١٠٠

تفيد المعلومات المدرجة في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للوفرة تختص بالمدراء ممن يمتلك خبرة في العمل تراوح بين ٦ و ١٠ سنوات. إذ بلغت ٢٨,٢ في المئة. ويأتي في المرتبة الثانية من تراوح خبرة العمل لديهم بين ١ و٥ سنوات و ١١ و ١٥ سنة وبنسب متشابهة. كما يشير هذا الجدول إلى أنه كلما ازدادت سوابق العمل، قلت وفرة المدراء الذين لديهم خبرة سابقة، بحيث لا نجد في العمود المخصص لهذه الميزة بين ٢٦ و ٣٠ سنة سوى شخص واحد.

ومقارنة بين حجم سوابق العمل في المستويات الثلاثة للإدارة، يظهر أن غالبية المدراء الكبار يمتلكون سوابق عمل لمدة خمس سنوات فما دون، ولم يكن أحد بينهم يمتلك سوابق عمل أكثر من ٢٠ سنة. ونظراً إلى الحاجة الملحة إلى مدراء ذوي خبرة للإستفادة منهم في وضع الخطوط العريضة على الصعيد الثقافي، فإن هذا الوضع يعد نقطة ضعف ساهمت في تبلورها عوامل عدة، منها دخول مدراء شباب قليلي الخبرة إلى المراكز الثقافية ومنحهم مناصب حساسة. على أنه، وبعد الضرورات التي حدثت بعد الثورة، لا يمكن اعتبار هذا الأمر عملاً خاطئاً كلياً، بل إن دراسته بشكل دقيق تستلزم بحثاً مستقلاً قائماً بذاته.

على مستويي مدراء الدوائر و مدراء الأقسام يفوق عدد الذين يمتلكون سوابق عمل نظراً عن ١٠ سنوات عدد من هم في الشريحة الثالثة، ما يعني تمتع هؤلاء المدراء بخبرة أكبر في المنظمات الثقافية. وتفيد النتائج المدونة بشأن سوابق العمل في العمل الراهن أن ٥٥,٤ في المئة من المشاركين (أي ما يعادل ١٣٠ مديراً) هم ممن لهم سوابق عمل بمدة ٥ سنوات فما دون. وتفيد الأرقام التفصيلية في هذا المجال أن ٣١,٤ في المئة من المدراء لهم سوابق عمل في منصبهم الراهن بين سنة إلى سنتين، لكن الأمر يبدو أكثر وضوحاً و بروزاً في مستويات كبار المدراء، أي أن أياً من هؤلاء لا يملك سوابق عمل في العمل الراهن تفوق العشر سنوات. بعبارة أدق، إن ٨٦ر٦ في المئة من المدراء الكبارلم تصل سوابق عملهم في المنصب الراهن إلى الخمس سنوات، علماً أن الوضع ذاته يلاحظ لدى مدراء الأقسام ـ وبنسبة أقل ـ لدى مدراء الدوائر. لذا، يبدو أن مدة بقاء المدير الرفيع في منصبه تكون محددة، و هو أمر غير محبذ لحاجة المجتمع إلى من لديهم الكفاية لوضع برامج دقيقة وسياسات طويلة الأمد في الشؤون الثقافية.

ج: السن

انطلاقاً من كون السن عاملاً مؤثراً في القدرات الفردية للمدير (من جهة التعرض للخطر، وكذلك اكتساب التجارب أو النضوج)، فإن أحد الأسئلة المطروحة في البحث تناول موضوع سن المدراء. وقد أسفر عن النتائج عن الآتية:

ـ بين ٢١ و ٢٦ عاماً وما فوق ٥٧ عاماً، كان هناك شخصان فقط، أي أن ٣ في المئة فقط من إجمالي المشاركين في المشروع، ما يدل على ندرة وجود شباب أو مسنين متقدمين في العمر في المنظمات الثقافية. وتتعلق أعلى وفرة بمن تراوح أعمارهم بين٢٦ و ٤٢عاماً بنسبة ٢٠,٦ في المئة. ويليهم من لديهم بين ٤٥ و ٥١ عاماً بنسبة ١٩,٨ في المئة، ثم من هم بين ٣٧ و ٤١عاماً بنسبة ١٩,١في المئة على التوالي؛

ـ كبار المدراء تراوح أعمارهم في الأغلب بين ٣٢ و ٤٦عاماً بنسبة تفوق التسعين في المئة، فيما تراوح أعمار مدراء الدوائر بين ٣٧ و ٥١عاماً. والوضع نفسه ينطبق تقريباً على مدراء الأقسام. وبما أنه ينبغي للمدراء أن يمتلكوا خبرة و قابلية تحمل الأخطار، وكذلك القدرة على التحديث، فإن دراسة عامل العمر لدى كبار المدراء أظهرت نتائج جيدة إلى حد ما. وعلى صعيد مدراء الأقسام و مدراء الدوائر، ومع الأخذ في الحسبان نوع مهماتهم (التخطيط والإشراف على التنفيذ) فإن مستوى العمر لدى هاتين الشريحتين يعد مقبولاً.

٢ ـ الرؤى

أظهرت الدراسات التي أجريت في المرحلة التمهيدية من البحث، ضرورة امتلاك مدراء

الشؤون الثقافية رؤية مناسبة حيال المسائل الثقافية، والأهداف التي يمكن تحقيقها من طريق القيام بنشاطات في هذا القطاع، ذلك أن عدم امتلاك مثل هذه الرؤى (حتى مع توافر القدرات الإدارية بصورة ملحوظة) سيقود إلى أن لا تكون الإدارة كفوءة ومثمرة، وبالتالي فإن الأهداف الثقافية للنظام لن ترى النور. على هذا الأساس، تم تعريف عدد من الرؤى المناسبة، ومن ثم تقويمها وفق مؤشرات خاصة هي:

- **الرؤية إلى العلم و البحث:** بما أن العلوم والتحقيقات تعد واحدة من أبرز مقومات الثقافة من جهة، فيما يجب أن يكون التخطيط في الشؤون الثقافية قائماً على أساس البحث والنتائج العلمية من جهة أخرى، فقد تم من طريق عدد من الأسئلة دراسة هذه الرؤية وتسجيل النتائج التالية:

- من بين ١٦١ مديراً مشاركاً في المشروع، أبدى ٩,٣ في المئة منهم فقط رؤية إيجابية جداً تجاه موضوع أهمية العلوم و التحقيقات. كما أن الأشخاص الذين أبدوا نظرة سلبية أو سلبية تماماً تجاه هذا المؤشر هم أقل من واحد في المئة من عدد المشاركين، فيما أبدت البقية نظرة إيجابية إزاء العلم و التحقيق. أما كيفية حساب الوضع العام لهذه الرؤية فتم عبر المعادلة التالية:

إجمالي النقاط = ——————————— × ١٠٠

بلغ إجمالي النقاط من هذا المؤشر ٨٢,١٩ في المئة. أما في ما يتعلق بكل مستوى من المستويات الإدارية، فكانت النسبة كالتالي:

- مستوى كبار المدراء: ٨٣,٥ في المئة؛
- مستوى مدراء الدوائر: ٨٢,٧ في المئة؛
- مستوى مدراء الأقسام: ٨٣,٧ في المئة.

مع أن هذه النسب تعرض تشابهاً كبيراً بين المستويات الإدارية المختلفة في شأن أهمية العلم و التحقيق، يبدو أن رؤية مدراء الدوائر لهذا الأمر تقل بنسبة قليلة عن نظيرتها لدى بقية المدراء. وهنا من الضروري الإشارة إلى أن من المحتمل جداً أن المشاركين في المشروع عمدوا إلى تقديم الإجابة المنشودة والمناسبة بمقدار يفوق الحجم الواقعي من وجهة نظرهم، وذلك بسبب رغبتهم الذاتية في إظهار أنفسهم بالمظهر المناسب. ولعل أهم الأسباب التي دعت إلى عرض هذا التقويم هو عدم تعاون كثير من المدراء في إنجاز مشروع البحث، وقلة ايمانهم بأمر البحث والتحقيق.

ب: الرؤية الإيجابية للأمن (الاجتماعي و الإداري)

إن الفرضية المقبولة هي أنه يمكن رفع أو خفض مستوى الهدوء و الأمن لدى المجتمع أو

المنظمة و الدائرة من خلال السياسة الثقافية و الإدارية. من هنا صار لزاماً على المدراء الثقافيين أن يكون لديهم اعتقاد راسخ و نظرة إيجابية إزاء مسألة إقرار الأمن والهدوء، وأن يسعوا في كل برامجهم وخطواتهم إلى تحقيقها. وكانت نتيجة هذه الدراسة بعد حساب وتأييد الإستقرار الذاتي للنماذج بثقة ٩٥ في المئة كالتالي:

- رؤية ٢١,٣ في المئة من أصل ١٥٤ مشاركاً إزاء هذا الأمر كانت إيجابية؛

- ٢٧,٣ في المئة من المشاركين أبدوا رؤية مناسبة تقريباً في هذا الشأن، وهو ما يعكس أعلى نسبة من الوفرة؛

- ٢ في المئة من المشاركين كانت نظرتهم لهذه القضية إما سلبية و إما غير مناسبة، علماً أن هذا الرقم لا يعتد به؛

- المعلومات الناتجة تحكي في الغالب رؤية متوسطة و مناسبة للمدراء إزاء موضوع الأمن. و بلغة الأرقام و الإحصاء، فإن ٥٠ في المئة من المشاركين يحملون نظرة مناسبة لقضية الأمن و ضرورة إقراره أو دعمه من طريق الأنشطة الثقافية؛

- تعادل الدرجة العامة لهذا المؤشر ٨٢,٥٥ في المئة، وهو ما يعد بحد ذاته تأييداً لما ذكر آنفاً. وقد سجل هذا المؤشر في مستويات الإدارة الثلاثة، كبار المدراء و مدراء الدوائر و مدراء الأقسام، النسب الآتية: ٨٣,٧ و ٨٤,٤ و ٧٥,٩ في المئة على التوالي. وتكشف هذه الأرقام ضعف إيمان كبار المدراء بموضوع إقرار الأمن عبر الأنشطة الثقافية والإدارية، علماً أنه، وبعيداً من احتمال أن الأمر ناجم عن الفهم المتباين للنماذج، ينبغي بحثه كعنوان مستقل.

ج: الرؤية الإيجابية للصلة بين الدين و الثقافة

تعتبر القيم الدينية ركناً أساسياً في تبلور ثقافة المجتمع في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. و قد تم التأكيد على هذا الأمر في أهداف و أصول السياسات الثقافية للنظام. لذا ينبغي على المدراء المتصدين للشؤون الثقافية أن يكونوا أشخاصاً ملتزمين بالدين وراغبين في إشاعة القيم الدينية في ثقافة المجتمع. و بغية دراسة رؤية المدراء إلى الصلة بين الدين والثقافة ومدى ميولهم الدينية، تم إدراج عدد من النماذج في الإستمارة. وتفيد النتائج أن نسبة كبيرة من المشاركين (٢٦,٤ في المئة) ذهبت إلى أن المفهومين مرتبطان بعضهما ببعض. إلى ذلك، عبّر عدد كبير عن رؤية مناسبة تقريباً إزاء هذا الأمر. واعتبرت هذه المجموعة التي كانت تؤلف في المجموع (على مرتبتين من النقاط ١٢ و ١٣ ما يقارب ٣٩ في المئة من المشاركين)، إعتبرت الدين عامل اللبنة الأولى للثقافة، وأقرت بتأثير الدين في الثقافة والعلاقة الوثيقة بينهما. ويذكر أنه في ما يتعلق بهذا المؤشر، فإن وفرة الدرجات المتدنية (الإجابات المغايرة أو المغايرة تماماً) كانت ضئيلة جداً (نحو ١,٩ في المئة). الدرجة العامة المسجلة عن هذا المؤشر كانت

تعادل ٨٦,٣ في المئة، ما يعكس وضعاً مناسباً عن هذه الرؤية. أما درجة هذا المؤشر عند كل من المستويات الإدارية الثلاثة، فكانت كالتالي: كبار المدراء ٨٩,٣ في المئة، و مدراء الدوائر ٨٦,٥ في المئة، و مدراء الأقسام ٤ر٨٦ في المئة. بهذا الشكل يبدو أن الإيمان بعلاقة الدين بالثقافة والنزعة الدينية بين كبار المدراء كانت أقوى. ويعد هذا الأمر ظاهرة إيجابية نظراً إلى تأثير المدراء الكبار العميق في عملية الإدارة الثقافية.

د ـ حرية الفكر

المقصود بحرية الفكر في الميادين المختلفة للإدارة الثقافية هو طرح أفكار و رؤى جديدة في الثقافة، و في إطار المبادئ و القيم الدينية والوطنية. هكذا على المدير الثقافي أن لا يسمح لنفسه أبداً أن يكون مستبداً في رأيه وعمله، ذلك أن تفجير المواهب في الحقل الثقافي يتحقق بفضل سعة الأفق و حرية فكر المدراء. لذا لا يبدو حظر الفكر في مجال الإدارة الثقافية أمراً مرغوباً فيه، خاصة أن هذه الشريحة من المدراء، وبمقتضى عملهم الإداري، غالباً ما تكون على صلة وارتباط مستمر مع رواد الثقافة والفن الذين يتمتعون بروح حساسة ومرهفة.

تفيد نتائج التحقيق حول حجم ميل المدراء للحرية أو حرية الفكر أن ٨,٢ في المئة من أصل ١٥٢ مشاركاً حصلوا على الحد الأقصى من الدرجة، وأن هؤلاء الأشخاص كانوا يتمتعون بوجهات نظر منفتحة تماماً. وكان ٢٣,٧ في المئة من مدراء الدوائر فما فوق و ٤٦ في المئة من مدراء الدوائر يتمتعون بميزة حرية الفكر، وهو ما يعكس وفرة أكبر لدى هذه الشريحة. وكانت وفرة الأشخاص الذين لم يؤيدوا هذه الفكرة بصورة قاطعة ملحوظة أيضاً، إلى حد ما (نحو ١٦ في المئة). أما مجموع الوفرة لهذا المؤشر، فبلغ ٧٤,١ في المئة، أي أنه أقل مقارنة بالمؤشر السابق. وسجل هذا المؤشر في مستويات الإدارة الثلاثة الأرقام التالية: مستوى كبار المدراء: ٧٤,٢ في المئة، و مستوى مدراء الدوائر، ٧٣,٨ في المئة، و مستوى مدراء الأقسام ٧٥,١ في المئة.

تشير هذه الأرقام إلى أن غالبية المدراء (مع شيء من التباين في ما بينهم) يؤمنون بممارسة الرقابة المستمرة في الشؤون الثقافية (تعيين الآليات و المبادئ الثابتة في النشاطات الثقافية) الأمر الذي يعد بحد ذاته إحدى العقبات الرئيسة لمسيرة التنمية الثقافية.

هـ ـ المشاركة

إن نجاح برامج و أنشطة المدراء الثقافيين يؤدي إلى جذب الناس للمشاركة في الأنشطة ودعمهم المستمر لها. بعبارة أخرى، إنطلاقاً من أن غاية الأنشطة الثقافية هو التأثير في ذهنية وفكرة الفرد وتغيير أو ترسيخ سلوكياته وأفكاره (البعد الذاتي للثقافة) فإنه يجب إقامة علاقات واسعة النطاق مع الناس؛ هذه العلاقات يمكن أن تتمثل في صور مختلفة، كالمشاركة

في دوائر القرار والتخطيط وتأمين الموازنة، والقدرات التنفيذية والدعم المعنوي والنفسي في إنجاز الأنشطة الثقافية. و انطلاقاً من كون الإستفادة من الكوادر البشرية الكفوءة تستلزم إيمان المدراء الثقافيين بفائدة هذه المشاركة، فإن التحقيق توجه بالسؤال عن وجهة نظر المدراء حول مشاركة الناس في تحقيق الأهداف الثقافية للنظام، وكانت النتيجة كالآتي.

- بلغ مجموع الإقرار بدور المشاركة لدى المدراء من كل المستويات (٩٢,٢ في المئة)، فيما سجلت المستويات الإدارية المختلفة النسب التالية: كبار المدراء (٩٤,٦ في المئة)، و مدراء الدوائر (٨٨,٦ في المئة)، و مدراء الأقسام (٩٥,٤ في المئة). وتشير الأرقام المسجلة إلى أن المدراء من كل المستويات، لا سيما الأولى و الثالثة، يرغبون في مشاركة الناس. لكن المستوى الثاني من المدراء أقل إيماناً (مقارنة بالشريحتين الأخريين) في مشاركة الناس في الشؤون الثقافية.

و ـ تقبل النقد

من الخصائص البارزة الأخرى للمدراء الثقافيين هو تقبلهم للنقد. فقد تمت دراسة هذه الميزة عبر ثلاثة نماذج. و بسب ارتفاع حجم التوافق الداخلي للمدراء، بلغت الإجابة على كل سؤال بشكل مستقل ٩٥ في المئة. وبلغت نسبة تقبل النقد من إجمالي المدراء وعدم تهيبهم من انتقادهم، وكذلك ترحيبهم بالكشف عن أخطائهم بشكل عام ٨٤ في المئة. أي أننا لو اعتبرنا أن قدرة تقبل النقد بصورة كاملة هي مئة في المئة، فإن ٨٤ من كل مئة مدير ثقافي شاركوا في المشروع كانوا يتقبلون النقد. وكانت النسب المسجلة للمستويات الإدارية الثلاثة كالآتي: كبار المدراء (٨٦,٦ في المئة)، و مدراء الدوائر (٧٩,١ في المئة)، ومدراء الأقسام (٨٤,٤ في المئة). وتفيد هذه النسب المستخرجة أن المستوى الأول (ومن بعدهم) المستوى الثالث أكثر تقبلاً للنقد من المستوى الثاني. ويستلزم هذا الأمر برامج فكرية و ثقافية لمدراء الدوائر الثقافية بهدف رفع مستوى استعدادهم لتقبل النقد.

ز ـ سائر المؤشرات

تمت في هذا التحقيق دراسة وجهات النظر والميول الأخرى، كالمرونة والإيمان بوجود صلة بين ضمير العمل والثقافة، والإنصياع للقانون، والنزعة الجماعية ...الخ. لكننا أعرضنا عن ذكرها في هذا التقرير لتجنب الإطالة.

٣ ـ الدوافع

يعد التمتع بالرغبات و الدوافع القوية أمراً ضرورياً جداً لناحية القيام بأي نشاط في المجالات المختلفة، لا سيما في الحقل الثقافي. إذ إن نشاطات الحقل الثقافي تكون مؤثرة ومثمرة على المدى البعيد، ما يجعلها غير ملموسة النتائج على المدى القصير. لذا ينبغي على المدراء الثقافيين أن يمتلكوا رغبة ذاتية لناحية القيام بالنشاطات الثقافية كي يمكنهم على المدى

البعيد قطف ثمار جهودهم الثقافية. وبغية دراسة دوافع المدراء الثقافيين، تم طرح عدد من الأسئلة المختلفة في هذا التحقيق. وعلى سبيل المثال، طُلب من المشاركين إعلان مدى تأييدهم أو رفضهم لهذا الأنموذج: «الإدارة في وكالة أو مؤسسة اقتصادية أفضل و أجدى من الإدارة في الدوائر الثقافية». وكانت النتيجة بعد إجراء الحسابات اللازمة على نحو ما يبينه الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣) ـ توزيع وفرة المشاركين حسب رغبتهم في العمل في المؤسسات الاقتصادية وفق مستويات الإدارة

المستويات / الآراء	كبار المدراء	مدراء الدوائر	مدراء الأقسام	مجموع المدراء	النسبة المئوية
المؤيد تماماً	٠	٢	٣	٥	٣/٩
المؤيد	٠	٨	٥	١٣	١٠/١
الممتنع	٢	١١	٩	٢٢	١٧/١
المعارض	٧	٢٦	٢١	٥٤	٤١/٩
المعارض تماماً	٦	١٧	١٢	٣٥	٢٧/١
المجموع	١٥	٦٤	٥٠	١٢٩	١٠٠

تفيد معطيات الجدول أعلاه أن أكثر المدراء الثقافيين (٦٩ في المئة من المشاركين)، وخاصة على صعيد كبار المدراء، أعربوا عن رغبتهم في العمل في المنظمات الثقافية، وأن ٢٧,١ في المئة منهم كان لديهم دافع أو رغبة أكبر للعمل في الحقل الثقافي، علماً أن ما يقارب ٣١ في المئة من المشاركين على مستويي مدراء الدوائر ومدراء الأقسام لم تكن لديهم رغبة تذكر للعمل في المؤسسات الثقافية أو أعلنوا على الأقل أن لا فارقاً لديهم بين أن يعملوا في المجال الثقافي أو غيره. وتعتبر هذه المجموعة (التي لا تحمل رأياً محدداً) ممن يتسم بضعف الدافع أو يفتقر إليه.

خلاصة القول أن من بين ١٦٤ مديراً، أجاب ١٢٩ منهم على هذا الأنموذج، فيما أعرض ٣٥ منهم عن الإجابة. وعليه يمكن القول بأن هذه المجموعة لم تكن لديها الرغبة في القيام بنشاط ثقافي، وأنها غير تواقة للعمل الثقافي، ذلك أن السؤال صيغ بحيث يحرض ذوي الدوافع إلى الإجابة. ورغم أن نسبة الراغبين في القيام بنشاطات ثقافية مرتفعة، فإن الإفتقار للدافع اللازم للعمل في الحقل الثقافي بين بقية الأشخاص يزيد من ضرورة الإهتمام بهذا الأمر.

وبغية تقديم نتائج أفضل تتعلق بدراسة دوافع المدير الثقافي بشأن العمل في الحقل الثقافي، تم تضمين الإستمارة عدداً آخر من النماذج، ومن ثم حساب معطياتها بعد مقارنتها والتأييد المستقر للنماذج نفسها (بثقة ٩٥ في المئة). وكانت النتائج كالآتي:

-١٣ في المئة من ١٥٤ مديراً لديهم دافع كامل وكاف للعمل في هذا الحقل. أما البقية، فكان دافعهم من مستوى أقل.

سجل أعلى حد من الوفرة للمشاركين لدى من يمتلكون دافعاً متوسطاً (٣٤ شخصاً، أي ما يعادل ٢٢,١ في المئة). وسجل المؤشر المذكور في المجموع الرقمي ٨٠,٢٦ في المئة، ما يدل على أن تقسيماته في المستويات الثلاثة للإدارة هي كالآتي:

-كبار المدراء (٨٧,١ في المئة)، و مدراء الدوائر (٨٢,٨ في المئة) و مدراء الأقسام (٨٢,٣ في المئة). و رغم أن النسب المذكورة تدل على توافر دافع بمستوى عال لدى المدراء في إنجاز الأعمال الثقافية، فإن الحوارات و المعلومات المستحصلة على هامش التحقيق تفيد بأن حقيقة الأمر هي أنها أقل من الحجم المثبت في الإجابات. على أن النقطة الجديرة بالإهتمام هنا هي التباين في مستوى الدافع للعمل في الحقل الثقافي بين مستوى كبار المدراء ومستوى مدراء الأقسام. فعندما تجري المقارنة بين هذين المستويين، يتضح أن الدافع لدى مدراء الأقسام أقل منه لدى نظرائهم الكبار. وثمة عوامل كثيرة وراء هذا الأمر، منها المشاكل المالية والقانونية ومستوى الأجور وتغير سياسات المدراء (بسبب تغيير المدراء بشكل مستمر) وعدم تلبية الإحتياجات النفسية لهم (من طريق منصب العمل). ويجب أن يتناول بحث آخر التقويم الأدق لهذا الموضوع.

٤ ـ المهارات الإدارية

تم تقويم المهارات أو القدرة على إنجاز المهمات الإدارية المختلفة في الإستمارة من خلال نظرية روبرت كاتس(R. kayz)، والتي تذهب إلى أن الفرضية الأساسية و المثبتة هي أن على المدير الثقافي، فضلاً عن امتلاك القيم و الرؤى و المؤهلات و الدوافع اللازمة للعمل في الحقل الثقافي، أن يمتلك القدرات اللازمة لوضع أفضل صيغة لعوامل الإنتاج، وصولاً إلى الأهداف الشخصية والإدارية والاجتماعية.

ومن أجل تقويم المهارات الإدارية، تم تقديم ٢٣ مؤشراً في القسم الثالث من الإستمارة توجب على المشاركين أن يحددوا مدى معرفتهم بكل من تلك المؤشرات، و كذلك مدى الإهتمام أو التطبيق العملي لكل مؤشر في المنحني البياني. وتم تنظيم هذه المؤشرات وفقاً لمستويات المهارة لدى كاتس، ثم تأييدها بامتحان المكانة الذاتية للنماذج $(P - value < 0.5)$ (بثقة ٩٥ في المئة) ومن ثم أجريت عليها العمليات الحسابية و المعالجة اللازمة. وفي ما يتعلق بمدى معرفة أو إطلاع المدراء الثقافيين على كل مؤشر (الذي يقوم بحد ذاته جانباً من المهارات) فقد تم تسجيل بعض النتائج. إذ تم تسجيل نسبة المهارة بعد تقسيم النقاط المسجلة عن كل مهارة على إجمالي النقاط التي يمكن كسبها. وإن معادلة العملية الحسابية هي:

نسبة المهارة = ——————————— × ١٠٠

يعرض الجدول الرقم (٤) النتائج المستخرجة بواسطة هذه المعادلة

الجدول الرقم (٤) ـ توزيع وفرة مدى امتلاك المدراء الثقافيين من المستويات الثلاثة للمهارة وفقاً لمستويات الإدارة

المستويات / نوع المهارة	مجموع المدراء	المستويات الإدارية		
		كبار المدراء	مدراء الدوائر	مدراء الأقسام
المهارات الذهنية	٦٧/٧	٧٠/٣	٦٨/٨	٦٥/٩
المهارات الذاتية (البشرية)	٧٤/٩	٨٠	٧٧	٧٣/١
المهارات الفنية التخصصية	٦٤/٧	٧٠/١	٦٦/٣	٦٢/٩

المعطيات التي يبينها الجدول أعلاه تكشف عن:

ـ أن المهارات الذاتية عموماً هي المتفوقة بين كل المدراء (٧٤,٩ في المئة) فيما المهارات الفنية و التخصصية (٦٤,٧ في المئة) سجلت أقل نسبة؛

ـ عند تقسيم هذه النسب على المستويات المختلفة للمديرية يتضح أن كبار المدراء يتمتعون بمهارات ذاتية أعلى، وأنه ليس هناك تباين كبير بين مهاراتهم الفنية والذهنية، بينما ينبغي أن تكون مهاراتهم الذهنية (بسبب نوع مهماتهم الوظيفية) أعلى من باقي المهارات. و إلى جانب ما تكشفه هذه النقطة لجهة وجود نوع من المشاكل في أوساط كبار المدراء، فإنها تشير أيضاً إلى ضرورة تعزيز المهارات الذهنية أو المفاهيمية في أوساطهم؛

ـ على صعيد مدراء الدوائر، سجلت المهارات الذاتية أعلى رقم (المؤشر النسبي ٧٧ في المئة) فيما جاءت المهارات الذهنية في المرتبة الثانية، ثم الفنية (بمؤشري ٦٨,٨ و٦٦,٣ في المئة على التوالي). وتعكس هذه الأرقام وضعاً مناسباً تقريباً على صعيد مدراء الدوائر، ذلك أن هذه الشريحة من المدراء تحتاج تقريباً إلى الأنواع الثلاثة من المهارات؛

ـ على صعيد مدراء الأقسام، سجلت المهارات الذاتية المرتبة الأولى بمؤشر ٧٣,١ في المئة، مخلفة وراءها المهارات الذهنية والفنية على التوالي، ما يعني انعدام التوازن في مهارات مدراء الأقسام، ذلك أن هذه الشريحة بحاجة إلى تعلم المهارات الفنية والذاتية (بسبب مهماتهم التنفيذية أو التطبيقية التي يحتمها عليهم عملهم الوظيفي) أكثر من المهارات الذهنية.

عموماً تفيد المعلومات المستقاة عدم توازن ملحوظ في المهارات بين مستويي كبار المدراء و مدراء الأقسام، وأن حل هذه المعضلة يحتاج إلى برامج تحتية، كالتعليم والتوصيات المنطقية أو التغيير في نسيج و تركيبة الإدارة. لذا يمكن من خلال الخطط والآليات التربوية في مجال

إدارة الطاقات البشرية النهوض بمستوى أنواع المهارات.

ومن أجل الإطلاع عن مدى استفادة المدراء الثقافيين من المهارات المتوافرة في ممارسة مهماتهم الإدارية، فقد طلب منهم تحديد مدى اهتمامهم بمسألة الإفادة من المؤشرات الثلاثة والعشرين الخاصة بالمهارات الإدارية بوضع علامة في المربع ضمن الدرجات المحددة في الإستمارة (من مرتفع جداً إلى منخفض جداً). إن الهدف من القيام بهذا العمل هو معرفة الظروف المساعدة لتوظيف المدير مهاراته الفردية في الإستفادة من المعلومات والمهارات. ويعرض الجدول الرقم (٥) نتائج هذا التقويم بعد تبديلها إلى وحدات (النسبة المئوية للمؤشر):

الجدول الرقم (٥) ـ التوزيع والوفرة في مدى استخدام مستويات المهارة الثلاثة حسب مستويات الإدارة

مستويات الادارة / نوع المهارات	مجموع المدراء	المستويات الإدارية		
		كبار المدراء	مدراء الدوائر	مدراء الأقسام
المهارات الذهنية	٦٩/٩	٧٧/٧	٧٣/٧	٦٥/٨
المهارات الذاتية (البشرية)	٧٥/٥	٨١/١	٧٩/٩	٧٠/٩
المهارات الفنية التخصصية	٦٩/٢	٧٨/٨	٧٣/٤	٦١/٧

بعد الإمعان في معطيات الجدول أعلاه، يمكن القول أن:

ـ أكثر المدراء يستفيدون من مهاراتهم الذاتية أكثر من غيرها (٧٥,٥ في المئة مقابل ٦٩,٢ في المئة للمهارات الفنية و ٦٩,٩ للمهارات الذهنية). ويعود هذا الأمر أساساً إلى ارتفاع مؤشر المهارات الذاتية لدى أكثر المدراء وصلتهم المستمرة و الواسعة مع موظفي الدائرة أو المنظمة. بعبارة أخرى، إن إجبار المدراء على الإهتمام بموظفي الدائرة و متابعة شؤونهم قد يشغلهم عن متابعة الأمور العريضة و العامة و الفنية للدائرة؛

ـ المقارنة بين المستويات الإدارية المختلفة تكشف أن المدراء الكبار أكدوا، بعد استخدام المهارات الذاتية، على المهارات الفنية و التخصصية أكثر من الذهنية، في حين أن الوضع المنشود يتطلب عكس ذلك. بعبارة أخرى، ينبغي على المدراء الكبار الإستفادة من المهارات الذهنية أكثر من باقي المهارات. ربما كان هذا الأمر ناجماً عن تدخل المدراء الكبار في شؤون ومهمات المدراء ممن هم أدنى مرتبة منهم أو المدراء التنفيذيين، أي أن المدراء الكبار، وبدل أن ينشغلوا بوضع الخطط و المنهجيات، يعمدوا إلى التدخل في القضايا التنفيذية والبرمجة، وهو أمر غير محبذ في عملية ممارسة الإدارة المؤثرة؛

ـ على صعيد مدراء الدوائر، تكشف النتائج أن هذه الشريحة من المدراء تستفيد في المرتبة

الأولى من المهارات الذاتية (بنسبة ٧٩,٩ في المئة). أما البعدان الآخران من المهارة، فيأتيان بعد ذلك في مرتبة واحدة، و هو أمر مقبول؛

- على صعيد مدراء الأقسام، تتصدر المهارات الذاتية جدول المهارات بكسبها أكبر عدد من النقاط، تليها المهارات الذهنية و الفنية (٦٥,٨ في المئة و ٦١,٧ في المئة) في المرتبتين الثانية و الثالثة على التوالي. ويكشف هذا الأمر وجود عقبات كثيرة أمام استفادة المدراء الثقافيين من المهارات التخصصية أو الفنية على مستوى مدراء الأقسام، ذلك أن محيط عمل هذه الشريحة هو محيط تخصص عيني و عملي. لذا وجب أن تتجلى فيهم المهارات الفنية (مثل أسلوب إنتاج الأفلام ونشر الكتب والطباعة... الخ)؛

- لو وضعنا النتائج في مرتبة واحدة ضمن الجدول، لوجدنا أن كبار المدراء يستفيدون من المهارات الذهنية و الذاتية و الفنية أكثر من بقية المدراء؛

- في ما يتعلق بالمهارات الفنية و الذهنية (التي تأتي بعد تطبيقات المهارات الذاتية) على صعيدي مدراء الدوائر و مدراء الأقسام، تفيد النتائج أن الشريحة الأولى استفادت من كلا المهارتين أكثر من الشريحة الثانية. و هذا الأمر يعني أن المستويات الإدارية المختلفة لم تستفد من مهاراتها الخاصة، بل إن كل مستوى منها كان أكثر فاعلية في الإستفادة من مهاراته قياساً بالذي دونه. أما السبب في ذلك، فيعود في الأغلب إلى ضوابط و أنظمة دوران العمليات و توزيع القدرة في الهيكلية الإدارية للمنظمات و الدوائر الثقافية.

يستشف من المقارنة بين حجم المهارات المتوافرة ومدى استثمارها ما يلي:

أولاً، إن المؤشرات النسبية لاستثمار المهارات من قبل المدراء تكون في أغلب الأحيان أكبر من حجم المهارة المتوافرة؛

ثانياً- إن مدى استثمار المهارات الفنية و التخصصية (مقارنة بحجمها المتوافر) يفوق مدى استثمار المهارات الأخرى، ما يعني الميل نحو الأنشطة التنفيذية و العينية بين المستويات الإدارية المختلفة، وما عدا مستوى مدراء الأقسام، فهو غير محبذ للمستويين الآخرين.

يمكن القول بأن المدراء الكبار و مدراء الدوائر في المنظمات الثقافية لا ينبغي لهم التدخل بمقدار ملحوظ في ميادين الأنشطة التنفيذية و الميدانية وألا يقصروا في واجباتهم الرئيسية.

الفصل الثالث: وجهات النظر و المقترحات

توضح نظرة إلى نتائج استمارة التحقيق أنها لم تلم بكل الجوانب المتعلقة بالوضع الراهن للمدراء الثقافيين، و بذلك لا يمكن تعميمها بسهولة. لكن خروج المشروع بنتائج قيمة (في ظل حجم الإمكانات العملية و التنفيذية المتاحة) يجعله مصدراً جيداً بصفته فرضية أو موضوعاً

لأبحاث مستقبلية، وكذلك أداة لخطط و برامج مقبلة. وعلى هذا الأساس، ثمة مقترحات تبلورت أثناء العمل الميداني، في ظل القيام بالتحقيقات و الحوارات مع الخبراء، هي:

- إطلاع المدراء الثقافيين على الثقافة و الحضارة الإسلامية و الإيرانية، وكذلك المميزات الثقافية للبلاد من طريق ترغيبهم في المطالعة و التحقيق في المقولات الثقافية للمجتمع نحو تحقيق التنمية الثقافية بصفتها حاجة أولية ومنطلقاً للتنمية الاقتصادية، وكذلك التصدي للغزو الثقافي الأجنبي؛

- التخطيط والقيام بدورة خاصة للإدارة الثقافية بالإستفادة من نتائج المشروع المذكور، وبالإعتماد على المطالعات الخاصة في مجال «تقويم الإحتياجات التعليمية»؛

- تغيير مواقف و رؤى المدراء الثقافيين، والتي لا تتواءم مع العمل الثقافي (مثل إيمان بعض المدراء بعدم المرونة وممارسة الرقابة المحسوسة في كل تفاصيل الشؤون الثقافية والفنية وتصنيف هذا الرأي ضمن قائمة القيم)؛

- تدوين أهداف وأصول السياسات الثقافية و القوانين الثقافية العامة بصورة تطبيقية وتفصيلية، ورفد المدراء على مختلف مستوياتهم بها؛

- إعداد وتدوين شرح مهمات المنظمات و المدراء بهدف إطلاعهم على حدود مهماتهم ومهمات الآخرين؛

- الإهتمام بالرؤى والمواقف، ومدى امتلاك المدراء الخبرة والعلم اللازمين لإنجاز العمل والمهمة المعنية، فضلاً عن صلة شهاداتهم مع العمل المقترح باجتذاب وانتخاب المدراء وتكليفهم بالأعمال الإدارية؛

- إبعاد المؤسسات الثقافية عن ساحة الصراع الفئوي السياسي، وتجنب التعاطي مع المعضلات الثقافية بالاستراتيجيات السياسية نفسها (علماً أن هذا الكلام لا يعني أبداً أن لا يحمل المدير فكرة أو رؤية سياسية)؛

- وضع موازنة و إمكانات أكبر تحت تصرف فروع القطاع الثقافي المختلفة بهدف تمكين هذا القطاع من ترك بصماته و التأثير في تنمية و تكامل ثقافة المجتمع.

ملاحظات

نظراً إلى ضرورة معرفة و دراسة الخصائص المنشودة للمدراء الثقافيين، قامت منظمة الإدارة الصناعية بإجراء بحث يحمل عنوان «دراسة خصائص المدراء الثقافيين» بناءً على اقتراح من مركز الأبحاث الأساسية التابع لمعاونية الأبحاث في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. ويمثل هذا المقال جزءاً من التقرير البحثي المذكور. وتم جمع تفاصيل هذا البحث

في ثلاثة مجلدات وتسليمها إلى مركز الأبحاث الأساسية؛

ـ تعد أصول و فلسفة نظام الولاية أو الفاعلية منهجاً فلسفياً جديداً يستند إلى القيم والعقائد الإسلامية، قدمته أكاديمية قم للعلوم الإسلامية. وتوجد بعض المصادر المدونة لهذه الفلسفة في أرشيف منظمة الإدارة الصناعية؛

ـ كانت هذه المنظمات والدوائر عبارة عن وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي (تشمل خمس معاونيات بمرتبة واحدة)، و منظمة السياحة الإيرانية و العالمية، ومنظمة أسانيد ووثائق الثورة الإسلامية، ومنظمة الإعلام الإسلامي، ودوائر الإرشاد الإسلامي العامة في محافظات طهران و كردستان وفارس وخراسان والمحافظة المركزية وبوشهر وجهار محال وبختياري.

المصادر:

باللغة الفارسية

(١) **أصول فلسفة نظام ولاية «الفاعلية»** (كراس)، أكاديمية قم للعلوم الإسلامية.

(٢) **إيران نجاد و باريزي / ساسان كهر**، مهدي و برويز، المنظمة و الإدارة من النظرية إلى العمل، البنك المركزي، ١٩٩٢.

(٣) روح الأميني، محمود، **مدخل علم الثقافة**، عطار، ١٩٨٨.

(٤)روح الأميني، محمود، **أسس علم الثقافة**، عطار، ١٩٨٨.

(٥) جيرار، آغوستين، **الإنتاج الثقافي، التجارب و المنهجيات**، ترجمه للفارسية محمود زرين قلم وبروانه سبرده و علي هاشمي جيلاني، مركز الأبحاث الأساسية بوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

(٦) شريعتي، علي، **الثقافة و الأيديولوجية**.

(٧) الطوسي، محمد علي، **ثقافة المنظمات**، مركز التعليم الإداري الحكومي ١٩٩٤.

(٨) فريد محمد صادق، **أسس علم الإجتماع**، دار منصوري للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

(٩) قضايا عامة حول الثقافة العامة، أمانة مجلس الثقافة العامة، العدد الأول.

(١٠) كيا، منوجهر، **نظريات الإدارة و نماذج المنظمات**، مركز التعليم الإداري الحكومي، ١٩٩٣.

(١١) مولينير، بيتر، **التعليم المهني للمدراء الثقافيين**، ترجمة علي هاشمي جيلاني، مركز الأبحاث الأساسية، ١٩٩٣.

(١٢) **الوصية العبادية السياسية للإمام الخميني** (قدس سره)، مركز نشر آثار الإمام.

(١٣) هيرسي، باول/ بلانجارد، كنت، **إدارة السلوك المنظماتي**، ترجمة قاسم كبيري، دار ماجد للنشر، ١٩٩٤.

باللغة الإنكليزية

Guinn.R, *Beyand Ratinal management*, sessey bass Publishers, 1990.

- Katz Mintzberg, H, *underestadning Mamagement*, Newyork, Horper and- Raw, 1976.

- Katz. R. L., *Skill of an Effective Adminstrator*, Harvard Business review, sep 1994.

- Papalia. E / olds. S. W, *Psychology*, mc Grow- Hill Book co 1986.



خليل پرويني*

اللغة العربية في الجمهورية الإسلامية بين المناهج الجامعية والتراث المخطوط

ليس الإيرانيون حديثي العهد باللغة العربية، كما ليس درس العربية، قراءتها وتعلمها وتعليمها، وحتى التأليف بها، أمراً جديداً في مراكز إيران التعليمية والعلمية. فقد أولى الفرس منذ فجر الإسلام عناية كبرى بهذه اللغة التي غدت في حين من الدهر لغة عالمية وانتشرت بانتشار الإسلام في أرجاء العالم أيامئذ. وشملت عناية الإيرانيين بهذه اللغة كل نواحيها، وأحاطت بكل ما يتصل بها من العلوم والفنون والآداب صرفاً ونحواً وبلاغة وأدباً وفقهاً وتفسيراً وسائر العلوم الرائجة آنذاك؛ هذه العناية الكبرى قد ميزتهم عن سائر الشعوب الأعجمية التي كان لها دور في حضارة العرب والإسلام. ولما كانت العربية لغة القرآن والإسلام، فقد بذلوا جهوداً جبارة لا في درسها واتقانها فحسب، بل في تقعيدها واستخراج أصولها وجميع مفرداتها وتدوين أحكامها أيضاً، واتخذوها وسيلة للتعبير عن أفكارهم، وألفوا فيها ما أنتجته قرائحهم، ونقلوا إليها ما بقي من مآثرهم العلمية السابقة ما كان يلائم البيئة الجديدة، فزادوا بذلك في ثروة اللغة، وساهموا فعلاً في التأليف الأدبي والعلمي بنصيب كبير، وبذلك أصبحت العربية في إيران لغة الدين ولغة السياسة ولغة التأليف، فيما بقيت الفارسية لغة المحاورة ولغة الكتابة بشكل محدود جداً. فما انتهى القرن الثاني للهجرة، حتى برزت اللغة الفارسية شيئاً فشيئاً، واحتلت مكانتها في عالم السياسة والأدب، وذلك نتيجة لظهور نزعات جديدة وتأسيس الإمارات والدويلات في المجتمع الإسلامي المترامي الأطراف آنذاك. ونتيجة لهذه التغييرات، أصبحت اللغة الرسمية فارسية في تلك الدول، ونالت هذه اللغة من عطف الأدباء والكتّاب بعض ما نالته العربية من قبل، ففقدت العربية بذلك نفوذها السياسي، وضعف تدريجاً انتشارها في إيران من ناحية الشعر والكتابة، ولكنها ظلت كما هي لغة الدين وما تتصل به من العلوم الشرعية والعقلية والأدبية، وظلت لغة التأليف إلى جانب

* رئيس قسم اللغة العربية في جامعة إعداد الأكاديميين - طهران.

اللغة الفارسية التي كانت تسير مع العربية جنباً إلى جنب طيلة قرون. فأصبحت إيران بذلك ينبوعاً فياضاً للعلوم والآداب، ومصدر قوة وثروة للعالم الإسلامي في مختلف العصور، حتى بعد انفصالها السياسي عن الخلافة الإسلامية. وإلى هؤلاء العلماء والمؤلفين يرجع فضل وجود أكثر هذه الكتب التي لا زلنا نرشف من معينها والتي تعدّ اليوم من أفخر ما أنتجته المكتبة العربية والإسلامية.

ظلت العربية محتفظة بمكانتها في المعاهد الدينية في إيران، لكن حصرها في تلك المعاهد والمساجد أبعدها شيئاً فشيئاً عن الحياة الخارجية، وقطع تدريجاً كل صلة بينها وبين هذه الحياة. فلم يكن الغرض من درس العربية في تلك المعاهد والمساجد تمكين الطالب من التكلم والكتابة بها، بل إنها لم تدرس لذاتها من حيث كونها أداة للتعبير عن الفكر، ووسيلة من وسائل البيان، وإنما كانت تدرس لكونها سبيلاً إلى غرض آخر هو فهم النصوص الدينية وما ألفه رجال الدين والفلسفة في هذه اللغة. واحتفظت تلك المدارس بأسلوبها العقيم، حتى في عصر النهضة الحديثة عندما وثبت اللغة العربية وثبتها واتصلت الأسباب بينها وبين الحياة الحاضرة[١].

اللغة العربية في عهد الجمهورية الإسلامية

المستوى المدرسي

وجدت اللغة العربية في عهد الجمهورية الإسلامية مكانة مرموقة لها في المبدأ والتطبيق، بحيث خصصت مادة من مواد دستور مبادئ النظام الإسلامي للغة العربية، ألا وهي المادة السادسة عشرة منه، وجاء فيها «بما أن لغة القرآن والمعارف الإسلامية هي العربية وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل، لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية، أي من المرحلة التوجيهية حتى المرحلة الثانوية»[٢]. وعملياً طبقت هذه المادة، ويدرس الآن ملايين من التلامذة، في هاتين المرحلتين، اللغة العربية من طريق كتب خاصة مخصصة لهم. وبذلت ولا تزال تبذل جهود جبارة لكي تكون هذه الكتب حائزة على أرقى أساليب تعليم اللغة من جهة، ومتناسبة مع الهدف المنشود للتلامذة الإيرانيين من جهة أخرى. وذلك الهدف هو هدف ديني وحضاري. وهناك لجان خاصة في وزارات التربية والتعليم تعمل على تطوير الكتب والمناهج الخاصة بتدريس اللغة العربية، وتعقد الدورات والندوات الخاصة لرفع مستوى تعليم هذه المادة في المدارس.

المستوى الجامعي

على المستوى الجامعي، لا تكاد توجد جامعة من جامعات إيران المهمة، حكومية أو خاصة،

إلا وفيها قسم لتدريس اللغة العربية وآدابها حتى مرحلة الليسانس (البكالوريوس) وفي كثير منها حتى مرحلة ما بعد الليسانس (الماجستير)، وفي ست منها إلى مرحلة الدكتوراه، في حين أن عدد أقسام اللغة لالعربية وآدابها قبل انتصار الجمهورية الإسلامية لم يكن يتجاوز عدد أصابع اليد مع بون شاسع في البرامج والمناهج التي نشاهدها في مرحلة ما بعد قيام الجمهورية الإسلامية. أما الأمر الذي يسترعي الانتباه، فهو البرامج والمناهج ومستويات التدريس في مرحلة الإجازة ومرحلتي الماجستير والدكتوراه في أقسام اللغة العربية. وهي تكاد تكون (أو تحاول أن تكون) مشابهة لما يجري في جامعات الدول العربية. لكن بما أن الطلاب الإيرانيين ليسوا من أهل اللغة،يجب أن تعتمد بعض المناهج التي تتناسب وشأنهم، خصوصاً في مرحلة الإجازة، وهذا أمر طبيعي في مناهج تعليم أي لغة للأجانب.

في ما يلي قائمة الأرصدة في مرحلة الإجازة، وهي المرحلة التي تعتبر الحجر الأساس في التعليم الجامعي.

- الصرف ١؛
- النحو ١؛
- تدريبات في الصرف والنحو ١؛
- الصرف ٢؛
- النحو ٢؛
- تدريبات في الصرف والنحو ٢؛
- فقه اللغة؛
- الأدب المقارن؛
- النقد الأدبي؛
- تاريخ الأدب من العصر الجاهلي إلى نهاية العصر الأموي؛
- تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الأول؛
- تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الثاني؛
- تاريخ الأدب العربي من سقوط بغداد إلى العصر الحاضر؛
- تاريخ الأدب الأندلسي؛
- تاريخ الأدب المعاصر ١؛

- تاريخ الأدب المعاصر ٢؛
- النصوص الأدبية من العهد الجاهلي إلى نهاية العهد الأموي؛
- النصوص الأدبية في العصر العباسي الأول؛
- النصوص الأدبية في العصر العباسي الثاني؛
- النصوص الأدبية من سقوط بغداد إلى العصر الحاضر؛
- النصوص الأدبية في الأندلس؛
- النصوص الأدبية المعاصرة ١؛
- النصوص الأدبية المعاصرة ٢؛
- المكالمة العربية ٣، ٢، ١؛
- الإنشاء العربي ٣، ٢، ١؛
- مختبر اللغة ٣، ٢، ١؛
- الأدب السياسي في الإسلام؛
- الأدب الملتزم - حب أهل البيت (عليهم السلام)؛
- نصوص من الحديث الشريف؛
- نهج البلاغة؛
- قراءة الصحف والمجلات العربية؛
- فن الترجمة؛
- كتابة الرسائل باللغة العربية وفن التلخيص؛
- الترجمة من العربية إلى الفارسية وعلى العكس؛
- اللغة الإنكليزية ٢، ١؛
- النصوص التفسيرية للقرآن الكريم؛
- البحث الأدبي: أصوله ومصادره؛
- الأدب العرفاني؛
- القراءة والتجويد والترجمة للقرآن الكريم؛

- علوم البلاغة ١؛

- علمُ البلاغة ٢؛

- عروض وقافية؛

- الأدب العربي في إيران حتى سقوط بغداد؛

- الأدب العربي في إيران من سقوط بغداد حتى العصر الحاضر(٣).

أما في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، فهناك أرصدة تشابه الأرصدة في مرحلة الإجازة. وهناك أيضاً أرصدة تختلف عنها. وتتخذ الأرصدة في الدراسات العليا صفة النقد والتحليل، مع مساهمة الطلاب عملياً في الدرس والبحث. وتعتمد مرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه على نظام الأرصدة والرسالة معاً.

تكتب كل عام عشرات رسائل الماجستير والدكتوراه في شتى مجالات اللغة والأدب وإحياء التراث المخطوط وما إلى ذلك. ويشاهد اليوم في كتابة الرسائل توجه خاص لدراسة الأدب المعاصر والنقد المعاصر والأدب المقارن والأدب القصصي، رغم شحة المصادر في هذه المجالات.

علاوة على أقسام اللغة العربية وآدابها، تدرس اللغة العربية في كليات القرآن والشريعة والإلهيات بجد واهتمام، بحيث إن نحو ثلث الأرصدة في هذه الكليات تخصص للغة العربية. إذ لا يمكن أن يحصل الطالب على شهادة في هذه الفروع إلا إذا أتقن اللغة العربية، نحواً وصرفاً ونصوصاً قديمة وحديثة. وهكذا الأمر في جميع أقسام اللغة الفارسية منذ أزمان قديمة. إذ يعتقد الطالب أنه لا يمكن له أن يتذوق اللغة والأدب الفارسيين إلا إذا اتقن اللغة والأدب العربيين، لأن امتزاجاً فريداً حصل بين هاتين اللغتين والأدبين طيلة القرون الممتدة منذ فجر الإسلام إلى عصرنا الحاضر، وهو مزيج عديم النظير في كل اللغات والآداب.

معاناة أقسام العربية وآدابها

أولاً، اسم هذا الفرع في المراحل الثلاث (الإجازة والماجستير والدكتوراه) هو «اللغة العربية وآدابها» دون أي اختصاص أو اتجاه. وهكذا يكتب على شهادة التخرج في المراحل الثلاث «اللغة العربية وآدابها»؛ هذه هي مشكلتنا الأولى والأساسية في هذا القسم، ونقترح أن يوضع على الأقل اختصاصان: اختصاص الأدب واختصاص اللغة؛

ثانياً، أكثر الأساتذة يدرسون اللغة العربية وآدابها باللغة الفارسية. نعم هناك أساتذة يحاولون أن يغيروا الوضع الراهن، ولكنهم لم يوفقوا لغاية الآن. وهناك أقسام تولي اهتماماً

بالغاً للتدريس باللغة العربية، كجامعة العلامة الطباطبائي في طهران؛

ثالثاً، تكتب أكثر الرسائل والأطروحات باللغة الفارسية، لا باللغة العربية. وهناك جامعات تتخذ منهجاً وسطاً، أي أن من أراد من الطلاب أن يكتب رسالته باللغة العربية، فعليه أن يكتب أيضاً خلاصة في عشرين صفحة على الأقل باللغة الفارسية. أما من أراد أن يكتب رسالته باللغة الفارسية، فعليه أن يكتب أيضاً خلاصة لا تقل عن عشرين صفحة باللغة العربية، وهذا ما نشاهده في جامعة «تربيت مدرس» (اعداد الأكاديميين) في طهران؛

رابعاً، عدم وجود رابطة علمية تربط بين أقسام اللغة العربية وآدابها المتناثرة في أرجاء البلاد لكي توحد الجهود والآراء والنظريات والمناهج المختلفة، وتكون ممثلة لكل الأقسام في الأوساط الثقافية العالمية.

بعون الله تعالى قمنا نحن في جامعة «تربيت مدرس» بمشاركة عدد من الأساتذة من الجامعات الأخرى بتأسيس «الرابطة العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها»، ولكنها لم تبدأ بالعمل، وهي في المراحل النهائية لتكوينها.

«سَمْت» تدعم الجامعات

تأسست منظمة دراسة وتأليف كتب العلوم الإنسانية للجامعات، أي «سمت»، بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، لأجل تغطية حاجات الجامعات والمنظمات العليا في حقل اعداد الكتب التعليمية للعلوم الإنسانية. وهذه المنظمة التي صادق على تأسيسها المجلس الأعلى للثورة الثقافية، منظمة حكومية تابعة لوزارة العلوم والتحقيقات والتكنولوجيا.

قسم اللغة العربية في منظمة «سمت»

- بدأ هذا القسم بالعمل منذ تأسيس المنظمة؛

- يتشكل قسم اللغة العربية وآدابها من المدير والسكرتير وجمع من الأساتذة المتخصصين يعملون في تقويم وتحكيم المشاريع المرسلة إلى القسم؛

- يرسل صاحب المشروع مشروعه إلى القسم، وبعد دراسته في القسم، يرسل المشروع إلى أستاذين متخصصين على الأقل. وبعد الحصول على الجواب الإيجابي، يعقد اتفاق بين المؤلف والمنظمة، ويبدأ المؤلف عمل التأليف. وبعد اتمام التأليف ونشر الكتاب، يرسل الكتاب إلى كل أقسام اللغة العربية وآدابها في أرجاء البلاد لكي يطلع الأساتذة والطلاب عليه.

الشروط اللازمة للمصادقة على المشاريع

- من يرسل مشروعاً في مادة من المواد، يجب أن يكون متخصصاً في المادة نفسها ودرّسها لسنوات؛

- على المؤلف أن يكتب الكتاب باللغة العربية الفصحى، وهذا شرط لا محيد عنه إلا في مواد خاصة، كالمادة التي ترتبط بالترجمة وما إلى ذلك؛

- يجب أن يكون الكتاب ذا صبغة تعليمية كعدد الصفحات وحجم الكتاب والتمارين المفيدة والمتعددة، خاصة الكتب المتعلقة بمرحلة الإجازة، مع مراعاة القيم الإنسانية والإسلامية؛

- من الشروط المهمة جداً في تأليف كتاب جامعي لطلاب أقسام اللغة العربية مراعاة الخلفية الثقافية في تأليف الكتب المرتبطة بالثقافة والأدب العربيين؛

- لا تجبر المنظمة الأساتذة على أن يدرّسوا الكتب المنشورة من جانبها، بل إن الأستاذ حرّ في تدريس أيّ كتاب أو أي كرّاس ألفه هو أو ألفه آخرون. لكنّ هناك إقبالاً كبيراً على منشورات المنظمة من قبل الأساتذة والطلاب، بحيث استطاعت المنظمة أن تحوز المرتبة الأولى ثلاث مرات منذ تأسيسها؛

- يقوّم الكتاب في القسم مرة أخرى بعد نشره وتوزيعه في الجامعات من طريق تلقي الاقتراحات والانتقادات الواردة من الأساتذة المتخصصين في أرجاء البلاد؛

- هناك مجلس باسم مجلس دراسة الكتب والنصوص الجامعية يُعيّن أعضاؤه من قبل الوزارة، مهمته تقويم الكتاب، ويرسل النتيجة إلى المنظمة لكي تراعى ما يلزم في الطبعات التالية؛

- يساعد قسم اللغة العربية في تأليف الكتب العربية المتعلقة بقسم العلوم القرآنية والإلهيات وقسم التاريخ وقسم اللغة والأدب الفارسيين وقسم القانون؛

- يمكن لقسم اللغة العربية وآدابها أن ينشر في مادة واحدة كتباً متعددة ألفها مؤلفون مختلفون، الأمر الذي يتيح للمدرّس والطالب اختيار ما هو أحسن؛

- ينظم القسم سنوياً جلسات بحضور الأساتذة البارزين، لتدوين البرامج المستقبلية ونقد الماضي. والأعضاء مشغولون الآن في تنظيم برنامج القسم للسنوات الخمس المقبلة؛

- أحد محاور البرنامج المستقبلي تأليف كتب مبدئية (كتب المرجع) إلى جانب الكتب التعليمية أو كتب التدريس؛

- إقامة العلاقات وعقد الاتفاقيات مع المراكز المشابهة والجامعات خارج البلاد، هي من

المحاور المهمة التي يدرسها القسم؛

- تطوير العلاقات مع الجامعات الداخلية في حقل طبع الكتب بصورة مشتركة؛

- عقدت حتى الآن في قسم اللغة العربية وآدابها ندوات داخلية بحضور مندوبين من كل أقسام اللغة العربية في أرجاء البلاد، وأخر هذه الندوات عقدت لدراسة مشاكل «تعليم المحادثة العربية» في إيران. إذ عيّن المشاركون لجنة من الأساتذة البارزين والموفقين في شأن المحادثة العربية لكي يبحثوا عن أرقى وأنسب المناهج في تعليم المحادثة وليؤلفوا كتباً مناسبة للطلاب الإيرانيين.

أما ضرورة تأسيس مركز يقوم بدراسة وتأليف كتب العلوم الإنسانية من دون سائر العلوم[٤]، فتأتي من كون الثورة الإسلامية في إيران ثورة ثقافية تعطي الأولوية الخاصة للعلوم الإنسانية. لذلك صادق «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» على إنشاء مركز مستقل يقوم بدراسة وتأليف كتب العلوم الإنسانية للجامعات، ألا وهي منظمة «سمت»[٥]؛ هذه المنظمة، إلى جانب تأليف كتب العلوم الإنسانية للجامعات، تعمل على تأليف كتب في أصول ومبادىء العلوم الإنسانية المرتبطة بالقضايا الإسلامية كـ «الاقتصاد الإسلامي والقانون الإسلامي والسياسة الإسلامية وفلسفة السياسة وما إلى ذلك».

كان الطلاب سابقاً (قبل تأسيس سمت) يستفيدون من كرّاسات يؤلفها الأستاذ ويوزعها بينهم، الأمر الذي كانت له نتائج سيئة، لأسباب منها:

- كل أستاذ يجمع ويؤلف كراساً يختلف عن نظيره في المضمون والشكل والخط والطبع؛

- التكاليف المالية المضاعفة لإستنساخ الكراس كانت تثقل عاتق الطالب والجامعة؛

- كل كراس، بسبب الاستنساخ المكرر، ينمحي أثره على مرّ الزمان، الأمر الذي يزيل يبدد رغبة الطالب تدريجاً ويترك آثاراً سيئة[٦].

أما بعد تأسيس منظمة «سمت»، فقد تحولت تلك الكراسات المختلفة المضامين والأشكال إلى كتب جامعيةمنهجية في التأليف والتعليم ناقشها أساتذة متخصصون محنّكون درسوا المادة لسنوات عدة. وقد طبع في منظمة «سمت» منذ تأسيسها نحو ٧٠٠ عنوان من الكتب في شتى حقول العلوم الإنسانية. ويصل مجموع عدد الكتب إلى أكثر من ثلاثة عشر مليوناً»[٧].

الموانع والمشكلات

- لا تتوافر لدينا في قسم اللغة العربية معايير معترف بها في شأن تأليف الكتب التعلمية الجامعية في شتى فروع اللغة العربية وآدابها؛

- مشكلة تعليم المحادثة العربية هي من المشاكل الجدية التي نواجهها ونحاول أن نجد لها حلاً؛

- لا علاقات قائمة بين قسم اللغة العربية وآدابها في المنظمة والمراكز المشابهة لها في البلدان العربية وغيرها. وفي ما يلي قائمة ببعض الكتب المنشورة أو المرشّحة للنشر في قسم اللغة العربية وآدابها للمنظمة:

- الجديد في الصرف والنحو (الدكتور سيد إبراهيم ديباجي)
- العروض العربي البسيط (الدكتور سيد يحيى معروف)
- بداية البلاغة (الدكتور سيد إبراهيم ديباجي)
- فقه اللغة العربية (بالفارسيّة) (الدكتور سيد حسين سيدي)
- أمّات المصادر العربية في الشعر والأدب واللغة والنحو والتاريخ والجغرافيا (الدكتور عنايت الله فاتحي فؤاد)
- الأدب السياسي في الإسلام (الدكتور صادق آلينه وند)
- اللغة العربية الحديثة (الدكتور محمد علي آذرشب)
- مناهج في الترجمة من العربية إلى الفارسية وبالعكس (رضا ناظميان)
- مختصر تاريخ الأدب العربي (دكتور محمود بستاني)
- أضواء على نصوص تفسيرية للقرآن الكريم (الدكتور حامد صدقي - دكتور خليل بروريني)
- تجويد جامع (١) (إبراهيم بورفرزيب)
- مجاني الشعر العربي الحديث ومدارسه (الدكتور صادق خورشا)
- مختارات من روائع الأدب العربي في العصر الجاهلي(١) (الدكتور محمد فاضلي)
- مختارات من روائع الأدب العربي في العصر الإسلامي(٢) (الدكتور سيد علي ميرلوحي)
- مختارات من روائع الأدب العربي في العصر الأموي(٣) (الدكتور سيد محمد حسيني)
- فن الترجمة (الدكتور يحيى معروف)

- الأدب العربي وتاريخه (حتى نهاية العصر الأموي) (الدكتور محمد علي أذرشب)
- تجويد جامع (٣) (إبراهيم بورفرزيب)
- علوم البلاغة: في البديع والعروض والقافية (الدكتور أباذر عباجي)
- كتابة الرسائل باللغة العربية وفن التلخيص (الدكتور سيد فضل الله ميرقادري)
- الأدب الملتزم بحب أهل البيت «ع» (الدكتور صادق سياحي)
- تاريخ علم النحو العربي (محمد إبراهيم خليفة شوشتري)
- المصطلحات المتداولة في الصحافة العربية (محمد رضا عزيزي بور)
- تاريخ الأدب في العصر العباسي الأول (الدكتور محمد علي آذرشب)
- تاريخ تدوين التاريخ الإسلامي ومناهجه (الدكتور محمد حسن تبرائيان)
- الأدب العربي في إيران (١ و٢) (الدكتور عبد الغني إيرواني زاده ودكتور نصر الله شاملي)
- فقه اللغة العربية وعلم اللغة الحديث (الدكتور محمد علي قائم مقامي نجفي (الحسيني))
- النصوص الأدبية في الأندلس (الدكتور محمد علي آذرشب)
- البحث الأدبي (الدكتور بتول مشكين فام)
- من معالم الأدب في نهج البلاغة (الدكتور سيد خليل باستان)
- العروض والقافية من وجهة وظيفية (محمد إبراهيم خليفة شوشتري)
- الأدب المقارن (الدكتور حامد صدقي - الدكتور خليل برويني)

التراث المخطوط

يشكل التراث المخطوط أهم عناصر الكشف عن ماضينا الحضاري، وهو لديه علاقة مباشرة برصيدنا الحضاري الذي يستطيع أن ينفخ في أمتنا روح العزة والكرامة والإيمان بالذات، ويدفع إلى حركة تواجه كل ما يحيطنا من تحديات. إن المخطوطات العربية هي من أثمن الكنوز في المكتبات العربية والإسلامية، علماً أن الهجمة المغولية على البلاد العربية والإسلامية اتلفت قدراً كبيراً من هذه المخطوطات النفيسة. ويناهز عدد الخطوطات المسجلة حتى الآن في المكتبات العامة والخاصة في إيران نصف مليون مخطوطة باللغة العربية. وحقق أساتذة ايرانيون مخطوطات كثيرة باللغة العربية عبر العصور، نشرت وأفاد منها الدارسون من العرب وغيرهم. أما ما حصل منذ قيام الجمهورية الإسلامية في هذا المجال، فهو نشر عدد

كبير من المخطوطات العربية، سواء منها ما ينشر لأول مرة أو ما يعاد نشره بالعودة إلى نسخ لم تكن في متناول الباحثين العرب في شتى مجالات علوم الدين واللغة والآداب والفلسفة(٨).

مركز نشر التراث المخطوط

اهتمت الدولة الإسلامية في إيران بتأسيس المراكز والمنظمات العلمية التحقيقية في مختلف المجالات، وأولت اهتماماً كبيراً بحقل تحقيق المخطوطات، منها «مركز نشر التراث المخطوط» الذي أسّس قبل تسع سنوات، وهو تابع لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران، لأجل دراسة وإحياء ونشر مجموعة كبيرة من المؤلفات المكتوبة في الحضارة الإيرانية والإسلامية. ويعمل المركز الآن على تحقيق وتصحيح المخطوطات التي لم تطبع بعد.

يقوم هذا المركز بتحقيق التراث وفق المناهج العلمية المعترف بها. وهو يهدف إلى ترويج العلم في شتى المجالات، كالأدب والتاريخ والكلام والفلسفة والعلوم والفنون وغير ذلك، ويرغّب الدارسين في تحقيق التراث في رسائل جامعية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، كما يقوم بتدريب الطلاب وتعليمهم وتربيتهم كي يدرسوا مناهج التحقيق ومراجعة المصادر، وبذلك يساعد مركز نشر التراث المخطوط الطلاب في الدراسات العليا، والباحثين في اقتناء نسخ متعددة من المكتبات، سواء كانوا من الداخل أو الخارج للمطالعة والإستفادة في تحرير النصوص؛ وهذه وظيفة أخرى لهذا المركز في مجال توسيع النشاطات العلمية وترويج ثقافة إحياء التراث.

نشر المركز حتى الآن أكثر من ١٣٠ عنواناً من النصوص المختارة المحققة، أكثرها من جانب الشباب وطلاب الجامعات والمنظمات العلمية. وكان أكثر من ٢٠ منها باللغة الغربية. وسوف تنشر (بعون الله تعالى) آثار أخرى باللغة العربية وباللغة الفارسية في موضوعات مهمة توحي بعظمة الحضارة والثقافة الإسلامية، عربية كانت أم فارسية. وفي ما يلي فهرس الآثار المطبوعة باللغة العربية:

- الآثار الباقية عن القرون الخالية لأبي ريحان محمد بن أحمد البيروني (القرنان الرابع والخامس هـ) تصحيح: برويز اذكائي؛

- الأربعينيّات لكشف أنوار القدسيات للقاضي سعيد محمد بن محمد مفيد القمي تصحيح : نجفقلي حبيبي؛

- التعريف بطبقات الأمم للقاضي صاعد الأندلسي (القرن الخامس هـ) المقدمة والتصحيح والتحقيق للدكتور غلامرضا جمشيدنزاد.

- تفسير الشهرستاني للإمام محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (القرن السادس للهجرة)

المسمى مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار؛

- تقويم الإيمان لمير محمد باقر الداماد، حققه وقدم له علي أوجبي؛

- الجماهير في الجواهر لأبي ريحان البيروني، تحقيق يوسف الهادي؛

- جريدة القصر وجريدة العصر. المجلد الأول في ذكر فضلاء أهل أصفهان؛ المجلد الثاني في ذكر فضلاء أهل فارس؛ المجلد الثالث في ذكر فضلاء أهل خراسان وهراة لعماد الدين الأصفهاني (القرن السادس) تقديم وتحقيق: الدكتور عدنان محمد آل طعمة؛

- ديوان أبي بكر الخوارزمي (القرن الخامس) تصحيح الدكتور حامد صدقي؛

- لطائف الأعلام في إشارات أهل الإلهام لعبد الرزاق الكاشاني (القرن الثامن)، تصحيح مجيد هادي زاده؛

- محبوب القلوب لقطب الدين محمد بن علي الأشكوري الديلمي اللاهيجي (القرن ١١) تقديم وتحقيق: الكدتور سيد إبراهيم ديباجي والدكتور حامد صدقي[٩].

مقترحات

- على المجتمع الثقافي العربي أن يتعرف إلى كل المراكز والمؤسسات والجامعات التي تهتم بنشر اللغة والثقافة العربيتين خارج البلدان العربيّة، ومنها أقسام اللغة العربية في الجامعات؛ هذه هي الوظيفة الأولى والأساسيّة التي هي على عاتق المجمع الثقافي العربي الذي يرنو إلى مستقبل زاهر ويريد أن يبرمج على أساس المعلومات الدقيقة والإحصاءات الشاملة؛

- إجراء الدورات التدريبية القصيرة المدى داخل الأقطار العربية للأساتذة الذين يدرّسون اللغة العربية وثقافتها خارج البلدان العربية؛

- إجراء الدورات التدريبية للطلاب الذين يدرسون اللغة العربية خارج الوطن العربي؛

- إيفاد الأساتذة العرب إلى البلدان غير العربية لتدريس اللغة العربية وآدابها في شتى الفروع؛

- إقامة الورشات التعليمية والبحثية إمّا داخل البلدان العربية، وإمّا خارجها؛

- تزويد البلدان غير العربية المهتمة باللغة العربية بالصحف والمجلات والدوريات

والمصادر والمراجع اللازمة؛

- إقامة المعارض للكتاب والأجهزة التعليمية المتعلقة باللغة العربية خارج الوطن العربي؛

- عقد ندوة خاصة باللغة العربية وواقعها ومستقبلها في إيران.

المصادر:

(١) أنظر في مجال اللغة العربية في إيران: **درس اللغة والأدب** للدكتور محمد محمدي، ج ١/ص ٣ - ١ ومجلة فصلية **إيران والعرب**(١)، ص ٥٧ والصفحات التالية لها، و**أبحاث ندوة العلاقات الأدبية واللغوية العربية الإيرانية** وما إلى ذلك.

(٢) **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران**، المادة السادسة عشرة.

(٣) هناك مركز آخر باسم مركز النشر الجامعي. وهو مركز ينشر الكتب الجامعية بصورة عامة.

(٤) كلمة سمت أخذت من الكلمات الثلاث الأولى من الاسم الفارسي: سازمان مطالعه وكتب علوم انساني دانشگاهها.

(٥) أنظر: كارنامه ١٧ ساله «سمت».

(٦) فهرست انتشارات سازمان سمت، ارديبهشت ١٣٨٢، ص٥.

(٧) أنظر محاضرات مؤتمر المخطوطات العربية في إيران، دمشق ٢٠٠٢، من منشورات المستشارية الثقافية الإسلامية.

(٨) أنظر: شش سال تلاش (مركز نشر ميراث مكتوب).

(٩) أنظر **فهرس الآثار المطبوعة باللغة العربية**، مركز نشر التراث المخطوط.

المراجع:

- محاضرات مؤتمر المخطوطات العربية في إيران، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق ٢٠٠٢م/١٤٢٣ق.
- **درس اللغة والأدب**، الجزء الأول، الدكتور محمد محمدي، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة طهران.
- **أبحاث ندوة العلاقات الأدبية واللغوية العربية ـ الإيرانية** (تاريخها وواقعها وآفاقها)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩م.
- **فصلية إيران والعرب** (١)، العدد الأول، السنة الأولى، صيف ٢٠٠٢، جمادى الأولى ١٤٢٣.
- كارنامه ١٧ ساله سازمان مطالعه وتدوين كتب علوم إنساني دانشگاهها (سمت).
- فهرست انتشارات سازمان مطالعه وتدوين كتب علوم إنساني دانشگاهها (سمت)، ارديبهشت ١٣٨٢.
- مشخصات برنامه وسرفصل دروس دوره كارشناسي رشته زبان وأدبيات عربي، مصوب سال ١٣٦٧ شوراي عالي برنامه ريزي وزارت علوم، تحقيقات وفنآوری.
- شش سال تلاش، مركز نشر ميراث مكتوب.
- **فهرس الآثار المطبوعة باللغة العربية**، لمركز نشر التراث المخطوط.
- **دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، المادة السادسة عشرة.
- **تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الأول**.
- **تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الثاني**.
- **تاريخ الأدب العربي من سقوط بغداد إلى العصر الحاضر**.
- **تاريخ الأدب الأندلسي**.
- **تاريخ الأدب المعاصر ١**.
- **تاريخ الأدب المعاصر ٢**.
- **النصوص الأدبية من العهد الجاهلي إلى نهاية العهد الأموي**.
- **النصوص الأدبية في العصر العباسي الأول**.

مسعود كارشناس*

الاقتصادات المتنامية: تصدير النفط ودور الحكومة

لا يؤثر ارتباط قطاع النفط في اقتصادات البلدان المصدرة لهذه السلعة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بمقدار تأثير موارد النفط في هذه الاقتصادات. لذا تؤدي الحكومة في الاقتصاد القومي دوراً مهماً في نقل تأثير قطاع النفط إلى بقية قطاعات الاقتصاد الداخلي.

يهدف هذا المقال إلى وضع إطار تحليلي لدراسة المشاكل التي من شأنها أن تعترض استغلال عوائد النفط على الأمد الطويل في البلدان الصناعية نسبياً، والتي لديها اقتصاد مختلط.

سنتحدث في القسمين الآخرين عن العوامل الكامنة التي من شأنها أن تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي من عوائد النفط في إطار الاتجاه الهيكلي (Structuralest frame Work) عبر اتخاذ ترتيبات مؤسسية في البلدان النامية. فعلى أساس مثل هذا الاطار وفي اتجاه الترتيبات المؤسسية للبلدان النامية تتقيد التنمية الاقتصادية بالتحديات الناجمة عن النقص في بعض السلع والخدمات الأساسية. وفي القسم الرابع سنبحث الأنماط التي يمكن انتهاجها لتقويم طريقة افادة الحكومات النفطية من مصادرها النفطية بشكل أساسي. على أن ما نستدل به هو أن الاقتصادات المعقدة التي تنتهج تغييرات هيكلية متسارعة قد لا تكون مناسبة لمثل هذه التقويمات. وسنقدم معايير بديلة من شأنها أن تمهد السبيل أمام تحقيق التنمية خلال عمر مصادر النفط أو على الأمد الطويل لتتحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد صناعي كامل. وفي القسم الخامس سنقدم تحليلاً عن الآليات ووضع السياسات المحددة التي من شأنها أن تؤثر في عملية التنمية والتطور الهيكلي في اقتصاد مختلط نصف صناعي. فمن وجهة نظرنا، سينطوي على أهمية التميز بين جانبين من تأثير السياسة التي تنتهجها الحكومة إزاء هذه الاقتصادات، والمتمثلين في الموارد وفي ايجاد الامكانات والقدرات. وينطوي استغلال

* باحث إيراني.

موارد النفط على الأهمية نفسها، سواء على الأمد الطويل أو على الأمد القصير. وسنحاول، في القسم السادس، من خلال عرض إطارنا التحليلي، تحديد العناصر التي تساعد في اعطاء تحليل وصفي لدور الحكومة في عملية التنمية.

مفهوم استغلال موارد النفط

بما أن موارد النفط في البلدان، التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير النفط، تديرها الحكومة المركزية بشكل مباشر، يمكن فهم كيفية تخصيص هذه الموارد بشكل مباشر في حسابات القطاع العام والتعرف على الجوانب المهمة من آثار عوائد النفط في التنمية. ولكنها قد تقدم بذلك صورة أحادية الجانب. وحتى في بلدان يتم فيها وضع موارد النفط في حسابات خاصة لاستخدامها في مشاريع تنموية محددة إلى حد ما، كإيران في الستينات، لا يمكن اكتشاف التأثير النهائي لموارد النفط عبر أسلوب التخصيص المباشر لهذه الموارد من جانب الحكومة. إذ إن ادارة الحكومة للموارد النفطية من شأنه أن يترك آثاره في السياسات المالية والأجور، وكذلك في كيفية تخصيص الموارد في الاقتصاد العام. وتبدو الإفادة من موارد النفط في الاستثمارات وإحلال النفط في الاقتصاد الداخلي محل التوفيرات الكامنة أمراً ممكناً. لذلك ينبغي تقويم دور الحكومة في استخدام موارد النفط في الاطار العام ليشمل الاقتصاد برمته، وعدم اعتباره مفصولاً عن سياسة موارد الحكومة ونفقاتها. ويعنى هذا المقال بهذا الجانب الأكثر شمولية للإفادة من موارد النفط.

موارد النفط والتحديات الهيكلية للتنمية

لو أمعنا النظر في الموضوع من زاوية الاقتصاد عموماً، ينبغي تحليل الدور الذي تضطلع به موارد النفط في العملية التنموية كعامل مساعد باعتباره يساعد في تخصيص كل المصادر الانتاجية في الاقتصاد. ويمكن تقسيم الكتابات الموجودة في مجال التنمية، على أساس نوع التقويم للتحديات التي تقيد العملية التنموية، إلى قسمين عامين:

أولاً، النظريات التقليدية الجديدة التي تكون كلها مشتركة بعضها مع بعض في فرض الاستبدال والترابط والتي تعتمد على آليات الأسعار لإيجاد تعديلات في العرض الذي يكون ضرورياً طوال العملية التنموية. ففي أنموذج تقليدي حديث، تعتبر كل المصادر بشكل متزامن ودائم كتحد أمام التنمية. وعليه لا تختلف موارد النفط في هذه الأنماط عن بقية الموارد، كما أن اختصاصها بهذا الحقل أو ذاك لا يثير أي انعكاس قيمي خاص أو غير قيمي، ولكن شريطة أن يحقق مشروع تخصيص الإئتمانات من هذه الموارد الشروط النهائية والضرورية للتخصيص الأفضل وبشكل مرحلي للمصادر في الاقتصاد.

ثانياً، هناك النماذج الهيكلية الاتجاه أو ذات المآزق، والتي يمكن أن تشكل عوامل معيقة

للتنمية في أي ظرف زمني خاص بسبب قلة بعض المصادر نظراً لغياب المرونة في هيكلية الاقتصادات غير النامية نسبياً، والتي لا يمكن إزالتها بواسطة الآليات البديلة التي تعتمدها الكلاسيكيات الحديثة. وقد تم في هذا المقال تقسيم الأنواع الرئيسية لقلة مصادر الإنتاج، والتي تواجهها البلدان النامية في العملية التنموية إلى ثلاثة أقسام أساسية، هي:

- عرض القوى البشرية؛
- عرض مصادر التوفير الداخلية؛
- عرض البضائع والخدمات الأساسية.

يمكن إزالة النقص في عرض السلع والخدمات الأساسية، كالبضائع الاستثمارية والكهرباء ونظام النقل والشحن والمواد الغذائية والمواد الخام والمنتجات الوسيطة الناجمة عن غياب المرونة الهيكلية في البلدان المتخلفة من طريق استيرادها. ولكن إذا كانت نسبة الموارد من العملة الصعبة مقيدة بسبب الموانع الهيكلية الموجودة أمام تنويع الصادرات و زيادتها، فعندها لا يكون هذا السبيل عملياً. وعليه، فإن المجالات الرئيسية لعدم المرونة في الهيكلية، والتي تحول دون رفع مستوى إنتاج بعض البضائع المحددة ـ سواء للتصدير أو للاستهلاك في الداخل ـ تظهر في إطار القيود التي تفرضها الموازنة في المدفوعات على التنمية. وتتمثل النقطة الأساسية بالنسبة إلى ذوي الاتجاه الهيكلي في تعريف التحديات الهيكلية. وينبغي التمييز بين التحديات الهيكلية وبعض المشاكل الصعبة العابرة التي تظهر في كل اقتصاد بسبب بقاء الطاقات الإنتاجية ثابتة في بعض الظروف. وتؤكد النماذج الهيكلية على العوامل الأكثر استقراراً نسبياً لانعدام التعادل بين نماذج بلوغ المصادر ونماذج الطلب على المصادر في العملية التنموية. وقد اكتفى ذوو الاتجاه الهيكلي في كتاباتهم بشكل رئيسي بدراسة الظروف المحددة التي تسود في البلدان النامية نسبياً. وعليه، لم يقدموا بعد تعريفاً أكثر عمومية من مصطلح الهيكلية. وفي هذا المجال نستطيع أن نستفيد من النصوص المختلفة التي استخدمت هذا المصطلح، وأن نقدم تعريفاً للتحدي الهيكلي الذي يمثل تلك المجموعة من الظروف الاجتماعية والفنية للإنتاج في الأقسام المختلفة من الاقتصاد، أو كل المؤسسات الاقتصادية في كل بلد، والتي تقيد التدخل المؤثر للحكومة في الاقتصاد والآليات الموجودة في السوق وتحد منه. ويعود هذا النمط من التحديات الهيكلية إلى التجربة التأريخية الطويلة للتنمية، لذلك يمكنها أن تتخذ أشكالاً متنوعة في المراحل المختلفة للتنمية في مختلف البلدان. إذاً، إن الاتجاه الهيكلي هو نوع من إطار تحليلي عام في تدوين نماذج مختلفة على أساس خبرات التنمية في بلدان خاصة، أو من أجل تسويغ السياسات المهمة لمجموعات محددة من البلدان التي تواجه تحديات مماثلة. إذ إن كلاً من هذه النماذج يعتمد على الافتراضات المحددة في خصوص حدود ومجالات تدخل الحكومة وتأثير آليات الأسعار الأساسية. وكنموذج

على ذلك، يقدم كل من داب وسن تحليلاً حول اختيار نمط الانتاج لتحقيق المزيد من التنمية في اقتصاد يعاني زيادة في الأيدي العامة. ويشكل حجم الزيادة في العرض الزراعي أهم القيود أمام التنمية. على أن الاستنتاج الذي يخرج به هذان المحللان حول النفقات الباهظة من الرساميل التي تنفق على الأنماط الإنتاجية التي تؤدي إلى تحقيق الزيادة في التنمية، يعتمد أساساً على افتراضهما بأن القيود المؤسسية الشديدة على قدرة الحكومة على زيادة حجم الفائض من عرض المنتجات الزراعية يتحقق عبر الاعتماد على زيادة الإنتاج العام أو فرض الرقابة على استهلاك المواد الغذائية في القطاع الريفي. ويمكن الاعتماد على مجموعة لا تختلف كثيراً عن الافتراضات في مجال الرقابة الحكومية، بمعنى وجود ظروف تكون للحكومة فيها رقابة فاعلة على الاستهلاك الحقيقي في المدن والأرياف. ويمكن بذلك التوصل إلى نتيجة مختلفة تماماً في مجال اختيار نمط الإنتاج لتحقيق زيادة في تنمية الاقتصاد الذي يعاني فائضاً في الأيدي العاملة. ويقدم كل من ولدمن ماهالا نوبيس وراي وسن تحليلاً حول هذا الموضوع، مستفيدين من النماذج الهيكلية. ويرى كل منهما أن أهم القيود التي تحول دون تنمية الاقتصاد هي أنه لا يتمتع بقوى استيرادية مهمة تصل إلى صفر حجم بضائعه الاستثمارية. وقد يكون مرد القيود أمام الحصول على العملة الصعبة في هذه الأنماط العوامل الهيكلية المختلفة التي تقف أمام تنمية التصدير. ويعود تصدير المواد الخام التي تشكل الجانب الأساسي للتصدير في البلدان النامية أساساً إلى انخفاض الموارد في هذه البلدان. ولا يمكن الطلب على هذه السلعة أن يزداد بنسبة حاجات هذه البلدان من العملة الصعبة، إذ إن من شأن تصدير المواد الأولية الزراعية كذلك أن يواجه تحدياً بسبب وجود مجموعة من العوامل المؤسسية التي مردها وجود العلاقات المختلفة في الإنتاج في القطاع الزراعي مع القيود الموجودة على العرض. إن زيادة تصدير البضائع المصنعة التي تعتبر شرطاً حتمياً لبلوغ التنمية الدائمة من دون التعرض لمشاكل الموازنة في المدفوعات، ترتبط بالقدرة على الانتقال من إنتاج البضائع الصناعية البسيطة إلى البضائع الأكثر تعقيداً، وهي عملية تكون رهناً بالقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة طوال مدة زمنية طويلة نسبياً. ففي هذه الحالة ستكون المرونة السعرية للتصدير الواقعي (طبقاً للقوة الشرائية الدولية) منخفضة جداً. وقد يكون منطقياً أكثر، وعلى خلاف النظريات الاقتصادية ذات التفكير الضيق، ألا نعتبر بيانات عرض العملة الصعبة تابعاً متزايداً ومستقراً للسعر الحقيقي للتبادل، وإنما اعتبار أنه ينطوي على هبوط بانحدار شديد.

إن أحد المجالات المهمة لاستخدام النماذج الهيكلية والإفادة منها لتفسير عمليات التضخم برز في الاقتصادات الصناعية المختلطة في أميركا اللاتينية. إذ رغم أن هذه الدراسات الاختبارية المنفردة قائمة على أساس ظروف خاصة في البلدان المعنية، فإن التشابه الهيكلي

العام لهذه البلدان أدى إلى تشكل أشكال هيكلية أكثر عمومية من العمليات التضخمية في الاقتصادات المختلطة ونصف الصناعية. وتشكل الافتراضات الأولية الأساسية لهذه الأوجه العامة تشكل أربع خصائص هيكلية عامة للاقتصادات المختلطة ونصف الصناعية:

أولاً: قلة عرض المواد الغذائية الناجمة عن تخلف ظروف الإنتاج في القطاع الزراعي؛

ثانياً: عدم الترابط في قطاع الإنتاج في المعامل و المصانع أدى إلى الاعتماد الشديد على استيراد البضائع الاستثمارية والبضائع المصنعة الوسيطة؛

ثالثاً: عدم تنوع البضائع التصديرية والبطء النسبي في وتيرة تناميها نتيجة التخلف التكنولوجي وعدم فاعلية القطاع الإنتاجي في المصانع.

تعتبر هذه الخصائص الثلاث هيكلية بسبب عدم امكانية تصحيحها على الأمد القصير أو المتوسط بانتهاج السياسات الاقتصادية القائمة على تصحيح أداء قوى السوق عبر تعديل الأسعار. ولا يعود سبب هذا الأمر إلى ضعف مرونة أسعار العرض والطلب نتيجة لظروف الإنتاج فحسب، وإنما أساساً إلى مجموع الضغوط الاجتماعية الناجمة عن الآثار التوزيعية لتغيير الأسعار النسبية. وتشكل هذه النقطة النواة لتوضيح هيكلية الضغوط التضخمية للاقتصادات نصف الصناعية. وتؤكد السياسات التي يُوصى بها بدورها بشكل رئيسي على إطار التدخل المباشر من جانب الحكومة لتحديث هيكلية الجانب الانتاجي الصناعي، وتغيير علاقات الانتاج والتبادل في القسم الزراعي، والحد من العقبات في سبيل تحريك عوامل الإنتاج.

تتمثل الخصوصية الرابعة للهيكلية الاقتصادية المختلطة ونصف الصناعية، والتي تكمل مسلسل العوامل المسببة للضغوط التضخمية المتزايدة، في غياب مرونة الهيكلية النقدية للحكومة، في حين أن المرونة تعتبر أمراً ضرورياً لضمان نفقات العملية العامة لدعم العملية التنموية. ويفترض غياب الموازنة النقدية التي تظهر جراء ذلك قيوداً أكبر على قدرة الحكومة على تنفيذ واجباتها الضرورية في مجال تجديد الهيكليات طوال العملية التنموية، كما تؤدي إلى ظهور حالات متكررة من نسب النمو المتوسط وما فوق ذلك، والتي تسبب تضخماً واضحاً وأزمة في موازنة المدفوعات. ويُعتبر أن غياب المرونة في الهيكلية النقدية لموارد الحكومة ناجم عن طبيعة العلاقات السياسية التي تحد من قدرة الحكومة على جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال والطبقات المتوسطة المتمثلة في المستفيدين الرئيسيين من العملية التنموية.

أخيراً يجب أن نشير إلى نماذج الهوة المزدوجة كأبسط أنموذج هيكلي والأكثر انتشاراً. وتعتمد نماذج الهوة المزدوجة على أساس الافتراضات الهيكلية التي هي حصيلة الفهم المحدود جداً للمجالات المحتملة لوضع السياسات المؤثرة من جانب الحكومة في الاقتصاد الداخلي،

والتي تدور حول الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية للتوفير المالي للتنمية.

إن إقامة التمايز بين الاتجاد الهيكلي والاتجاه الكلاسيكي الحديث، وعموماً التمايز في اتجاد السوق ذات المحور الفكري الضيق، لا يقتصر على إعادة معرفة امكانية وجود مجموعة من القيود الهيكلية التي تحول دون الإفادة الكاملة من المصادر الإنتاجية والتي تحد في أية فترة زمنية معينة من حجم الإنتاج الوطني. فالاتجاه الهيكلي يؤكد على أهمية الموضوع التكميلي للأقسام المختلفة للاقتصاد في العملية التنموية، ويولي أهمية خاصة لبعض النماذج المحددة للتغيير الهيكلي. وهنا نشير فقط إلى أن الجوانب المتعلقة بالأنماط المختلفة لتنمية الأقسام المختلفة، تقدم المزيد من الأسباب لتدخل الحكومة لتوجيه المصادر نحو قطاعات خاصة من الاقتصاد. إذ لا يمكن بلوغ هذه الغاية بالقرارات الفردية المتأثرة بتغيير الأسعار. وعليه، فإن مساعدات عوائد النفط الكامنة لا يمكنها، في إطار الاتجاه الهيكلي، الحد من المآزق الخاصة المسؤولة عن الركود الاقتصادي فحسب، وإنما يمكن موارد النفط على الأمد الطويل العمل على انعاش الاقتصاد المتنامي. وعلى عكس الإطار الكلاسيكي الحديث، ونظراً لحقيقة نضوب النفط في المستقبل والحصول على عوائد النفط بالعملة الصعبة، تنطوي هذه الموارد على أهمية خاصة. إلى ذلك، ينطوي أسلوب التعامل مع موارد النفط في ما يتعلق بالاقتصاد الداخلي الذي يقرر نمط التغيير الهيكلي، على أهمية مصيرية. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الفارق بين الأطر الكلاسيكية الحديثة والهيكلية يعود إلى مرونتها السعرية التي ينبغي معالجتها على مستوى التجربة.

من المحتمل أن تكون الواقعية أشد تعقيداً من تلك الصورة التي تقدمها النماذج الكلاسيكية الحديثة أو المحور المأزق الصرف. ولكن كما حاولنا أن نوضح أعلاه بأن الفوارق الأساسية في هذين الاتجاهين أكثر مما هي مذكورة أعلاه، فإن الاتجاه الهيكلي يؤكد أنواع الظروف الاجتماعية والفنية الإنتاجية التي تعين آليات السوق وبوسعها أن تعين إطاراً أشمل لدراسة عمليات التنمية في البلدان النامية لتحديد الإطار الكلاسيكي الحديث القائم على افتراضات خاصة حول سلوك العوامل الاقتصادية ذات المرونة في آليات الأسعار. ففي إطار الاتجاه الهيكلي تواجه المساعدة العاجلة والمباشرة التي تقدمها موارد النفط للتنمية بعض القيود التي يمكن إزالتها بواسطة هذه الموارد. ويمكن عوائد النفط أساساً على شكل العملات الصعبة أن تساعد في خفض حالات غياب الموازنة التي من المحتمل أن تظهر خلال التنمية بين هيكلية العرض والطلب الداخلي. بعبارة أخرى من شأن هذه الموارد أن تزيد من امكانية زيادة نسبة الاستثمارات والتنمية في الاقتصادات التي تعاني مشكلة في موازنة المدفوعات. وإلى المصادر القابلة للانفاق في الاقتصاد الوطني، يمكن، في الوقت نفسه، الاستعانة بها لزيادة نسبة التنمية الاقتصادية وزيادة وتيرة التنمية الاقتصادية العامة من دون الحاجة إلى الحد من

النفقات الاستهلاكية على الأمد القصير. ويمكن القول أنه في الاقتصاد الذي لا يواجه أياً من هذه التحديات، تحد طاقة الاستقطاب الاقتصادي من نسبة التنمية. ففي الاقتصاد الذي يعاني فائضاً في الأيدي العاملة، يشير مفهوم طاقة الاستقطاب إلى النقص الشديد في مهارات الأيدي العاملة. وفي مثل هذه الحال لا تستطيع العوائد المهمة لموارد النفط أن تسهم بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية، وبل يمكن هذه العوائد بعد فترة أن تترك أثرها السلبي في الاقتصاد.

من المسلم به أننا لا نستطيع، من خلال الاعتماد على زيادة مستمرة في عوائد النفط، الحفاظ على نسبة التنمية على الأمد الطويل، لأن التنمية لا تتحقق إلا في حال إيجاد تغييرات هيكلية ضرورية ملازمة لعملية التنمية. فالنفط هو مصدر قابل للنضوب، ذلك أن احتياطيات النفط ستنضب عاجلاً أم آجلاً. كما أن هناك بعض القيود على المدى المتوسط على نسبة تنمية تصدير النفط. وعليه من الأفضل أن نعتبر عوائد النفط نوعاً من العوامل المسهلة موقتاً، والتي تساعد في إيجاد المرونة الهيكلية الضرورية لتحقيق التنمية الدائمة والمستدامة ذاتياً.

من شأن عوائد النفط أن تساعد بالسبل المختلفة في زيادة المرونة الهيكلية في الاقتصاد عبر التقليل من شدة القيود الناجمة عن المآزق، وإتاحة بلوغ نسبة تنموية عامة أعلى على الأمد القصير. وكمثال على ذلك، من شأن موارد النفط أن تعمل على إزالة الآثار المترتبة على الاضطرابات الموقتة (قلة المواد الغذائية) والتي من المحتمل أن تظهر في برنامج الإصلاحات الزراعية، وذلك في الاقتصاد الذي يعاني تراجع نسبة التنمية في القطاع الزراعي بسبب التخلف الموجود في وسائل الإنتاج في هذا الحقل، الأمر الذي يفسح المجال بشكل أكبر للحكومة للتدخل في هذا الجانب. فإذا كان القطاع الزراعي يعاني تراجعاً في النمو الناجم عن الزيادة السكانية العالية أكثر من الحد المطلوب أو بسبب وجود زيادة في الأيدي العاملة في هذا القطاع، فإن استقطاب الأيدي العاملة الفائضة في بقية القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى مضاعفة النمو الزراعي. لكن الأثر الأهم الكامن في النمو يعود إلى الإ نتاج في المصانع. وتعتمد التنمية في هذا القطاع اعتماداً كبيراً على البضائع الاستثمارية الوسيطة. ويتطلب بعض الوقت تحقيق النقلة النوعية في الإنتاج في المصانع من المرحلة البدائية إلى مرحلة النضج، لتمكينه من المنافسة لتصديره إلى الأسواق العالمية. ويمكن موارد النفط أن تقلص مآزق العرض وتوفير الطلب الداخلي المتنامي للسلع المصنعة في الداخل، وتحقيق زيادة في نسبة النمو في السلع المصنعة. وتترك تنمية قطاع المصنوعات إثاراً إيجابية مهمة في مجمل الاقتصاد. وينطوي الإنتاج على صعيد المعامل على ميزات معينة تعكس توسيع الاستثمارات والمكائن والمعدات الإنتاجية واستخدام العلوم والتكنولوجيا وترويج السبل الحديثة للعمل. وإلى الوجه المميز لهذا الجانب، ثمة علاقة مميزة متمثلة في وجود السبق المهم والمتنامي في

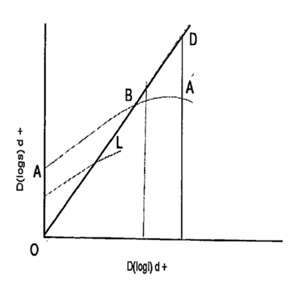
المقـاييس أو السـبق في بلوغ الاختـصـاص. أضف إلى ذلك أن المرونة في مـوارد الطلب على الإنتاج المعملي تمثل رقماً يتجاوز العدد الواحد. ونتيجة لتركيب هذه الخصائص، فإن الإنتاج المعملي لا ينطوي على مقدرة بلوغ نسب مئوية أعلى بكثير عن نسب النمو في بقية قطاعات الاقتصاد فحسب، بل إن نسبة النمو في هذا القطاع تؤدي إلى تحقيق نمو في توفير فرص العمل والإفادة من الأيدي العاملة. لذا، فإن الإنتاج المعملي يمكنه أن يساعد في تحقيق النمو في بقية قطاعات الاقتصاد عبر سبيلين، أولهما استقطاب الفائض من الأيدي العاملة لتجديد هيكلية الظروف الاجتماعية والفنية للإنتاج في بقية قطاعات الاقتصاد، وثانيهما توفير الظروف اللازمة لتخزين الرساميل واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ويتيح من جانب آخر توفير المنتجات الصناعية الحديثة مع امكانية هذا التغيير الفني في بقية القطاعات. إن الأهمية الأكيدة التي ينطوي عليها إيجاد قسم الإنتاج المعملي المنافس والمندمج في الهيكلية الاقتصادية لبلوغ النمـو الذي يكفل بقـاءها ذاتياً يعني أن تحـقـيق التنمـيـة من طريق مـوارد النفط في اقتـصـادات البلدان النامـيـة المصـدرة للنفط بات عملياً أمراً منتـهـياً. لكن وجـود مـوارد النفط لوحدها لا يكفل استقرار هذه العمليات المتنامية، بل إنها تحتاج إلى تخطيط ودراسة وبعد نظر الحكومة. ويمكن الإفادة من النفط لتحقيق زيادة مرحلية في مستوى الاستـهلاك من دون توليد آثار تنامي ملحوظة في الهيكلية الإنتاجية في مجمل الاقتصاد. لكن هذه النتيجة غير محتملة. ونظراً إلى الضـغـوط الاجـتـمـاعـيـة والسيـاسـيـة الموجودة لبلوغ النمـو الاقـتـصـادي والرؤية التنمـوية للبـيـروقـراطيـة الحـديثـة في البلدان النـامـيـة، يمكن توقع انتـهـاج نوع من استراتيجية الاستثمار وتحقيق النمو السريع. لكن انتهاج استراتيجية تحقيق المزيد من التنمية لا يشكل بمفرده دلالة على وجود تخطيط معقول لاقتصاد قائم على تصدير النفط.

نظراً إلى الطاقة الاستقطابية في الاقتصاد المعتمد على النفط، والتي تحد من زيادة نسبة تنمية الاستثمارات، هناك كثير من السبل لبلوغ الزيادة في هذه التنمية، تتحدد كل منها بنسبة مئوية معينة من نضوب مصادر النفط ونمط خاص من التحـول الهيكلي. إن المشكلة التي يواجهها الاقتصاد القائم على تصدير النفط تتمثل في انتخاب نوع من المسار التنموي وتحول في الهيكلية. وهو يكون مستقراً على الأمد الطويل والمتوسط. وتشكل طريقة الأمد الطويل مساراً خاصاً للتنمية. وهي توجد المرونة اللازمة في الهيكلية الإنتاجية في الاقتصاد يتم خلالها اجتياز مرحلة الاعتماد على موارد النفط بهدوء وبمرونة. وفي الأمد المتوسط يحتاج موضوع التأكد من تناسب نسبة الحاجة إلى موارد النفط مع نمو الطلب لتصدير النفط إلى الأسواق العالمية. وفي غير هذه الحال ستقترن عملية التنمية مع التذبذب الشديد الدوري، والذي يؤدي، إضافة إلى النتائج غير المرغوبة على المدى القصير، إلى ضياع الإنتاج الكامن في مرحلة التراجع للدورة الإنتاجية، وهو أمر لا يمكن التعويض عنه نظراً للطاقة الاستقطابية للاقتصاد على الأمد الطويل.

طاقة الاستقطاب

وفقاً للتعريف المقدم في نصوص التنمية، يشير مفهوم طاقة الاستقطاب إلى الطاقة المؤسسية، وكذلك إلى مهارة الأيدي العاملة لتنفيذ المشاريع الجديدة في الاستثمارات. ففي هذه النصوص، تُعرّف طاقة الاستقطاب باعتبارها نوعاً من القيود الأكيدة بنسبة مئوية ممكنة لتنمية الاستثمارات، أو أنها تعتبر نوعاً من الحدود التي تؤدي بعد الاستثمار إلى زيادة نسبة الرأسمال إلى الإنتاج. ويبدو أن هذه القيود موجودة على الأمدين القصير والطويل جراء النقص في الطاقة الإدارية والتنفيذية وانعدام المهارة في البلدان النامية. إن فرض وجود سقف لنسبة التنمية الطويلة الأمد للاستثمار في اقتصاد يعاني زيادة في الأيدي العاملة يمكن تبريره بأن وتيرة اكتساب المهارات مرتبطة بعملية التعلم التي تنطوي عليها فاعلية الاستثمارات نفسها. لكن عدداً محدوداً من المصادر التي أشير إليها آنفاً يمكنها أن تسهم في تحليل كل نتائج هذه الفرضية للتعلم العملي مع دراسة الظروف الموجودة في هذا النمط من الإجراء بنوعية الظروف نفسها من القيود أمام الاستثمارات. وسنحاول في هذا القسم تقديم مفهوم طاقة الاستقطاب بشكل أوضح مع دمج الأفكار المطروحة في المصادر المقدمة من جانب الاتجاهات الفكرية المختلفة التي أشير إليها. ويمكن عرض العلاقة الوثيقة القائمة بين نسبة زيادة طاقة الاستقطاب للاقتصاد ونمو الاستثمارات الناتجة عن عملية التعلم التي تنطوي عليها فاعلية الاستثمارات، في إطار تابع للطاقة الاستقطابية، والذي يشبه تابع التقدم الفني لكالدور في مؤشر (١. ١) المنحني AA الذي يحدد الشكل المقبول لمثل هذا التابع لاقتصاد متنام نموذجي. وفي هذا المؤشر يشير المحور الأفقي إلى نسبة نمو الاستثمارات العامة الأفقي إلى نسبة نمو الاستثمارات العامة.

(المؤشر ١ ـ ١ تابع طاقة الاستقطاب)



يشير المحور العمودي إلى نسبة تغير مؤشر طاقة الاستقطاب (S) والذي يتضمن المهارات الفنية والتنظيمية والذي يشير إلى قدرة المجتمع على التخطيط والتنفيذ والإدارة الفاعلة للمشاريع الجديدة للاستثمارات. ويمثل مؤشر طاقة الاستقطاب في هذا المعنى ما أطلق عليه وبلن اسم الاحتياطي العلمي المشترك في المجتمع. وترتبط عملية التعلم الفردي بقدرة المجتمع على الانتاج من داخل الاحتياطي العلمي المشترك الموجود في ذلك المجتمع. ويكون الأثر الذي تتركه تلك العمليات رهناً بهذه المقدرة. كما يصدق هذا القول في شأن الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال التعليم والتدريب الفني. وترتبط قدرة الحكومة على التخطيط التعليمي بالاحتياطي العلمي الموجود في المجتمع. على أن تأثير البرامج التعليمية الحكومية لتقوية القدرة الإنتاجية للاقتصاد مع زيادة الاحتياطي العلمي رهن بملاءمة تلك البرامج مع هذا الاحتياطي. وكمثال على ذلك، فإن المؤسسات التعليمية الموجودة في اقتصادات البلدان النامية، والتي من الممكن يأن تكون تقليداً للمؤسسات المشابهة في اقتصادات البلدان المتقدمة أو أنها تعمل نحو تقسيم المشاغل البسيطة والمبرمجة في المؤسسات الاقتصادية الحديثة فقط، لا تزيد بالضرورة القوة الإنتاجية في المجتمع. وتعكس هذه الحقيقة أهمية النشاط الاستثماري في نشر واستقطاب المهارات التكنولوجية والمؤسسية. ولذلك لا تقتصر أهمية الاستثمارات على عمليات التعلم التي تنطوي عليها مفردات العملية الاستثمارية، وإنما عندما يتحدد اتجاه تحصيل المهارات الجديدة اللازمة لتقوية القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فإن للمجال الاجتماعي والاقتصادي دوراً أوسع. كما أن من شأن التعليم الرسمي أن يؤدي دوراً تكميلياً مهماً لزيادة مستوى الاحتياطي العلمي الموجود في المجتمع، وذلك في حال التخطيط له بشكل سليم، إلا أنه لا يستطيع أن يكون بديلاً من مجموعة عمليات التعليم التي تنطوي عليها عمليات الاستثمارات والإنتاج العملي. إن شكل تابع طاقة الاستقطاب، والذي يشكل تمهيداً لعرض هذه المجموعة الثانية من عمليات التعلم المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في البلاد، يرسم على أساس افتراض وضوح المهارات التكميلية على أساس قدرة عمليات التعليم الرسمية على زيادة الاحتياطي العلمي الموجود في المجتمع.

ففي النقطة O التي تكون فيها نسبة تنمية الاستثمار العام صفراً، تساوي نسبة تغيير القدرات التنظيمية والفنية الاقتصادية في أقل مقدارها الإيجابي OA. ويعكس هذا المقدار الإيجابي للعرض من المبدأ التابع لطاقة الاستقطاب أثر تلك المجموعة في عمليات التعلم، والتي تكون إلى حد ما نتيجة تقدم مهارات الأفراد والمؤسسات العاملة في المستوى الحالي لفعاليات الاستثمارات (من الواضح أنه سيكون لها نسبة تنازلية) وإلى حد ما تكون نتيجة للمهارات الجديدة التي تنشأ بشكل مستقل عن فعاليات الاستثمارات. ويشكل المنحدر التابع لطاقة الاستقطاب مقداراً إيجابياً. ويشير هذا الأمر إلى أن العمل على زيادة نسبة نمو الفاعليات

الاستثمارية بحاجة إلى زيادة نسبة تنمية المهارات. أما علامة المشتق الثاني لهذا التابع، فما دام المنحدر للتابع لا يزيد عن الواحد، فإنه يترك تأثيراً في بحثنا. ولكن يمكن الاستدلال بشكل مقبول بأن التابع (تابع طاقة الاستقطاب) هو تابع كوج.

في اقتصاد يعاني زيادة في الأيدي العاملة ولديه تابع بطاقة استقطابية كمنحني AA، توضح نقطة تقاطع التابع مع منتصف الربع الأول (أي نقطة B) نسبة نمو الاستثمارات التي تتلاءم مع نمو طاقة الاستثمار في الاقتصاد الداخلي. ويمكن اعتبار هذه الطاقة طاقة استقطاب طويلة الأمد للاقتصاد الذي يكوّن طاقة استقطابه الذي يتم تعينه على أساس محصلة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية هو المنحني AA. وإذا كان لنسبة نمو الاستثمارات مكان في الجانب الأيسر لنقطة B فإن الطابع المميز للاقتصاد هو تشديد ركود المهارات الفنية والمؤسسية طيلة الزمن. وكما أشرنا في القسم السابق، فإن هذه الوضعية هي من سمات البلدان النامية التي تواجه مأزق على صعيد العملة الصعبة أو النقص في التوفيرات. ففي مثل هذه الاقتصادات، تمكن الإفادة من المصادر الأجنبية لرفع مستوى نسبة النمو حتى حدود طاقة الاستقطاب العام في الجانب الأيمن من نقطة B. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد نقصاً أكبر في بعض المهارات المحددة التي لا يمكن توفيرها من داخل الاقتصاد الوطني. وتمكن الإفادة من هذا النمط لعرض مفهوم طاقة الاستقطاب لإبراز التعريفين الأساسيين لحدود طاقة الاستقطاب، والتي أشير إليها آنفاً. فمن جانب يؤكد الاقتصاديون الذين يعتبرون حدود طاقة الاستقطاب كسقف لنسبة النمو الطويل الأمد للاستثمارات، ان تحقيق تزايد دائم لنسبة نمو الاستثمارات وإيصالها إلى مستوى أعلى من نقطة B في المؤشر (١ - ١) لا يتيسر من خلال الاعتماد على زيادة المهارات. ويقدم كالكي دليلين على هذا الموضوع:

أولاً، رغم أن إدخال بعض الخدمات الاختصاصية تماماً من جانب الخبراء الفنيين الأجانب، أمر ممكن (وضروري في كثير من المجالات) فإن هذا الأمر لا يتيسر في كثير من المهارات الوسيطة لأسباب سياسية. على أن هذه الخطوة، وخاصة في الاقتصادات الكبرى التي لم تنضج بعد، وحيث إن جانباً كبيراً من الأيدي العاملة المحلية يكون عاطلاً، ستكون لها تبعات كبيرة؛

ثانياً، في مثل هذه النسبة العالية من النمو، من المحتمل أن تحتاج كل وحدة صناعية إلى استيراد مقادير كبيرة جداً من رؤوس الأموال والبضائع الوسيطة. و حتى في الاقتصادات النفطية، من المستبعد أن تتمكن نسبة نمو الموارد من العملة الصعبة من أن تصل إلى مستوى النفقات الباهظة الناجمة عن الدخول المتزايد للأيدي العاملة الماهرة الأجنبية، لأنه، وبغض النظر عن القيود الموجودة أمام توفير العملة الصعبة في موضوع طاقة الاستقطاب، عندما يتم

وضع سقف للتنمية على الأمد الطويل للاستثمارات، يظهر الدليل الأول من الدليلين اللذين استدل بهما أعلاه. من جانب آخر يمكن اعتبار نقطة B حدوداً لطاقة الاستقطاب على الأمد الطويل. ويعني ذلك أنه عندما تجتاز تنمية الاستثمارات العامة تلك الحدود، فإن أرباح الاستثمارات تتجه نحو الانخفاض. ويمكن أن تبرز هذه الظاهرة نتيجة توجيه الضغوط المتزايدة على عرض الأيدي العاملة الماهرة المحلية والإفادة بشكل مفرط من المهارات الأجنبية التي تكون أكثر كلفة بكثير من كلفة استخدام المهارات المحلية. فعلى أساس التفسير الأول، تحدد نقطة B في المؤشر (١.١) سقف النمو الطويل الأمد للاستثمار العام في اقتصادات تعاني زيادة في الأيدي العاملة. ولتوضيح حجم نسبة رأس المال للإنتاج، فإن نقطة B توضح الطريق الوحيد لتحقيق الزيادة في النمو لمثل هذا الاقتصاد. وإذا شهدت نسبة الاستثمارات انخفاضاً دورياً لأسباب تعود إلى وجود أنواع أخرى من النواقص على الأمد القصير في الاقتصاد، سيكون هذا المسار الجديد لزيادة النمو في الموارد دائماً أدنى من المسار السابق. وطبقاً للتفسير الثاني، ورغم امكانية التعويض عن حالات عدم الانتظام العابر هذا في النمو الإنتاجي بشكل مبدئي، فإن مثل هذا الإجراء ينطوي على تحمل نفقات كبيرة ليست في محلها، والذي ينجم عن الزيادة الكبيرة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج، ومن شأنه على الأمد القصير أن يؤلد ضغوطاً ليست في محلها على مستوى الاستهلاك في اقتصاد غير متنام.

إن الهدف الأساسي من طرح مفهوم طاقة الاستقطاب هو توضيح حدود نسبة نمو الاستثمارات التي يتم تعيينها من جانب كل العوامل الداخلية الإنتاجية للسلع التي لا يمكن استيرادها أو أن أسعارها الاستيرادية تزداد بسرعة. فمن هذه الزاوية يمكن النظر إلى عوامل عدة أيضاً، كالطاقة الكهربائية والنقل والشحن والبنى التحتية العامة. ولكن يجب أن نشير إلى أن حجم النقص في المهارات الأساسية ناجم عن حقيقة أن نسبة تنمية هذه المهارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً جداً بعملية التنمية نفسها. وبعد حدود معينة لا يمكن زيادتها بشكل ملحوظ من خلال المزيد من الاستثمارات، في حين يمكن إزالة بقية النواقص بتوجيه الاستثمارات اللازمة نحوها على الأمد الطويل من دون أية قيود. قد يكون ظهور مثل هذه النقائص في اقتصاد جديد ناجماً عن قصر نظر وسياسات غير صحيحة من جانب الحكومة أو نتيجة للضغوط الخارجية غير المتوقعة. لذا، نعتبر هذا المفهوم الثانوي لطاقة الاستقطاب مأزوماً على الأمد القصير.

إن هذه النقائص القصيرة الأمد التي هي في الواقع نتيجة فقدان المعلومات الكاملة للمخططين ووحدات اتخاذ القرار الخاص في المستوى المتوسط، والتي تظهر نتيجة عدم التناسب بين العرض والطلب على المهارات المحددة. ويؤدي ظهور هذه النقائص إلى

إثارة المؤسسات الخاصة للاستثمار في تلك الفعاليات. ولكن لو حاولنا من خلال الاستقطاب السريع للموارد الأجنبية تحقيق زيادة ملحوظة في نسبة الاستثمار على الأمد القصير، فإن هذه النقائص تخرج عن حالتها التحذيرية وتتحول إلى عقبات أمام التنمية، فيما يصبح أبرز سمات الاقتصاد ارتفاع غير اعتيادي في نسبة رأس المال قياساً بالإنتاج والتضخم الخانق وظهور أنواع النقائص المذكورة بشكل متزامن. على أن الحد من مدة أي من النقائص على شكل دائري رهن بنقص آخر. ففي اقتصاد غير متنام، يكون ارتفاع رأس المال بالنسبة إلى الإنتاج نتيجة المشكلات الموجودة في البنى التحتية وامتداد مدة فترة تشكيل الاحتياطي لرأس المال - والذي يعود إلى النقص الموجود في المهارات الفنية والمؤسسية. وإذا تجاوزت الاستثمارات حدها المعروف، كما يقول كالكي، فإنها تؤدي إلى حبس رؤوس الأموال. وتؤدي زيادة الاستثمارات، في حال تعليق عرض المواد الخام للوحدات الإنتاجية الموجودة، إلى التلاعب بالبورصة وإعادة التوزيع غير المطلوب للموارد، مما يضر بأصحاب رؤوس الأموال والمنتجين، ويخدم مصلحة الفئات المتوسطة والتجار. إن المعطيات السلبية لهذه الوضعية التي تعرض لها الاقتصاد الإيراني بعد زيادة أسعار النفط عام ١٩٧٤ يمكن أن تكون ناتجة عن السياسات الخاطئة التي وضعتها الحكومة نتيجة غياب المعلومات، أو كما يقول الاقتصاديون، نتيجة غياب الآليات السليمة للرقابة.

السياسة الحكومية وفاعلية استغلال موارد النفط على الأمد الطويل

يماثل الأثر المزدوج لموارد النفط على الأمد القصير، أي تقوية مصادر العملة الصعبة أو المساعدة في رفع مستوى المدخرات، تأثير دخول الرساميل الأجنبية. على أن اطار الاتجاه الهيكلي الذي تحدثنا عنه بشكل ملخص في الواقع هو إطار أساسي لنماذج الشرخ المزدوج الذي تم تدوينه في الستينات لقياس حاجة البلدان النامية إلى مساعدات أجنبية، وقياس إفادة هذه المساعدات في وجود أنواع النقائص المقيدة. ويمكن استخدام هذه النماذج بسهولة بشأن البلدان المصدرة للنفط كذلك. لكن الافتراضات الأساسية لنماذج الشرخ المزدوج تقيدها أكثر من الحد المقبول للتقويم الطويل الأمد للسياسة الحكومية في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط. وبما أن مثل أنموذج الشرخ المزدوج يشترك في كثير من الافتراضات مع بعض نماذج التخطيط التي انتشرت أخيراً حول إيران، فمن المناسب البدء في بحثنا إلى جانب تقويمنا الناقد لمفهوم الفاعلية ذات الأمد الطويل لاستغلال المصادر الخارجية في مثل هذه النماذج.

تنشأ نماذج الشرخ المزدوج من الافتراض الأساسي لوجود أنواع من عدم المرونة في الهيكلية، وتعتبر من سمات الاقتصادات في البلدان النامية، ولا يمكن إزالتها على الأمد القصير عبر السياسات الحكومية. ان انعدام مرونة الهيكلية الصناعية يمكن البحث عنه في إطار خاص بالاستيراد تكون فيه نسبة التنمية الإنتاجية العامة تابعاً ثابتاً لأقل الواردات

الضرورية (غير التنافسية). إن هذه النماذج من الصادرات التي يتم فرضها قائمة على الاستيراد. كذلك إن زيادة المدخرات الكامنة القابلة للتجهيز تعتبر تابعاً ثابتاً من الإنتاج العام الذي ينطوي على قيود مؤسسات وسياسات تواجهها الحكومة في إطار قدرتها على زيادة المدخرات. ففي اقتصاد يتسم بهذه الخصائص يؤدي إجراء أي تخطيط لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية إلى ظهور شرخ بين المدخرات الوطنية المتوقعة (ex-ante) والاستثمارات اللازمة؛ الشرخ الذي يمكنه أن يكون متساوياً من طريق الصدفة مع الشرخ المتوقع بين موارد التصدير وحاجات الاستيراد - رغم وجوب تساوي هذين الشرخين عملياً طبقاً للواقع. ففي نماذج الشرخ المزدوج تتم حساب المصادر الخارجية اللازمة لإيجاد نسبة نمو معينة والإفادة من المساعدات الخارجية لناحية نمو الإنتاج الوطني العام على أساس الشرخ الذي تتم دراسته للمأزق المحرج والمقيد. فإذا كانت القيود المحرجة تشكل شرخاً للتوفيرات، فعندها ينبغي على الاقتصاد أن يبادر إلى الاستيراد بوتيرة معينة ليزيد عن الحد الأدنى اللازم لتحقيق نسبة أعلى من الإ نتاج العام الوطني المحدد. ولكن لا تمكن الإفادة من الواردات الإضافية لأهداف الاستثمار لأن العناصر الداخلية اللازمة للإنتاج غير متوافرة. فإذا كانت القيود المقيدة شرخاً تجارياً، فعندها يجب، من أجل تجنب الانضواء تحت ركود «كينز»، أن تكون التوفيرات الداخلية أقل من حجمها الكامن. ففي هذه الحال لا يمكن استثمار التوفيرات الاضافية لأن عرض العناصر الخارجية المكملة للإنتاج يكون أقل من الحد اللازم. وفي هذا الإطار يمكن بسهولة ملاحظة تقيد عدم فاعلية استغلال المصادر الخارجية فقط بالوضع الذي يوجد فيه اختلاف بين الشرخين المتوقعين - وذلك مع افتراض استخدام المصادر الخارجية عملياً لإزالة الشرخ الغالب.

في نماذج الشرخ المزدوج تتوفر فقط الإمكانية القابلة للتصور لمتابعة مسار التنمية الأكثر فاعلية على الأمد الطويل لإزالة الاختلاف الموجود بين الشرخين في حال كان الشرخ التجاري مولداً للحرج. ويمكن في هذه الحالة الافادة من التوفيرات الكامنة القابلة للتجهيز (يعني الشرخ بين الشرخين) ليس من أجل زيادة وتيرة الإنتاج العام الوطني، وإنما من أجل توسيع الصناعات البديلة لاستيراد وتنمية الصادرات (تزداد نسبة الاستثمار ونسبة رأس المال للإنتاج، ما ينتج الحد من الشرخ التجاري ووصوله إلى مقدار الشرخ المتوقع في المدخرات بنسبة تنمية معينة). وتنطوي الإشارة إلى هذه النقطة على أهمية، هي أنه في الشكل الأول لنماذج الشرخ المزدوج، وهي معظم البحوث التي جاءت بعدها، يكون المصدر الوحيد لعدم الفاعلية في الإفادة من المصادر الخارجية العجز عن استثمار التوفيرات الكامنة في الظروف التي يكون فيها الشرخ التجادي المتوقع هو المأزق المقيد.

كانت السياسات المقترحة لهذه النماذج تهدف كذلك إلى إزالة هذا النوع من عدم الفاعلية.

وكانت الكتابات حول إزالة الاختلاف بين الشرخين، في الظروف التي يكون فيها شرخ التوفيرات مصدراً لإثارة المشاكل، مرفوضة ضمناً. ويعني هذا الأمر، نظراً لحجم الموارد الأجنبية، أن مسار التنمية الذي تم تعيينه - بغض النظر عن حجم نسبة التوفيرات الوطنية - سيكون متناظراً دائماً مع مسار التنمية الاجتماعية المفضلة. وقد فرض هنا اعتبار زيادة نسبة التوفير الداخلي أمراً غير عملي، ما يعني فرض عوامل، كتوزيع للموارد والضرائب. رغم أن التدخل المباشر للحكومة لزيادة نسبة التوفير الداخلي يودي إلى عدم الفاعلية. وينطوي الشكل الكلاسيكي الحديث لتحليل الشرخ المزدوج على مثل هذا الافتراض. وفي ظروف السوق الحرة، تؤدي التوفيرات الداخلية التي يتم تعيينها على أساس التقشف والإفادة في الاقتصاد واتجاه الموارد المالية الخارجية الواردة على الاقتصاد، دوراً مهماً. وهي التي تقرر نسبة الاستثمار وتغير التنافس في الاستيراد بشكل يضفي التعادل في الموازنة التجارية.

يتمثل أحد الشروط المهمة المسبقة لواقعية الافتراضات آنفة الذكر في اعتبار التدخل المباشر للحكومة في الاقتصاد محدوداً. لكن هذه الظروف غير موجودة في البلدان النامية، لأن جانباً من الاستقطاب الداخلي مرده القطاع العام، خاصة أنه في الاقتصادات المعتمدة على تصدير النفط، يكون للحكومة نفوذ مهم في ما يتعلق بالموارد المالية بين الاستهلاك ورؤوس الأموال، وتعمل بشكل مباشر عبر تقسيم نفقات القطاع العام بين الاستثمارات والاستهلاك، وبشكل غير مباشر عبر التأثير الذي تتركه السياسات الحكومية في مجال النفقات والموارد في توزيع الموارد ونمط الطلب العام. فليس هناك من سبب مسبق موجود يجعلنا نعتبر أن النسبة الموجودة للتوفير الداخلي، والتي ترتبط إلى هذا الحد باتخاذ القرارات السياسية، بلغت أعلى حد ممكن أو الحد المطلوب بالمعنى الدقيق للكلمة. وبوضع تابعي التوفير والتجارة تحت سيطرة واضع السياسات، تنطوي فاعلية استغلال المصادر الخارجية على الأمد الطويل على امكانات واسعة جداً، أوسع من امكانية إزالة الفارق المتوقع حدوثه بين الشرخين السابقين المذكورين آنفاً.

تنتج الأنماط المختلفة لتوزيع الموارد والتوفير والتجارة الخارجية والاستثمار في الاقتصاد المتنامي أفعالاً وردود أفعال معقدة تواكب رؤوس الأموال للإنتاج بنسب متفاوتة. ومن السذاجة في هذه الظروف محاولة تحديد مسارات أفضل للتنمية طويلة الأمد للاقتصادات التي تجتاز العملية السريعة للتنمية والتطور الهيكلي، وخاصة عبر الإفادة من العلاقات الهيكلية المتولدة عن الأداء الماضي للاقتصاد والمعطيات الموجودة عملياً. إن ما هو أكثر مقبولية لناحية تقويم سياسات أكثر نفعية هو أن نقدم تعريفاً للفاعلية طويلة الأجل لاستغلال المصادر الخارجية طبقاً للمسارات الممكنة للتنمية. إننا نعتبر المسار التنموي الكفؤ للاقتصاد المصدر للنفط هو المسار المصحوب بنسبة عالية ومقبولة من التنمية القريبة من

طاقة الاستقطاب. لذا، يضمن الاقتصاد مع نوع من أنموذج التحول الهيكلي امكانية تحقيق المسار التنموي على الأمدين الطويل والمتوسط بالمعنى المقدم في القسم الثالث.

إطار وضع سياسات الاقتصاد المختلط المصدّر للنفط

قدمنا تحليلاً حول ما يمكن أن تقدمه موارد النفط من مساعدة للتنمية، كما تطرقنا إلى بعض السبل الممكنة لتقويم أداء التنمية في اقتصادات البلدان المصدّرة للنفط. ونحاول توضيح تحليلنا أكثر، مع الأخذ في الحسبان المشاكل التي تعترض وضع السياسات المحددة التي من شأن موارد النفط إيجادها على الأمد الطويل في إطار اقتصاد مختلط.

إن الاقتصادات المصدّرة للنفط، كما ذكرنا سابقاً تتيح الحصول السهل على العملات الأجنبية، والتوصل إلى حد من التنمية معقول من دون الحاجة الفورية إلى إيجاد تغييرات مناسبة وسريعة في الاقتصاد الداخلي، الأمر الذي من شأنه ان يؤدي إلى عملية تنموية كاذبة؛ إنها عملية تنموية غير ثابتة على الأمد الطويل وتتعرض على المدى المتوسط إلى تذبذب دوري. ورغم حصول العملية التنموية الكاذبة في الأزمات الدورية في موازنة المدفوعات، يجب تقديم التقويم الناقد لدور الحكومة في هذه العملية من خلال النظر إلى مجموعتي عوامل العرض والطلب. وسنبحث في هذا المجال أثر الاشكال المختلفة للتدخل الاقتصادي للحكومة في العملية التنموية لناحية أثرها المباشر في العرض، وكذلك الآثار التي تتركها في الطلب.

ترتبط الأنواع المختلفة للتدخل الاقتصادي من جانب الحكومة في الاقتصاد المختلط بفرض الرقابة المباشرة على الفائض الاقتصادي أو على شكل إتخاذ التدابير المختلفة لوضع سياسات تؤثر في قرارات الأفراد أو المؤسسات في القطاع الخاص. ويمكن تصنيف هذا الأمر تحت العنوان العام للتدخل المباشر وغير المباشر. ففي كلتا الحالتين ينطوي تدخل الحكومة على تأثير مزدوج في عملية التنمية. إذ يترك من ناحية تأثيراً فورياً في تشكيل الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد، كما يؤثر في عملية إيجاد الموارد في الاقتصاد عبر تغيير النمط والمستوى المطلق للطلب المؤثر في وتيرة التنمية الاقتصادية وهكيليتها من ناحية أخرى.

ينعكس تنامي التدخل المباشر للحكومة في العرض الاقتصادي المختلط نصف الصناعي وفي طوال المراحل المتوالية للصناعة عبر استخدام الاستيراد كظاهرة مستندة ومعروفة. على أن الدور الاقتصادي للحكومة في الاقتصادات المختلطة ونصف الصناعية أكبر من الدور الكلاسيكي في إعداد الشروط العامة اللازمة للإدخار، والتي جربتها الاقتصادات الرأسمالية. وبغض النظر عن المهمات التقليدية للدعم - المتمثل في إعداد القاعدة الاجتماعية والمادية - في هذه الاقتصادات، تؤدي الحكومة بمرور الزمن دوراً مباشراً ومتنامياً في انتاج السلع. ويتركز التدخل المباشر والمتنامي للحكومة في عملية التراكم في الاقتصادات نصف الصناعية

أساساً في القطاعات الإستراتيجية، كالصناعات الثقيلة أو في الإستثمارات الزراعية الشديدة المخاطر، والتي تثمر بشكل أبطء، ولا تستقطب استثمارات القطاع الخاص، سواء بسبب ضعف الرساميل الخاصة أو بسبب المستوى المتدني للأرباح فيها أو المخاطر الموجودة في هذه الإستثمارات. وعندما تأخذ الحكومة على عاتقها مثل هذه الأنشطة، فإنها تتدخل مباشرة في عملية تشكيل الطاقات الإنتاجية الجديدة في الاقتصاد. ولا شك أن مثل هذه الأنشطة تترك أثراً ثانوياً في عملية بلورة الطاقات في مجمل الاقتصاد عبر الآثار الخارجية وإيجاد الطلب. وتركز الكتابات الكثيرة حول التخطيط في القطاع العام في البلدان النامية، والتي نشرت بعد الحرب العالمية الثانية، تركز أساساً على الدور المباشر للحكومة في تشكيل الطاقات الجديدة في العملية التنموية. وتعتبر هذه الكتابات ظهور الأزمات المتكررة في عملية التخزين في الاقتصادات نصف الصناعية نتيجة لفشل الحكومة في أداء مهماتها المباشرة في مجال تحديث الهيكلية الاقتصادية. ويعود هذا الفشل إلى عجز الحكومة عن إعداد الموارد بما يكفي لذلك الهدف أو نتيجة للتخصيص غير الصحيح للموارد التي تمتلكها. وكمثال على ذلك، يرى فيتز جرالد أن السبب الرئيسي لظهور الأزمات المتكررة في موازنة المدفوعات الاقتصادية في بلدان أميركا اللاتينية يعود إلى عجز حكوماتها عن إعداد الموارد الكافية للقيام بدورها الناجح في المهمات المباشرة في مجال تحديث الهيكلية الاقتصادية. وهو يعتبر أن فشل الحكومة يعود أساساً إلى عدم دفع الضرائب من جانب الطبقة البورجوازية. وتتمحور معظم الموضوعات المكتوبة حول تخطيط القطاع العام واستغلال موارد النفط في الاقتصاد الايراني حول نشاطات الحكومة لإيجاد الطقاعات الإنتاجية بشكل مباشر.

تنطوي الآثار المباشرة، التي يتركها التدخل الاقتصادي للحكومة في العرض، على أهمية أساسية للعملية التنموية الاقتصادية التي تواجه غياب المرونة في هيكلياتها. لكن لا تقتصر كل الأشكال الممكنة والمختلفة لتدخل الحكومة على مثل هذه الاقتصادات بهذه الواجبات المباشرة، كما لا تشكل كل أوجه التأثير المباشر لتدخل الحكومة في العلمية التنموية. وتستطيع الحكومة إيجاد بعض التحولات في الهيكلية الانتاجية للاقتصاد من خلال اتخاذ التدابير لناحية وضع السياسات غير المباشرة، والتي لا تستلزم بالضرورة الإشراف المباشر على الموارد الاقتصادية. وتتم مثل هذه التدخلات في وضع السياسات عادة عبر تغيير الأسعار النسبية (السياسة التجارية) أو تعيين نسبة إفادة العوامل المختلفة من الموارد الاقتصادية (السياسات الائتمانية) من خلال الحفاظ على العلاقات الانتاجية والأشكال المؤسسية الخاصة أو تغييرها (الإصلاح الزراعي والعلاقات العمالية وغيرها) التي تترك أثرها في الاقتصاد. ويتم وضع اطار السياسات في الفكر السياسي الحديث عادة وفق الآثار التي تتركها هذه التدابير بشكل غير مباشر في العرض. وتبرز ظاهرة التنمية الكاذبة التي أشرنا إليها آنفاً اساساً نتيجة

لتدخل غير المبرر للحكومة، إضافة إلى باقي النواقص التي تخل بآليات السوق. ففي النماذج التحليلية التي تشكل الأساس لهذه التمييزات في وضع السياسات لا يتم الاهتمام بالطلب على الاقتصاد.

من الممكن أن تظهر التنمية الكاذبة في الاقتصادات المختلطة المصدرة للنفط نتيجة تأثير التدخل المباشر المربح للحكومة في الاقتصاد وآثار هذا التدخل في العرض نتيجة وجود النقائص في التخطيط المتعلق بالعرض لمواجهة الآثار المخلة بالتوسع الصناعي عبر البدائل الاستيرادية.

دور الحكومات في المراحل المختلفة للتنمية

إن المعايير المكنة لتقويم سياسية الحكومة لناحية الخصائص الهيكلية للعملية التنموية والإهتمام ببعض الجوانب المتعلقة بالنهج الحكومي الذي يمكنه في إطار اقتصاد مختلط مصدر للنفط أن يترك تأثيراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والتحول في الهيكلية، جاءت بتأثير من المقولات التي وضعها ادولف لوف. ويمكن القول بأن البحث دار حتى الآن أكثر حول التحليل الاقتصادي، أي تلك المجموعة من الخصائص الهيكلية التي ينبغي تحقيقها للتحرك من اقتصاد غير نام مصدّر للنفط إلى اقتصاد صناعي خلال فترة عمر المصادر النفطية. ففي هذا الجانب، تتوجه رؤيتنا بشكل أساسي إلى تحليل توصيفي، بمعنى أننا نتحدث عن مفاهيم من شأنها أن تساعد في توضيح الدور العملي للحكومة في عملية تنمية الاقتصاد الإيراني. فالوقوف على مستوى التحليل يمثل تبريراً لهذا الافتراض القائل بأن الحكومة تمثل عاملاً ذاتي الأداء، ولديها سلسلة من المراتب الواضحة ومماثلة من الأولويات ومصممة على اقامة اقتصاد عديم الشكل أو ذي مرونة يتقبل أي شكل. لكن هذا الافتراض يتعارض تماماً مع طريقة معرفة الإتجاه الهيكلي، والتي استخدمناها حتى الآن. فعلى العكس من ذلك، فإن نقطة البداية في بحثنا هي اعتبارنا الحكومة كمؤسسة إجتماعية ذاتية الأداء تواجه من ناحية نظاماً اقتصادياً ينطوي على هيكلية عينية واضحة، وتواجه من ناحية أخرى علاقات سياسية نابعة عن القوى الاجتماعية المقيدة لقدرات الحكومة في الاقتصاد وتقيد محتوى هذا التدخل. إن التقويم الناقد لدور الحكومة في التنمية الاقتصادية وتدوين السياسات البديلة ذات الرؤية الواقعية والمؤثرة بحاجة إلى معرفة هذه العوامل المقيدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. لذلك سنحاول توسيع إطارنا التحليلي بإدخال العناصر التي من شأنها أن تكون موجهة لبحث دور الحكومة في المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية لإيران.

يمكن تمييز ثلاث مجموعات عامة من العوامل الموضحة في الكتابات حول دور الحكومة في التنمية. وتوضح هذه الكتابات الإتجاهات المختلفة الموجودة للتعامل مع الأسئلة المذكورة،

وترتبط بالدور المحوري الذي تمنحه لأية لمجموعة من المجموعات الثلاث.

تثير المجموعة الأولى من القضايا الموضحة لدور الحكومة في التنمية الاقتصادية الدور الذي تضطلع به الحكومة في التنمية الاقتصادية والخصائص الهيكلية للاقتصاد بشكل عام لناحية القوى وعلاقات الإنتاج التي تقرر مهمات الحكومة في دعم التراكم. وتحدد هذه المهمات شكل تدخل الحكومة في المراحل المختلفة للتراكم، كما توضح مجموعة من الترتيبات المؤسسية التي يمكن إيجادها لتنفيذ تلك المهمات. وكمثال على ذلك، فإن التخلف التاريخي في الرساميل الصناعية ومرونة الهيكلية الزراعية كانت تستلزم في إيران في الأعوام التالية لعام ١٩٥٣ تدخل الحكومة بشكل مباشر في العملية الصناعية الواسعة للرأسمالية والتدخل من الأعلى بشكل مباشر. وقد جاء هذا التدخل عبر إعداد ائتمانات القطاع الخاص والرقابة عليها وتدوين أنموذج من المشجعات للإستثمارات الخاصة، والإستثمار المباشر من جانب الحكومة في الخطوط الإنتاجية التكميلية، كالصناعات الثقيلة، والتدخل المباشر لتحديث هكيليات العلاقات الإنتاجية الزراعية. ولكن إذا ما تم إعتبار هذا العامل عاملاً توضيحياً، فعندها سيكون لدينا نظرية الإتجاه نحو الأوامر حول الحكومة، والتي تعتمد على نوع من الميل إلى التقليل الاقتصادي ذي الرؤية المحدودة. وفقاً لهذه النظرية يكون شكل الحكومة ومؤسساتها الاقتصادية انعكاساً للحاجات الاقتصادية في المراحل المختلفة من التنمية. ورغم أن هذا الإتجاه قد أدّى إلى إجراء كثير من البحوث القيمة حول دور الحكومة في البلدان المختلفة، فإنه تعرض عموماً إلى إنتقادات مختلفة. وكما يذكر جساب، فإن وضع هذا الإفتراض الذاتي في إتجاه التقليل الاقتصادي الذي يشكل فيه الاقتصاد نظاماً مفتوحاً للمنتج ولديه قوانينه الخاصة للتنمية، يوضح القوانين الداخلية الخاصة للتنمية، ويظهر تالياً التناقضات الموجودة في هذا الإتجاه. وفي هذه الحالة لا يسع الهيكلية الاقتصادية أن تحدد مساراً تنموياً واحداً. كما تواجه الحكومة في قبول استراتيجية خاصة للتنمية وتنفيذها نفوذ ومقاومات القوى الإجتماعية والسياسية، وتبقى أسيرة لقدراتها المؤسسية. فإذا وضعنا جانباً أسلوب استدلال العلة الواحدة، والذي يسترشد بإتجاه التقليل الاقتصادي، نستطيع من خلال هذا الأداء القول أن القاعدة الاقتصادية تحدد الهيكلية العامة الوحيدة الموجودة أمام الحكومة، وتضع أمام الحكومة مجموعة من الاستراتيجيات العملية كسبيل ممكن للتدخل في الاقتصاد، ونوضح بذلك القضية المحورية لتلك المدرسة بشكل أكثر مرونة.

تعود المجموعة الثانية من العوامل التوضيحية إلى التوازن بين القوى الطبقية وطبيعة الائتلافات السياسية. وقد عرضت نماذج مختلفة من النظريات الطبقية الحكومية، والتي تعرف كلها بالمؤسسات الحكومية التي تشكل محلاً للصراع الطبقي بالوسائل التنفيذية ووسائل الحكومة الطبقية. وفي هذه الحالة يتم تحديد تدخل الحكومة طبقاً لمصلحة الائتلافات

السياسية صاحبة السلطة. ويأخذ هذا الإتجاه تارة طابعاً إرادياً من خلال التركيز على الإجراء السياسي المستقل لإجراء تحول في القاعدة الاقتصادية. إذ يمكن اعتبار تدخل الحكومة أمراً واقعاً تبعاً لمصالح الفئات التي انتفعت من هذا التدخل. كما أن بعض روايات هذا الإتجاه تقترب جداً من اتجاه التقليل الاقتصادي نظراً لتقبل هذا الفرض الذي يشكل القاعدة الاقتصادية المصيرية لتوازن القوى السياسية في كفاحها للإمساك بزمام السلطة. وقد وجه الانتقاد إلى النظريات الطبقية بسبب النقص في ادراك طبيعة الطبقة الإجتماعية الناشطة سياسياً. كما ذُكر بأن النشاط الطبقي على الصعيد السياسي يمرّ عبر مصافي المؤسسات السياسية للمجتع. لذلك تحظى الهيكليات الحكومية بنفوذ مستقلْ في بلورة السلطة الطبقية وتعريف المصالح الطبقية على المستوى السياسي، وبلورة أهداف الائتلاف السياسي الذي يمتلك قوة الاحتواء في المجتمع. لكن القدرة على استغلال العمل هذه تكون نسبية من جانبين وغير مطلقة، لان الهيكليات الحكومية تكون حصيلة تاريخية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحددة. وبما أن هذه العلاقات المصيرية تقرر الاشكال الممكنة والمشروطة لتدخل الحكومة، فإنها تصنع مثل هذا التدخل. ونصل بذلك إلى المجموعة الثالثة من العوامل الموضحة، والتي تحدد طبيعة الاستقلالية النسبية للأداء الحكومي.

تشير المجموعة الثالثة من العوامل الموضحة إلى الهيكليات الحكومية المتمثلة في الأشكال المؤسسية. ويمكن النظر إلى التأثير المستقل للهياكل الحكومية والأنماط العامة لفاعلياتها من زاويتين:

أولاً، من الممكن ان تنطوي هذه الهيكليات على أهمية بسبب نوع التأثير الذي تتركه في بلورة الإتحادات الطبقية المعينة والإجراءات الجماعية. ويتيح طرح بعض المواضيع السياسية والاقتصادية إمكانية الغاء الآخر. وكمثال على ذلك، كما سنرى في الأعوام التي تلت عام ١٩٥٣، فإن شكل تمثيل الحكومة، والذي كان قد أرسي على قاعدة الحصول على الدعم السياسي مقابل اختصاص المصادر الحكومية، ترك أثراً بالغاً في طبيعة تكدّس رؤوس الأموال وتوزيعها التالي من دون أن تنوي الحكومة تحقيق ذلك. ومن جانب آخر من الممكن ان تكون للمؤسسات الحكومية أهمية بسبب طريقة ونوع التأثير الهادف الذي تتركه الحكومة. ويعود سبب مثل هذا التدخل الهادف، كما ذكرنا في بحث المجموعة الأولى للعوامل التوضيحية، إلى الوضع الاقتصادي. غير أنه من الممكن ان تكون عوامل أخرى هي التي تمهد أيضاً للتدخل الحكومي الهادف في هذا الجانب. ويذكر اسكوبول أن الحكومات الوطنية الحديثة تتعرض لتحديات متكررة، وكذلك إلى أفكار ومعلومات جديدة تشجعها على التدخل لإعادة بلورة اقتصادها من الأعلى. إن الاعتقاد الشائع هو أن الحكومة عندما تتعرض لأزمات سياسية واقتصادية، تكون مستعدة للإمساك بزمام المبادرة وفرض حلولها بما يفوق مصالح

الطبقات المتفرقة اقتصادياً. ومن هذه الزاوية تكون للمؤسسات الحكومية أهمية واضحة لناحية جمع المعلومات وتدوين السياسات، وتكون الحكومة قادرة على تنفيذ سياساتها. وقد أشارت الكتابات حول تدخل الحكومة الهادف إلى أهمية وجود بعض الجوانب المحددة للمؤسسات الحكومية في نجاح اجراءات الحكومة. ولذلك تشكل المصادر المالية للحكومة عاملاً مهماً في هذا الجانب. وطبقاً لوجهة نظر أحد المراجع المعروفة، والذي تستند إليه هذه الكتابات، فإن الوسائل المتوافرة لدى الحكومة لاكتساب الموارد المالية تشير إلى مدى امتلاكها الوسائل النافذة لتحقيق أهدافها أكثر من غيرها. وتخطت البيروقراطية النامية بانسجام صناعي بما يلزم من الشروط المسبقة المهمة الأخرى في تأثير اجراءات الحكومة. ويرتبط هذا بدوره بكيفة ارتباط البيروقراطية الحكومية عبر التاريخ بباقي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل متكامل. وكمثال على ذلك، كما رأينا في الستينات والسبعينات في إيران، فعلى الرغم من ظهور جهاز البيروقراطية الواسع الذي كان قد بنى قوته على الموارد المالية الكبيرة من قطاع النفط، والتي كانت في متناوله، وبما ان البيروقراطية السفلى كانت تابعة للبلاط الملكي، وبما أن شكل تمثيل الحكومة يحمل الطبيعة الوصائية، فقد كانت نشاطات البيروقراطية الهادفة تصطدم بالعقبات.

كانت هذه هي المجموعات الثلاث من العوامل الموضحة المتمثلة في الظروف الاقتصادية للعلاقات الطبقية والهيكليات الحكومية في المجاري التاريخية المحددة، والتي تتكون من طريق الأنماط المعقدة والمترابطة. وعليه ليس من المناسب منح الأولوية المنطقية أو التاريخية لكل واحدة من هذه العوامل في تحديد المجموعتين الأخريين، لأننا نكون بذلك نقدم نظرية قياسية عامة حول دور الحكومة. ويصح هذا الكلام على الاقتصادات التي هي في طريق النمو، كالاقتصاد الإيراني المتشكل من نسيج معقد من الأشكال المختلفة للإنتاج المستوحاة من البلدان الرأسمالية الغربية، والتي فرضت من الأعلى على المجتمع بواسطة المؤسسات الحكومية. وكان الهدف من الاستعراض السريع لهذه العوامل الثلاثة التوضيحية هو إعداد نظرية حول دور الحكومة في إيران أو البلدان الأخرى المصدرة للنفط. كما أردنا من ذلك تقديم بعض التوجيهات التمهيدية التي تساعد في تدوين ما يصفه جساب بالتفسير التجريبي الذي يتمتع بالخصوبة النظرية حول ما يسميه بدور الحكومة في المراحل المختلفة للتنمية في إيران.
على أن الخصائص البارزة لإطار الإتجاه الهيكلي الذي قبلناه يمكن تلخيصه على النحو الآتي:
يمثل الإتجاه الهيكلي أنموذجاً نظرياً قياسياً شاملاً، وبل يمثل إطاراً تحليلياً واسعاً وقابل للمرونة ويستوعب العوامل المحددة الأساسية لتجربة التنمية في المراحل المختلفة للتراكم. وتمثل هذه العوامل المحددة الأحداث الوحيدة التي لا تحدث من طريق الصدفة، وتبلور التجربة التنموية في مسلسل من الفترات الزمنية المنفصلة. وهي علاقات اقتصادية وعوامل مؤسسية تعكس هيكلية العملية التاريخية للتنمية الاقتصادية في كل مرحلة، رغم العقبات الناتجة عن

الهيكلية التاريخية التي تحدد العلاقات الاقتصادية. ويمكن تعريف كل مرحلة من التراكم طبقاً لهذه العقبات والعلاقات الهيكلية الأساسية. لذا، فإن خصوصية الانتقال من مرحلة التنمية إلى مرحلة اخرى تمثل بلورة ترتيبات مؤسسية جديدة ترسي النمو الاقتصادي على قاعدة جديدة. ولا يحصل هذا التنامي والتحول على صعيد المؤسسات على شكل منفرد ومحدد مسبقاً، بل هو نتيجة ردود المسؤولين الاجتماعيين على القضايا الاقتصادية الجديدة في إطار القيود الناجمة عن قدراتهم المادية والمؤسسية. وتؤدي الحكومة التي تمثل القوة المتمركزة والمنظمة للمجتمع بالضرورة في هذه العملية دوراً بارزاً. ويجري تحليل دور الحكومة على أساس التجربة التاريخية العملية، مع الأخذ في الحسبان مجموعة العوامل المرتبطة بالوضع الاقتصادي والعلاقات الطبقية والاستغلال النسبي للعمل الحكومي. ويتم تحليل تأثير موارد نفط في التنمية الاقتصادية طبقاً لتأثير هذ الموارد في الهيكلية المؤسسية للاقتصاد والحكومة، إضافة إلى كيفية تحديد نمط استغلال النفط وأنموذج التحول في الهيكلية والتنمية من جانب الهيكلية المؤسسية.

محمد أ. النابلسي*

الحرب النفسية والانقلابات الإستراتيجية الأميركية

تعتمد الولايات المتحدة على السيكولوجيا في سياساتها وتوظفها لصالحها بشكل غير مسبوق. كما أن وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية تعتمد عليها في انتقاء عملائها وتجنيد جواسيسها وتحليل معلوماتها وإعداد تقاريرها وإستشاراتها للمسؤولين الأميركيين. ويزداد الإعتماد الأميركي على السيكولوجيا في الأزمات، مثل التحولات الإستراتيجية المهمة والحروب. إذ إن للحرب النفسية وظيفة صراعية منافسة للحرب العسكرية. لذلك، فإن التعرف على التحولات الإستراتيجية العميقة لإدارة الرئيس الأميركي جورج دبيلو بوش يصبح ضرورياً لفهم سيكولوجية السياسة الأميركية الراهنة، وكذلك لفهم ظواهر الحرب النفسية الأميركية في صراع الإدارة الراهنة التي تمكنت من إستعداء العالم، بما في ذلك الأصدقاء المزمنون للولايات المتحدة. وهذا يستدعي رصد الإنقلابات الاستراتيجية لادارة بوش وتحليلها مع ربطها بتصور شمولي جامع يوضح صورة الهياج العسكري الأميركي الراهن، ويكشف دوافعه وخلفياته، ويدخل في ذلك التحليل النفسي لشخصية بوش وأعضاء فريقه، وخصوصاً البارزون منهم.

قراءة إسترجاعية لسلوك ادارة بوش

كانت إنتقادات الجمهوريين للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون وإتهامهم له بالتسبب في فوضى استراتيجية كافيين كي يتوقع المتابعون عزم الجمهوريين على إحداث تغييرات عدة في التوجهات العامة للسياسة الأميركية، بل إن المراقب لمح معالم هذه التغييرات. إذ قدم الجمهوريون مشروعهم للخفض الضريبي أيام كلينتون، ثم سحبوه رغم تمتعهم بالأكثرية خشية أن يضع كلينتون «الفيتو» عليه. كما بدا توجه الجمهوريين نحو زيادة الانفاق العسكري

(*) أستاذ جامعي - متخصص في المستقبليات.

واضحاً حتى بانت علائم رغبتهم في مواصلة حرب النجوم التي بدأها ريغان. لكن العلامة الأوضح كانت إنتقادهم لمرونة كلينتون ووصفها بالميوعة التي تشجع الآخرين على التطاول على أميركا! أضف الى ذلك التوجهات الجمهورية التقليدية، ومن مظاهرها:

- إعطاء دور أكبر للاستخبارات ودعمها؛

- العمل على الإستغناء عن موارد اقتصادية خارجية إضافية تلافياً لتقديم أي تنازلات؛

- العمل على التحرر من قيود الشراكة وتحويلها الى تفرد أميركي مقابل إغراءات متنوعة؛

الميل للمحافظة السياسية والاجتماعية، بما في ذلك موقف أقل مرونة من الإقليات.

وإزدادت توقعات التطرف اليميني لبوش مع إتضاح الجهات المولة لحملته الإنتخابية، إذ كانت تضم شركات السلاح والطاقة (وهي على أي حال ممولة حملة والده). وتحولت التوقعات الى التأكيد مع إعلان فريق بوش إعجابه بريغان، والذي تكرس باختياره لفريق المحافظين الجدد الذين ترعرعوا أيام ريغان (الذين ركبوا موجة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ليحدثوا انقلابات استراتيجية اميركية حقيقية تقتضي تحليلاً دقيقاً ومتعمقاً لفهم المنطلقات الاستراتيجية الأميركية الجديدة، ذلك أن القياس على المنطلقات السابقة يفضي الى أخطاء أساسية في فهم السياسة الأميركية الراهنة، خصوصاً بعد دخولها في مرحلة فقدان التوجه بسبب المفاجآت المتتالية).

لم يخيب بوش، من ناحيته، أياً من هذه التوقعات. إذ ما أن دخل البيت الأبيض حتى بدأ يعلن عن مشروع متطرف، وبل في غاية التطرف. حتى ان البعض يذهب للقول بأن المعارضة العالمية المتفاوتة الحدة لادارة بوش لم تكن سوى ردود فعل على جملة إستفزازات بدأها مع تسلمه للرئاسة. ولعله من المفيد أن نذكّر ببعضها:

- الإعلان عن الرغبة في تكريس التحكم الاميركي العسكري عبر اكمال مشروع ريغان لحرب النجوم عبر ما سماه بوش «الدرع الصاروخي»، ما يشكل مخالفة لامبالية وصريحة للالتزامات والمعاهدات الاميركية الموقعة مع روسيا والاتحاد الاوروبي؛

- التفلت ن التزامات ادارة كلينتون في المناطق الساخنة، والشرق الأوسط خصوصاً. إذ أعلنت الادارة على لسان وزير الخارجية الأميركي كولن باول (نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠١) عدم رغبتها في مناقشة موضوع الانتفاضة مقابل تأكيدها النية على حل المسألة العراقية بصورة حاسمة تخدم الارادة الاميركية؛

- الاصرار على سياسة «الكاوبوي» بإعلان النية لتصفية الأزمات المزمنة بالقوة العسكرية، وتبيان إستعداد الادارة الجديدة لاستخدام القوة وعدم الاكتفاء بالتلويح بها على

غرار الادارات السابقة؛

-تكثيف الحضور العسكري والاستخباراتي الأميركي في مناطق المصالح الأميركية، الأمر الذي تُرجم بزيادة طلعات الطائرات التجسسية فوق الصين، مولداً ما عرف بأزمة الطائرة الصينية. ومع تكثيف تحركات الأسطول الاميركي في الشرق الأقصى، نشبت أزمة سفينة الصيد اليابانية، حتى بدا واضحاً أن بوش يريد إستعادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة بعد أن قلصه كلينتون؛

-إكمال المشاريع الجمهورية التي عارضها كلينتون، وأهمها قانون الخفض الضريبي، والوقاية من الخطر الديموغرافي للمهاجرين الملونين (حوادث سينسيناتي في ١/٤/٢٠٠١)، وزيادة الانفاق العسكري، وتفعيل دور الاستخبارات الاميركية، ورفع القيود عنها مع إعادتها الى الواجهة الديبلوماسية (تعيين سفراء من الاستخبارات وتوكيل تينيت بالوساطة في الانتفاضة)؛

-رفض توقيع الاتفاقيات الدولية، من كيوتو للبيئة ولغاية المحكمة الجنائية الدولية، وبينهما ثلاثون إتفاقاً غير موقعة أيضاً. فقد بدأت الإدارة الجديدة بإعلانها كونها فوق القوانين الدولية والعولمة. وهو إعلان أجابت عليه الدول المؤثرة بعدم اعادة انتخاب الولايات المتحدة في اللجنة العالمية لحقوق الانسان. وكان جواباً خجولاً، لكنه شكل رسالة واضحة أهملها بوش.

وسط هذا الإصرار الأميركي على التخلي عن سياسة الطلب والحصول على ما تريده بالقوة، وقعت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ولم تتردد الإدارة بإتهام «القاعدة» بهذه الحوادث بسبب جملة عوامل حيوية لمتابعة توجهات الإدارة. وأهم هذه العوامل:

-أن ضربة أفغانستان كانت وشيكة وتهديد زعيم «القاعدة» أسامة بن لادن بضرب الداخل الاميركي اذا ما تعرضت قاعدته للتهديد يعود الى عام ١٩٩٨؛

- أن الجمهور الأميركي يتهم الشرق أوسطيين بكل الحوادث الشبيهة. وهو يقبل اتهامهم بسهولة تزيل هلع تورط جهات أكثر خطورة في هذه الحوادث؛

- أن شل «القاعدة» ضروري لوقاية الولايات المتحدة من مفاجآتها خلال الحروب الأميركية المقررة مسبقاً؛

-إحراج اصدقاء اميركا العرب ودفعهم نحو تسهيل حسم الملف العراقي.

-وجود سوابق شبيهة ، أهمها تفجير المركز التجاري الدولي؛

-ضرورة تحديد عدو يستجلب نقمة الجمهور الأميركي ويجعل عدوانيته قابلة للتقنين

والتوجيه تحت السيطرة الرسمية؛

- إدراك المسؤولين الاميركيين لمستوى التنظيم والتخطيط لهذه الأحداث، بما يقطع الآمال بالحصول على أدلة قاطعة حول الفاعل الحقيقي لهذه الحوادث.

مهما يكن، فإن هذه الأحداث قدمت خدمة جليلة لمشاريع المحافظين الجدد ومموليهم من الصقور الأميركيين، حتى ساد الإعتقاد بتورطهم في هذه الحوادث بسبب المكاسب التي حققوها من خلالها. وهو إعتقاد غالباً ما يرتكز على تضارب المعلومات الرسمية الصادرة عقب الأحداث مباشرة. لكن هذا لا يعني أن هذه الأحداث لم تتسبب بأضرار كارثية على الصعيد الأميركي العام، ومن مظاهر الأذى المتفاقمة نذكر:

- فقدان الشعور بالحصانة الداخلية الأميركية. وهو المتسبب بهلع الجمهور وبخوف المستثمرين المحليين والأجانب. وهو خوف إنعكس من خلال تنامي المشاعر الأميركية المتطرفة والعنصرية، كما انعكس أزمة في البورصات الأميركية لا تزال ضاغطة إلى اليوم؛

- إضطرار الإدارة الأميركية إلى رفع الغطاء عن الشركات الكبرى المتعثرة وتركها تواجه قدرها (تم لاحقاً إنقاذ الشركات التابعة لصقور الادارة عبر صفقات مشبوهة في العراق وغيره)؛

- إفتقاد الإدارة الأميركية لحكمة المعتدلين من أعضائها تحت ضغط هذه الأحداث التي فتحت أبواب التطرف أمام الصقور. فكانت جملة قرارات استراتيجية متهورة ومغتصبة لإرادة المعتدلين؛

- فتح ملف أسود جديد هو ملف التحقيق في حوادث ١١ أيلول/ سبتمبر الذي تغلقه إدارة بوش بإحكام لأن قذارته كفيلة بالإطاحة ببوش وتفجير سلسلة فضائحه.

الانقلابات الإستراتيجية الأميركية

لعل أهم الانقلابات الاستراتيجية لإدارة بوش هو خروجها التام على مبدأ الإحتواء واستبداله بمبدأ استخدام القوة العسكرية بالصورة المباشرة، وهو ما بينته الحرب العراقية المتناقضة تماماً مع السلوك الإستراتيجي العسكري لكل الإدارات السابقة. فقد عنت هذه الحرب التخلي عن معظم الثوابت الاستراتيجية الأميركية في الحروب. ومن هذه الثوابت المتخطاة نذكر الآتية:

- إعلان الحرب من دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي؛

- إعلان الحرب رغم معارضة حلف الأطلسي؛

ـ التخلي عن مبدأ إشراك الأصدقاء وتوريطهم في الحرب؛

ـ عدم خوض حربين متزامنتين (الحرب الأفغانية غير منتهية، اضافة الى الأزمة الكورية المهددة والمحرجة)؛

ـ إغتصاب موافقة الكونغرس بصورة مساومة على الأمن القومي؛

ـ إستخدام أسلحة محرمة دولياً وأخرى جديدة (الحرب القذرة)؛

ـ إحراج أصدقاء أميركا وتهديدهم (السعودية وتركيا وفرنسا وألمانيا...)؛

ـ قبول أصدقاء جدد من «الدول المارقة السابقة» (باكستان مثالاً)؛

ـ الدخول في حرب مفتوحة وغير محددة زمنياً (تبدو قابلة للتحول الى حرب عصابات جديدة تحيي الكابوس الفيتنامي)؛

ـ الإضطرار لتقديم ضحايا بشرية أميركية (بعد إحتلال العراق)؛

ـ الصدام الحضاري الذي طالما تجنبته الإدارات السابقة.

تشكل النقطة الأخيرة برأينا نقطة الضعف الأهم في الوضع الأميركي داخل العراق، إذ إن الجهل الأميركي بمنظومة القيم العراقية يصعّد المقاومة العراقية. وهنا نذكر حكاية كانت مسؤولة الامم المتحدة لبرامج التنمية ترويها لكل موظفيها الجدد. وتقول الحكاية: «كان هناك قرد شجاع وذو حمية، رأى سمكة تسبح بعكس التيار فأثارت شفقته ودبت فيه الحمية، فما كان منه إلا أن تعلق بغصن شجرة وإحتال كي يصل إلى الماء ويخرج السمكة وهو يظن أنه ينقذها». وحول العبر ممكنة الإستنتاج من هذه الحكاية تقول المسؤولة: «إن الحماس والنية الحسنة والرغبة الصادقة كلها لا تكفي إذا نحن لم نأخذ في الحسبان البيئة الملائمة والمناسبة للتنمية. وهذا يعني أنه ليس بمقدورنا تعميم الحلول. فهذه قد تنجح في مجتمع وتفشل في آخر. فالحل الذي يلائم القرد لا يلائم السمكة. وما يعتبره القرد بطولة هو في الواقع جريمة بحق السمكة».

المؤسف أن نفوذ هذه المسؤولة وأمثالها محدود، بحيث يعجز عن وقاية الدول النامية والفقيرة والمتعرضة للإفقار من تصرفات القرود. إذ إن حق المرأة في ممارسة أمومتها وتأمين فرصة الزواج لها ومن ثم في علاج طفلها وتغذيته وتلقيحه تتقدم على المطالبة بحقها في الانتخاب والترشيح مثلاً. كما أن حق الإنسان في العيش على أرضه وفي صون كرامته وحماية عائلته وتأمين حياتها ومستقبلها تتقدم على حقه في إصدار مطبوعة سياسية، بينما حق الموت وفق المعتقد يتقدم على حق الحياة وفق النمط الأميركي... الخ من الحقوق التي تسوق لها الأمركة، مهملة الحاجات الإنسانية الأساسية على طريقة الملكة ماري انطوانيت التي

نصحت الفقراء بأكل البسكويت إذا لم يكن لديهم خبز. وحسبنا التأكيد على تطابق نصائح ووعود الأمركة مع نصائح ماري انطوانيت! وذلك بشهادة نادي الدول المتضررة من العولمة، وفي طليعتها النمور الآسيوية.

حكاية القرد والسمكة واجبة التعميم على الجهات التي تحاكم الشخصية العربية إنطلاقاً من معاييرها الخاصة. وعلى تلك العقول الأسيرة التي تتجاهل الخصوصيات العربية، فتنقل النظريات والحلول من دون إدراك خلفياتها وغاياتها. ويصل الأمر بهذه العقول لغاية قبول طرح مواضيع إختصاصية ذات أهداف استخباراتية بحتة، وبعضهم يقبل هذه المواضيع مع التسليم بنتائج موضوعة مسبقاً لها. فهذه العقول الأسيرة لا تدرك كنه حكاية القرد والسمكة. إذ تحتاج السمكة الى تحسين مواصفات المياه التي تعيش فيها (كي تصبح أكثر تلاؤماً مع طبيعتها) وليس لإخراجها من الماء!؟.

بناء على ما تقدم يصبح واجب الأكاديميين والمثقفين العرب البحث في مواصفات المياه الملائمة للسمكة، ولا ضير في اختلافهم حول هذه المواصفات، شرط ألا يتحول خلافهم الى المكان الذي نضع فيه السمكة بعد إخراجها من الماء! أقله أن يحترم الجميع رغبة السمكة في العودة الى الماء، وأن يدركوا أن هذه الرغبة هي حقها في الحياة. فعودة السمكة الى الماء هي علامة حياة (لأنها تموت خارجه) وليست دليلاً على الجنون والرغبة في الإنتحار. فهل تملك القرود الرقي الكافي لاحترام هذه الرغبة والتعامل معها؟

لو أردنا تلخيص الحرب النفسية الأميركية بصورتها التالية لحوادث ١١ أيلول/ سبتمبر، لقلنا إنها تسعى لتوظيف العقول العربية الأسيرة لخدمة مشروعها في إخراج السمكات العربيات من مياهها عن سابق تصميم على حرمان السمكة من حقوقها في هذه الحياة. وما النموذج العراقي إلا إشارة إلى رغبة «القرد» الأميركي المختلف عن بقية القرود بوعيه للأذى اللاحق بالسمكة، إن هي أخرجت من الماء. فالقرد يريد إغتيال السمكة وهو يكاد يعلن موتها مسبقاً.

الطب النفسي والحرب النفسية

تدخل الحرب النفسية في إطار الطب النفسي العسكري الذي يسخر كل تقنيات الاختصاص للخدمة العسكرية، سواء في زمن الحرب أو السلم. إذ تتوزع مسؤوليات الاختصاص وتتنوع باختلاف الحاجات. وتشكل ظروف الحرب ميداناً مميزاً للإختصاص. إذ تتحول مسؤوليته الى الاشراف على الحرب النفسية التي تتمحور حول وقاية الداخل من الارباك وتحصينه في وجه التجسس، كما المساعدة في عمليات التجسس المضاد وعمليات إرباك الخصم. وهي تتضمن كل أوجه النشاط الانساني والمعلوماتي، ومنها الشائعات والانباء

والاعلام وتصنيع المعلومات وإعادة تصنيعها. وبالعودة الى حرب العراق، يمكن الحديث عن تطويرات كبيرة في مجال الحرب النفسية، إذ عمدت المختبرات الاعلامية الاميركية والعراقية الى مراجعة وتنقيح وتطوير أدوات الحرب النفسية المستخدمة في حرب العراق الأولى (١٩٩١). وكان الترويع والتخويف أحد أهم الإضافات الى تلك الحرب، وهي ما يسميه المسؤولون الأميركيون بمصطلح «الصدمة والترويع» في إعتراف ضمني بقذارة هذه الحرب على المدنيين وعدم مراعاتها لقدرتهم الإنسانية على الإحتمال. وهذا التجاوز المعلن لمبدأ الحرب النظيفة (تتجنب إيذاء المدنيين وتعريضهم لضغوط التهديد العسكري بطرق غير تقليدية وبأسلحة جديدة وأخرى محرمة دولياً) ينبئ بإستعداد الولايات المتحدة لتكرار هذه القذارة وهذه المخالفات لقوانين حماية المدنيين في حروبها المقبلة.

هذا وينظر الإختصاص الى أحداث الحرب ومخاطرها على أنها تهديدات مباشرة للحياة، وهي بالتالي صدمات نفسية تحتاج للعلاج. وهنا يجب التفريق بين صدمات المقاتلين والمدنيين. إذ يهدف علاج المقاتلين الى إعادة تأهيلهم لإعادتهم الى الجبهات، في حين يهدف علاج المدنيين الى معالجة القلق المرافق للصدمة وإعادة الإطمئنان للمصدوم، مع الإشارة الى أن الحروب القذرة لا تفرق بين المدنيين والعسكريين، بحيث تكون تهديداتها متساوية للفئتين بما يناقض اتفاقيات جنيف.

الحرب النفسية في العراق نموذجاً

يستمد تحليل الحرب النفسية العراقية أهميته من جملة وقائع، أهمها الآتية:

- أنها مرشحة لأن تكون نموذجاً للحروب الأميركية القادمة؛
- أنها أحدث الحروب وأكثرها خروجاً على مألوفات وقواعد الحروب الحديثة؛
- أنها أولى الحروب المعلوماتية/الإفتراضية؛
- أنها عكست فوضى غياب العدو الأميركي وإستبداله بشخص فرد؛
- أنها كانت مناسبة لإعلان مبدأ بوش/ وولفوفيتز حول الحرب الإستباقية؛
- أنها وعدت بسلسلة من الحروب الأميركية القادمة؛
- أنها استخدمت أسلحة وتقنيات غير معروفة سابقاً؛
- أنها تميزت بأثمان استراتيجية باهظة لدرجة العجب وطرح الأسئلة؛
- أنها قامت من دون موافقة الامم المتحدة أو حلف الأطلسي، وهي إغتصبت الكونغرس؛

- أنها راكمت أعداء جدداً وتحدت أصدقاء وحلفاء؛

- أنها لقيت معارضة عارمة من الرأي العام العالمي بإعتبارها خطوة نحو الأمركة؛

- أنها لا تزال تخفي أعداد ضحاياها وحجم تدميرها بما يؤكد جسامتها؛

- أنها تحولت الى إحتلال يسجل نكوصاً الى مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن؛

- أنها بالغت في إعادة تصنيع المعلومات وتحويرها للصالح الأميركي؛

- أنها وظفت التفوق المعلوماتي لكسب الحرب؛

- أنها حاولت إعادة الإعتبار للاستخبارات ودورها بعد الفشل الكارثي في ١١ أيلول/سبتمبر؛

- أنها أسست لمنهج جديد للحرب النفسية. وهي النقطة التي سنركز عليها في هذه الورقة.

البداية النفسية للحرب العراقية

في عودة الى بداية الهجوم العسكري الأميركي صبيحة ٢٠/٣/٢٠٠٣، نجد أنها بدأت بداية نفسية خالصة. إذ إرتبطت بمعلومة استخباراتية كاذبة حول مكان تواجد القيادة العراقية. فكان إعلان الحرب مرتبطاً بمحاولة قطع الرأس (اغتيال الرئيس العراقي). وهي معلومة بررت الإستعجال الأميركي للحرب، على الرغم من تردد الحلفاء ومحاولاتهم لتأجيلها. ولقد نفت الاستخبارات البريطانية هذه المعلومة نفياً قاطعاً (يعتقد أنه يبرر موقف الاذاعة البريطانية من الحرب العراقية). وبغض النظر عن حقيقة هذه المعلومة ودقتها، فقد نجحت الاستخبارات في توظيفها نجاحاً باهراً. إذ حقق هذا التوظيف خدمات مهمة ممهدة للحرب وداعمة للتعجل فيها، من بينها:

- التظاهر الأميركي بمحاولة تجنب الحرب من طريق قطع الرأس؛

- إعلان تركيز العداء الاميركي على الرأس وليس على أية أهداف أخرى، وذلك لكسب أميركي لقطاعات واسعة من الشعب العراقي وطمأنة هذا الأخير ككل؛

- قطع الطريق على تردد بريطانيا وبقية الحلفاء (نذكر هنا بمحاولات التملص البريطانية من هذه الحرب، ومنها مشروع النقاط الست، ومن ثم الدعوة لتأجيل الحرب لغاية الخريف)؛

- إطلاق شائعة موت الرئيس العراقي والإصرار عليها لأيام عدة، وهدفها ارباك العدو وتشجيع الفوضى الداخلية. كما امتحنت هذه الشائعة رد فعل القيادة العراقية لدحض الشائعة (ظهر صدام على التلفزيون)؛

- التمهيد لمعاودة اطلاق شائعة قطع الرأس قبل الهجوم على بغداد. لكنهم هذه المرة حرموا صدام من فرصة الظهور التلفزيوني (تدمير التلفزيون العراقي وحصار مكاتب الفضائيات العربية في بغداد)؛

- تشجيع «المتمردين» العراقيين على التحرك، أو أقله الإستعداد للتحرك؛

- إظهار قدرة الاستخبارات الأميركية وملكيتها لمصادر معلومات شديدة القرب من القيادة العراقية (بداية نشر شائعات الخيانة المألوفة في كل الحروب)؛

- الإيحاء بأن الخطة الاميركية للحرب هي غير تقليدية. وهي تنطوي على مفاجآت يمكنها أن تحسم الحرب بصور غير منتظرة؛

- تشجيع ظهور بوش بمظهر راعي البقر الأميركي (الكاوبوي) أمام الجمهور الأميركي. إذ بدأت الحرب مع إنتهاء مهلة التهديد؛

- تعويم الاستخبارات الاميركية وإستعادة ثقة الاميركيين بها مع بداية هذه الحرب. وهذا التعويم يخدم هدف إغلاق ملف التحقيق في أحداث أيلول/سبتمبر (يصر بعض الديموقراطيين على أن حرب العراق كانت في جزء منها تهرباً جمهورياً من المسؤولية عن أحداث أيلول/سبتمبر)؛

- طمأنة مؤيدي الحرب بإيحاء القدرة الأميركية على حسمها بصورة غير منتظرة، وبأن هذه الحرب لن تطول؛

- تفشيل خطط الحرب النفسية العراقية. إذ ركز العراقيون على «معركة بغداد» في محاولة لتسخيف بداية الحرب ومراحلها الأولى. وشائعة قطع الرأس جعلت الكل يتساءل: «هل ستكون هناك معركة ما في بغداد؟».

- إضفاء عنصر المفاجأة لحرب معلنة سلفاً عبر مهلة التهديد؛

- تكريس التفوق والعظمة الأميركيين في ذهن المواطن الاميركي. إذ يملك بوش إمكانية التفكير بقطع رأس المارقين مع إستحالة العكس؛

- إظهار إبتكارات وخطط وفنون حربية أميركية جديدة للحرب النظيفة؛

- حشد المعارضين العراقيين الذين قاطعوا مؤتمر لندن ودفعهم للإستعجال في ركوب القطار الأميركي؛

- إجبار المقاتلين العرب على التريث قبل الذهاب الى العراق، ودفع المتواجدين منهم للهرب من العراق؛

ـ تحذير الدول المعارضة للحرب من إحتمال نهاية درامية سريعة لها؛

ـ تشجيع معارضة الخارج على العودة للعراق لتكون سبّاقة لجني حصتها من النصر الأميركي المنتظر؛

ـ دفع الأكراد للإسراع في ملء الفراغ التكتيكي المتخلف عن الخطة العسكرية العراقية في الشمال العراقي؛

ـ إرباك الجهات التي تقدم الدعم للعراق ودفعها للتريث في دعمها له؛

ـ تمهيد الطريق أمام شائعات الخيانة العراقية. أعلن رامسفيلد لاحقاً عن وجود خيانات داخل الصف العراقي، إلى حد التصريح بمفاوضات أميركية مع ضباط كبار؛

ـ نشر حالة الصدمة بين المدنيين العراقيين عبر الإيحاء بنهاية الحرب قبل بدئها؛

ـ رفع معنويات الجنود الأميركيين والحلفاء؛

ـ الإحتياط لإدانة بوش لشنه حرباً بهذا الحجم للقضاء على شخص كان يمكن الخلاص منه من دون إيقاع أعداد هائلة من الضحايا المدنيين ومن دون شن حرب أصلاً. إذ وظفت هذه لبيان محاولة اميركا تجنب الحرب بإغتيال صدام؛

ـ التأثير على معنويات القيادة العراقية وإثارة هواجس الشك عندها؛

ـ إستيعاب المعارضة الاميركية الداخلية للحرب عبر التلميح الى الطابع الاستخباراتي للحرب، وبالتالي الإحتياط لوقوع خسائر بشرية أميركية؛

ـ تكذيب وإبطال المعلومات الاستخباراتية الروسية التي تمكنت من كشف خطة الهجوم الأساسية المتفق عليها مع بريطانيا.

هكذا بدأت الحرب الأميركية على العراق بداية نفسية تجسدت بشائعة إغتيال القيادة العراقية. وهي حققت مجموعة الأهداف المشار إليها أعلاه منذ الساعات الأولى للحرب.

شائعات الحرب العراقية

قلنا إن الحرب بدأت بشائعة مقتل صدام حسين. وهي شائعة استمرت لبضعة أيام تمكن الإعلام الأميركي خلالها من الإبقاء على غموض الخبر. ونظراً لكفاية هذه الشائعة وفاعليتها، فقد أعيد وضعها في التداول خلال الأيام الأخيرة للحرب (عقب قصف مقر اجتماع القيادة في حي المنصور). إذ كان لتكرار الشائعة فاعلية مضاعفة لحدوث التكرار في ظروف القصف الأميركي المكثف والصادم لبغداد، وكذلك في ظروف معاناة العراقيين من إنخفاض التقديمات

الصحية والغذائية والإسعافية.

ولعل اللافت في تفاصيل الحرب النفسية الأميركية هي ظاهرة تقاسم الأدوار. إذ كانت شبكة التلفزيون الأميركية «سي أن أن» تنقل الشائعة وتنسبها الى قائد ميداني أميركي. ثم تتلقى «قاعدة السيلية» الخبر لتذيعه على شكل معلومات واردة من الجبهة. أما البنتاغون، فيعلن بأنه سمع هذا الخبر، لكنه لايملك ما يؤكده. وهكذا يتسرب الخبر/الشائعة من دون أن تضطر القيادة الأميركية للكذب. ومهما بلغت درجة الشك في هذا الخبر، فإنه يبقى مطروحاً لإنعدام إمكانية التحقق منه. وهذا الجو من الغموض هو المناخ الأكثر ملاءمة لزرّاع الشائعة. وهكذا تدفقت الشائعات الأميركية على شكل دفق معلومات غامضة غير قابلة للجلاء. ومن أهم شائعات الحرب ،التي تستوجب المتابعة والتحليل، الشائعات الآتية:

ـ الشائعات المرتبطة بتبرير الحرب على العراق/أسلحة الدمار الشامل والتحالف مع «القاعدة» وتهديد الأمن الأميركي والجيران الإقليميين... الخ من المعلومات التي عجزت اميركا عن تقديم الأدلة على صحتها. وهي شائعات واجبة التحليل والمتابعة لأنها أصبحت نمطاً مميزاً لذرائع الحروب الأميركية (استعداد اميركا لخوض الحروب استناداً الى شائعات من صنع مخابراتها)؛

ـ شائعة مقتل صدام (المشار إليها أعلاه)؛

ـ شائعة هروب طارق عزيز (ظهر مباشرة على التلفزيون العراقي لتكذيب الشائعة)؛

ـ شائعات عدة حول سقوط مواقع عسكرية عراقية (تبين كذبها لاحقاً)؛

ـ شائعة الإعلان الأميركي عن حرب نظيفة (كانت أقذر الحروب الأميركية. إذ يقدر حجم تدميرها بما يوازي ١٥ قنبلة مثيلة لقنبلة هيروشيما، مع استخدام اسلحة جديدة واخرى محرمة دولياً، إضافة لوقوع ما بين ٨٠ و١٠٠ الف قتيل عراقي فيها مع ٢٠٠ ألف جريح ومشوه)؛

ـ شائعة الحرب الطويلة. إذ أعلن بوش أن هذه الحرب سوف تطول (شائعة متعددة الوظيفة. إذ تسمح بالتشدد مع معارضي الحرب داخل أميركا مع حرية أكبر للاستخبارات الأميركية، وأيضاً إسترداد بعض ملامح عنصر المفاجأة والظهور بمظهر المرونة والرغبة في تجنب الحرب القذرة التي بدأت مباشرة بعد هذا الإعلان، إضافة الى كسب الوقت لإيجاد تسويات مع روسيا خاصة)؛

ـ شائعة تأخير الهجوم على بغداد: جاء الهجوم على المطار في اليوم التالي؛

ـ شائعة انتظار وصول قوات اميركية اضافية؛

- شائعات استسلام قوات وألوية عراقية؛
- شائعة مقتل برزان التكريتي في مزرعته؛
- شائعة تدمير الحرس الجمهوري؛
- شائعة انقلاب مرتقب على صدام؛
- شائعات الاسلحة الروسية؛
- شائعات الاسلحة السورية؛
- شائعة النيران الصديقة (تخفي أخطاء ناجمة عن ادمان الجنود الأميركيين وفساد قادتهم وتنافس في ما بينهم وبين الجنود البريطانيين، وهي عوامل تقتضي التحليل والدراسة).

الحرب الإفتراضية تسقط بغداد

منذ بداية التهديدات بالحرب، كانت الأنظار متجهة نحو معركة فاصلة في بغداد. ولقد أسهب الإعلام الأميركي في وصف أهمية هذه المعركة وهامشية باقي المدن العراقية، حتى تسربت تقارير تشير الى عدم رغبة القيادة العسكرية باستفزاز أهالي الجنوب العراقي، وحتى كادت هذه القيادة تعلن عدم رغبتها دخول أية مدينة أو قرية في الحنوب. وساهم الإعلام العراقي بالتسويق لمعركة بغداد وأهميتها لتسقط هذه العاصمة فجأة ومن دون مقاومة، حتى أصبح سقوط بغداد على هذا النحو هو اللغز الأكبر في هذه الحرب!

إن حل هذا اللغز يبدأ من جولة مراسل «سي أن أن» في الشوارع العراقية يوم ٦ نيسان / أبريل (قبل سقوط بغداد بثلاثة أيام) وملاحظته عدم وجود إستعدادات عسكرية كافية في الشوارع العراقية، وكذلك عجز المستشفيات العراقية عن استيعاب الأعداد الكبيرة للجرحى وإضطرارها لدفن القتلى في حدائق المستشفيات، مع انقطاع الكهرباء وعدم توافر المياه. وهذه الأخبار تؤكد عجز هذه المدينة عن تحمل أية معركة وعن القيام بأية مقاومة. لقد اضطلعت شبكة (C.N.N) بدور جاسوسي خالص خلال هذه الحرب، وإن تم طردها من بغداد بعد هذا التقرير. لذلك يجب التنبه للوظيفة الجاسوسية لهذه القناة الإعلامية). لكن تكشف حقائق اللغز المتمثل في سقوط بغداد ينتظر إطلاق العديد من الأسرار الخاصة بهذه الحرب، وكذلك الإجابات على قائمة طويلة من الأسئلة المطروحة حولها. فلو نحن راجعنا الشائعات الأميركية لوجدنا أنها إقتربت من نتائج الحرب بصور متفاوتة. كم أننا نجد أن هذه النتائج لم تكن بعيدة عن خطة غزو العراق التي سربتها الاستخبارات الاميركية تسريباً مدروساً عبر جريدة واشنطن بوست. فإذا ما أردنا البحث عن الثغرة الرئيسية في هذه الحرب لوجدنا أنها ثغرة نفسية استخباراتية، وهي المتعلقة برد فعل العراقيين أمام إحتلال يحررهم من نظام غير مرغوب ليضعهم في وضعية المستعمرين. فإذا ما رصدنا ردود الفعل الأولية على هذه الوضعية لرأينا أن العراقيين غير ميالين لقبول هذه الوضعية.

أحمد يوسف*

حملة استهداف المسلمين في أميركا

منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ والجالية العربية والإسلامية تعاني من حملات التشهير والتحريض ضدها في وسائل الإعلام الأميركية بشكل لم يسبق له مثيل. فعمليات المداهمة والإعتقال تتلاحق بإستمرار - وإن كانت تأتي على فترات متقطعة - ولكنها لم تتوقف أو تنتهي، حتى أن قيادات الجالية أصبحت تتساءل في مجالسها وملتقياتها من هو/ هي الضحية التالية؟ فالأجهزة الأمنية الأميركية ليس على أجندتها منذ ٩ / ١١ إلا ملفات الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإغاثية الإسلامية تتابعها وتلاحق حساباتها المالية، وأحياناً قوائم العاملين المتعاونين والمتبرعين لها!!

على أن ما يزيد من مخاوف الجالية الإسلامية هو أن الأسباب والدواعي التي تقدمها هذه الجهات الأمنية في أغلبها واهية أو جاءت من مصادر استخباراتية إسرائيلية.. ويمكن الإشارة هنا إلى ما ذكرته صحيفة **فورورد** اليهودية في عددها في آذار/ مارس ٢٠٠٣ بأن إسرائيل قد قامت بتزويد الولايات المتحدة بكل المعلومات التي استند إليها تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف. بي. أي) في قضية اعتقال الدكتور سامي العريان - الأكاديمي والناشط في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية للجالية الإسلامية - وأربعة أشخاص آخرين من ذوي الأصول الفلسطينية.. إضافة إلى قائمة الإتهام التي طاولت شخصيات أخرى - على ذمّة القضية نفسها - من بينها الأكاديمي والكاتب الصحافي المعروف الدكتور بشير نافع المقيم حالياً في بريطانيا.

تعود جذور هذه الحملة إلى أوائل التسعينات، وذلك منذ التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة عام ١٩٩٣ بالقضاء على الأنشطة والجهات التي تقف خلف الدعم الإغاثي والمعنوي للشعب الفلسطيني، وتساهم في تصعيد الفعل الإسلامي المقاوم للإحتلال، في الحملة التي تمّ

(*) رئيس المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث - واشنطن، ورئيس تحرير مجلة *Middle East Affairs Journal*.

الإصطلاح على تسميتها بسياسة «تجفيف الينابيع»، وهي الحملة التي طاولت العديد من المؤسسات والأشخاص. وتسببت في إغلاق كثير من المنظمات الإغاثية، مثل مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية، وهي واحدة من أهم المؤسسات الإسلامية ـ الأميركية التي كانت تقدم الدعم للآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة لجهودها الإغاثية المتميزة في مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن وبلدان إسلامية أخرى.

تساؤلات وعلامات استفهام

ما هي الدلالات التي تطرحها حملات التشهير والتحريض التي تشنها وسائل الإعلام الأميركية ـ الواقعة تحت التأثير الصهيوني والتيارات اليمينية المسيحية المتطرفة ـ على القيادات والمؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة، والتي تتم ترجمتها من حين لآخر على شكل مداهمات وحملات أمنية بطرق غير إنسانية؟ وما هو الهدف من وراء حملة التحريض والمداهمات تلك؟ هل هناك خطوات ومواقف عملية اتخذتها المؤسسات الإسلامية لمواجهة تلك الحملات، لا سيما أنه بات من الواضح أن هذه الحملات التي تستهدف المسلمين تحركها جهات معروفة، لها دوافع سياسية لا تخطئها عين المراقب أو بصيرة صاحب النظر الثاقب؟

إن الحملات الإعلامية والأمنية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي استهدفت العمل الإسلامي الأميركي ومؤسساته ونشطائه لم تكن إلا تتويجاً للجهود الصهيونية التآمرية التي انطلقت فعلياً وبشكل مكثف بعد محاولة تفجير مركز التجارة العالمي الأولى في نيويورك عام ١٩٩٣، والتي دين فيها مسلمون من أصول عربية مصرية وفلسطينية.. وقد تصاعدت هذه الحملة أكثر مع بدء تصاعد ظاهرة «العمليات الإستشهادية» في فلسطين المحتلة أوائل عام ١٩٩٤، وما رافقها من تصعيد مقابل في الحملة الصهيونية الشرسة على مؤسسات العمل الإسلامي في الولايات المتحدة ـ وخصوصاً الخيرية منها ـ بدعوى أنها تمول فصائل المقاومة الإسلامية الفلسطينية، مثل حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي»!! ثمّ عادت هذه الحملة لتستعر أكثر وأكثر مع بروز تنظيم «القاعدة» وتهديداته للمصالح الأميركية الخارجية في أواخر التسعينات، والتي تمثلت في عدد من العمليات كان أهمها تفجير مبنى السفارتين الأميركيتين في كل من نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨، ثم البارجة الحربية «يو أس أس كول» بميناء عدن في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

ساعدت كل هذه المحطات من الأحداث ـ ذات الطابع الإرهابي ـ والأعمال الإنتقامية المضادة التي ذهب ضحيتها العشرات من المدنيين، وتورطت فيها عناصر إسلامية متطرفة، ساعدت القوى الصهيونية في الولايات المتحدة على النجاح في مخططاتها الرامية إلى تقديم «الأصولية الإسلامية» على أنها الخطر القادم والعدو الحقيقي لأميركا والدول الغربية. كما

ساهمت إسرائيل كذلك في التعجيل بعنوان «الإسلام هو العدو البديل» داخل دوائر صناعة السياسات في وزارة الدفاع الأميركية، وذلك بعد إنتهاء الحرب الباردة، وابتعاد نذر التهديدات والمواجهة بتفكك الإتحاد السوفياتي، وسقوط حلف وارسو في بداية التسعينات.. ومن الملاحظ أنه يتمّ - عادة - استخدام تعبير «الأصولية الإسلامية» أو التطرف الإسلامي لتجنب الحساسيات وردود الفعل بين المسلمين، والتي قد تترتب على استخدام تعبير الإسلام ذاته.

كان الهدف الإسرائيلي في البداية يتمثل في البحث عن كيفية الحفاظ على دور الكيان الصهيوني الوظيفي في المخططات الإستراتيجية للغرب، وخاصة أميركا، الدولة التي خرجت من تلك الحرب الباردة منتصرة بفضل قوتها العسكرية وقيمها الديموقراطية، وهو الأمر الذي عبر عنه فرانسيس فوكوياما في كتابه **نهاية التاريخ** الذي أثار نقاشات جدية واسعة في الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية والصادر عام ١٩٩٢.. وفي الوقت الذي كان المخططون في وزارة الدفاع الأميركية وحلف الناتو يناقشون التصورات حول شكل وصورة «العدو البديل»، كانت إسرائيل تروج من خلال رؤسائها السياسيين وأجهزتها الإستخباراتية بأن الإسلام والأصولية الإسلامية هما الخطر الحقيقي على الغرب وقيمه الحضارية!!

لقد نجحت إسرائيل في تسويق الفكرة والترويج لها إعلامياً بعد ذلك، وحافظت بالتالي على الدور الوظيفي الذي كانت تؤديه إبان سنوات الحرب الباردة، وربما بصورة أشد خطورة على مستقبل الأمتين العربية والإسلامية كما شاهدنا على مدار السنوات الثلاث الأخيرة. إذ كانت أصابعها الخبيثة تنسج خيوط التآمر على العراق والسعودية ومصر.. ومن المعروف كذلك أن الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٣ بدأت تدرك حجم الخطر الذي يتهدد هيبتها العسكرية وأمن وسلامة وجودها، بعدما وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع فصائل المقاومة الإسلامية الفلسطينية، وخصوصاً حركتا «حماس» و «الجهاد الإسلامي»، والتي أظهرت عملياتها العسكرية تطوراً نوعياً وقفزات كبيرة منذ ذلك العام.

إن إسرائيل، التي سبق لها أن واجهت فصائل المقاومة الإسلامية الفلسطينية قبل ذلك بسنوات، وعرفت بالتجربة الميدانية خطورة هذه التيارات عليها، سواء من الناحية العقائدية والحضارية والثقافية أم من ناحية المقاومة ورفض الاعتراف أصلاً بوجودها وشرعيتها، أخذ ينتابها الخوف والحذر.. وعندما بدأت تتوثق عرى تلك الرؤى الإسلامية وآفاقها المستقبلية وتأخذ لها إمتدادات وعمقاً شعبياً غير مسبوق بتصاعد إمكانات القوة والعمليات العسكرية لهذه الفصائل الإسلامية، بات هذا الأمر يؤخذ على محمل الجدّ ولا يحتمل الهزل، إذ إن المنطق الذي تريد الدولة العبرية غرسه وتوطينه في الذهنية الفلسطينية، والمتمثل في إستحالة هزيمة إسرائيل أو إنهيارها - على الأقل في المدى المنظور - قد يتحول مع نجاح ضربات المقاومة

الإسلامية إلى إرهاصات قد تترك الإنطباع لدى الشارعين العربي والإسلامي بقرب زوالها، وهي ثقافة إذا ما سادت، فإنها ستعجل بحركة استنهاض الأمة للتسريع بمواجهتها وتهديد وجودها. عندئذ لم يكن أمام الدولة العبرية إلا تحريك القوى اليهودية في العالم - وخصوصاً في الولايات المتحدة - لتوظيف نفوذها ومكرها بهدف توسيع دائرة الحلفاء المطلوب توريطهم في معركتها القادمة مع الإسلام والقوى الإسلامية.. طبعاً، لن يكون هناك أفضل من الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم، والضامن الأول لأمن إسرائيل وسلامة وجودها. ومنذ ذلك الوقت والقوى اليهودية الصهيونية تعمل على تطويع الماكينة الإعلامية الأميركية الأخطبوطية لبدء حملة الترويج للمفاهيم الجديدة والمندرجة تحت لافتة التحذير من/والتحريض ضد الإسلام، وتقديمه على أساس أنه الخطر القادم على أميركا والتهديد الأول لمصالحها في العالم، مستفيدة في كل ذلك من أحداث وقعت هنا وهناك، في فترات ومراحل زمنية متقطعة.

لقد نجحت الحملة الصهيونية - في سنواتها الأولى - في لفت الأنظار إلى ما سمته الخطر الأصولي الإسلامي، وكانت محاولة تفجير مبنى التجارة العالمي الأولى رافعة لجهودها في هذا الصدد، إذ ما لبث واحد من أبواق الدعاية الصهيونية، هو ستيف إيمرسون، في دبلجة وإعداد الشريط التلفزيوني التحريضي الأول عن خطر «الأصولية الإسلامية»، تحت عنوان «جهاد في أميركا» عام ١٩٩٤. وقد سعى إيمرسون في هذا الشريط التلفزيوني جاهداً إلى إثبات أن العمليات العسكرية التي تنفذها حركة «حماس» في الساحة الفلسطينية، يتم تمويلها وربما حتى توجيهها من الولايات المتحدة، مع إعطاء الإنطباع وظلال الشبهات بأن هذا التحدي الجديد الذي تواجهه إسرائيل لن يلبث وأن يتحول نحو الولايات المتحدة.. وتصاعدت الحملة أكثر فأكثر، ووصلت إلى حدّ توسيع دائرة التنصت والمراقبة للجمعيات والمؤسسات الفكرية والدعوية، والرصد للأنشطة والشخصيات الإسلامية.. ووجدت المؤسسات الإسلامية - وخاصة الخيرية منها - نفسها عرضة للإتهام والتدقيق وإثارة الشبهات والشكوك حولها، إذ كانت وسائل الإعلام الصهيونية تلاحقها وتحاصرها من كل جانب وتتهمها بأنها تمول فصائل المقاومة الإسلامية الفلسطينية أو المؤسسات والجمعيات التابعة لها، ثمّ ما لبث الأمر أن تصاعد أكثر وأكثر واتخذ مناحٍ أشد خطورة عندما بدأت السلطات الأميركية بإستهداف الناشطين الإسلاميين، لا على مخالفات أو أعمال ارتكبوها، بقدر ما كانت على آراء سياسية وفكرية يحملونها ويتحدثون بها، وكان من بين هؤلاء كلّ من الدكتور عبد الحليم الأشقر والسيد إسماعيل البرعصي، اللذين وجدا نفسيهما خلف القضبان بسبب من قناعاتهما ونشاطهما المشروع إبان سنوات الإنتفاضة الأولى في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات.

قانون الأدلة السرّية

على الرغم من شراسة الحملة وقسوتها على المسلمين الأميركيين، فإن السنوات الخمس التي سبقت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مثلت سنوات استثنائية في تاريخ الجالية العربية والإسلامية في أميركا، وخصوصاً مع سن قانون «الأدلة السرية» وتطبيق عام ١٩٩٦، واعتقال بعض نشطاء الجالية وإدخالهم في غياهب السجون، كأمثال الدكتور مازن النجار، مدير تحرير مجلة **قراءات سياسية** الصادرة عن مركز الإسلام والعالم، والنائب البرلماني السابق ممثل جبهة الإنقاذ الإسلامية السيد أنور هدام وآخرين تجاوز عددهم العشرين. إلا أن هذه الحملة بقيت في إطار محدود، ويتعلق أذاها فقط بمتابعة بعض المؤسسات والناشطين الإسلاميين، من دون أن تطاول كل المكونات والفعاليات الأساسية للجالية العربية والإسلامية، كما حدث في المرحلة التي أعقبت الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١.

لقد مثلت العمليات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر «الفرصة الذهبية المؤاتية» التي استغلتها القوى الصهيونية ووجدت فيها ضالّتها ومبتغاها.. فما كادت الحكومة الأميركية تلقي بتبعية العمليات على تنظيم «القاعدة»، حتى اكتظت وسائل الإعلام الأميركية ومحطات الأخبار بالمسؤولين الصهاينة من رؤساء ووزراء، ووزراء سابقين، أمثال شمعون بيريس وبنيامين نتنياهو وإيهود باراك وزلمان شوفال... الخ، فضلاً عن أعداد كبيرة من المحللين وخبراء «الإرهاب» اليهود أو الصهاينة المحسوبين عليهم، أمثال جوزيف بدانسكي وليفون باز، وكانت تحليلاتهم تصب في جملة واحدة أن «العدو الذي تواجهه أميركا وإسرائيل هو عدو واحد، وهو الأصولية الإسلامية !!» وكانوا يوظفون هذا المفهوم الشيطاني بمكر شديد من طريق الإيحاء أو التصريح بأن فكرة هجمات أيلول/سبتمبر مستوحاة في أسلوبها وجُرأتها من منطق «الهجمات الإستشهادية» الفلسطينية، والتي هي نفسها مستوحاة من فكر «الأصولية الإسلامية» !!

في تلك اللحظات كان الرأي العام الأميركي مهيئاً - قبل غيره - لتقبل مثل هذه الإتهامات والطروحات والأقاويل، بسبب قلة وعيه السياسي وطيبته المتميزة.. ولقد تعززت مواقع القوى الصهيونية والإدعاءات الإسرائيلية مع صعود تيار المحافظين الجدد الموالي لإسرائيل، ودخول الجماعات المسيحية المتطرفة - التي ترى في قيام إسرائيل تحقيقاً لبعض نبوءاتها - على خط التأثير والنفوذ في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، متحالفة بذلك مع القوى الصهيونية على أسس عقائدية ومصالح إستراتيجية تستهدف إضعاف الوجود العربي - الإسلامي، والقضاء على المستقبل السياسي للمسلمين في الولايات المتحدة. هنا تبدلت الظروف واشتد

البلاء على الجالية العربية والإسلامية، وساءت الأمور وتعقدت الأحوال عليها، وبدأت مرحلة جديدة من الحملات المخططة والتآمرية عليها، ولم يعد فيها ضوابط أو كوابح قد تساعد في تخفيف حدتها. ودفعت الجالية العربية والإسلامية الأميركية ثمناً باهظاً جراء هذه الحملة، إذ تمّ إغلاق العديد من المؤسسات الإسلامية الخيرية، مثل مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية، ومؤسسة الإحسان الدولية، ومؤسسة النجدة العالمية، وأخيراً مؤسسة «أعينوا المحتاجين»..! ولم تقف هذه الحملة عند حدود المؤسسات الإغاثية. فقد تمّ سوق المئات من أبناء الجالية العربية والإسلامية إلى السجون، من دون تهم محددة أو حتى تعليلات تبرر هذا الحجم الكبير من الإعتقالات. فالتصريحات التي صدرت عن هيئات الدفاع عن الحقوق المدنية أشارت إلى أن هذه الإعتقالات ذات صلة فقط بمخالفات بسيطة لقوانين الهجرة والجنسية، وأن هؤلاء المعتقلين على ذمّة التحقيق ليس لهم أي صلة بالعمليات الإرهابية التي وقعت في ٩/ ١١..!! وهنا تكمن الغرابة وتتكاثر الإستفهامات للمؤسسات الإسلامية ذات الطبيعة الأكاديمية والبحثية، مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة العلوم الإنسانية والإجتماعية..!!

لقد أصبح الهجوم على الإسلام والمسلمين أمراً غير مستغرب أو مستهجن في وسائل الإعلام الأميركية. وقد تمّ الربط بين الإسلام والإرهاب بشكل مباشر، وتعرض المسلمون لأكبر حملة إساءة وتشويه في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية.

لقد تسببت الحملة الإعلامية والسياسية والأمنية على الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة في التعدي على قسم كبير من حرمات الجالية وحقوقها المدنية. وعملت وزارة العدل الأميركية بزعامة اليميني المحافظ جون أشكروفت على إبقاء الجالية الإسلامية ومؤسساتها في وضعيّة من «اللهاث وتقطع الأنفاس» وحالة من الخوف والترقب المستمرين. وواجهت المؤسسات الإسلامية واحدة من أصعب الحملات وأقساها، لما تمثله من ظلم وجور وانتقاص فاضح لحقوقها المدنية والدستورية، فضلاً عن حالة التوتر والإستنفار والهلع التي تعيشها، والإستنزاف القسري لمواردها وإمكاناتها المالية لتغطية نفقات المحامين ومتطلبات الدفاع وردّ التهم عنها بالمحاكم الأميركية.

لقد وجدت القوى الصهيونية في هذه الأجواء - وهي أحد المساهمين في خلقها أصلاً - فرصتها لتصفية حساباتها مع هذه الجالية الإسلامية، خصوصاً مع الناشطين ذوي الأصول الفلسطينية.. فكان الرصد والتعقب والإعتقال لبعض ناشطي الإتحاد الإسلامي لفلسطين: غسان دحدولي وحسن صبري من مدينة دالاس/ تاكساس وإبعادهما إلى الأردن، وكذلك الدكتور صبري سميرة رئيس منظمة إتحاد المسلمين الأميركيين (أمّة)، والذي منعت السلطات الأمنية الأميركية في مطار شانون في أيرلندا الشمالية السماح له بالعودة إلى الولايات المتحدة

مقر إقامته وأعادته في اليوم التالي إلى الأردن.. وقبل ذلك تمّ إغلاق مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية، والتضييق والملاحقة لبعض العاملين فيها، وصولاً أخيراً - وليس آخراً - إلى إعتقال الدكتور سامي العريان الأستاذ الجامعي في جامعة جنوب فلوريدا في تامبا، في حين لا تزال حملة التحريض هذه مستمرة، والكل يتوقع المزيد من حملات المداهمة والإنقضاض على ما تبقى للمسلمين من جمعيات ومؤسسات.

الجمعيات والمؤسسات الإسلامية: الدور المطلوب

لا شك في أن تطور أداء المؤسسات العربية والإسلامية الأميركية، السياسي والإعلامي، والذي تجسد بوضوح في الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، كان له دوره وتأثيره في زيادة القلق والحساسية السياسية لدى القوى الصهيونية تجاه الجاليتين العربية والإسلامية. ومن ثمّ مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر اللحظة المناسبة لهذه القوى الصهيونية للحشد والتحرك بهدف إضعاف هذه الجالية ومؤسساتها وتصفية الحسابات المؤجلة معها، وذلك من طريق الإجهاز على فرص أي تفعيل سياسي وإعلامي مستقبلي لها، قد يشكل - يوماً ما - تحدياً أو تهديداً لهيمنتها وتأثيرها في دوائر صنع القرار الأميركي، أو حتى في وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام، خصوصاً أن اللوبي الصهيوني وجدّ نفسه ولأول مرة مضطراً أن يدافع بشكل مفضوح وسافر عن صورة إسرائيل - المتآكلة بصدأ الجريمة - في وسائل الإعلام الأميركية بعد أن عرتها مشاهد الدمار الهمجي في القرى والمدن الفلسطينية، وخصوصاً في مخيم جنين وبيت حانون وخان يونس ونابلس، إضافة للفظائع والمجازر الوحشية - جرائم بحق الإنسانية - التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي داخل المناطق الفلسطينية المحتلة بحجة قمع الإنتفاضة الفلسطينية.

لقد فاجأت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر المؤسسات العربية والإسلامية وأصابتها بالصدمة والذهول، إذ كان من المفترض أن تلتقي بعض القيادات الإسلامية والدينية في ذلك اليوم مع الرئيس الأميركي لتلقي الشكر منه على جهودها في تعبئة الجالية للتبرع له وللحزب الجمهوري والتصويت له في الإنتخابات الرئاسية الأخيرة. وكان موضوع قانون «الأدلة السرية» الذي عانت منه الجالية طويلاً على رأس أجندة اللقاء، خصوصاً أن الرئيس جورج بوش الأبن كان قد وعد - خلال حملته الإنتخابية - بالعمل على إلغاء العمل به، إن هو فاز في الإنتخابات الرئاسية وحصل على دعم الجالية العربية والمسلمة.

تحركت المؤسسات العربية والإسلامية بسرعة، متجاوزة هول الصدمة، وحققت نتائج إيجابية وجيدة، من قبيل حث الرئيس الأميركي وإقناعه بتوجيه خطاب للشعب الأميركي يبرأ فيه الجالية العربية والمسلمة الأميركية من الهجمات، ويدعو فيه إلى احترامها وعدم الإعتداء

عليها. وفعلاً لبى الرئيس هذه الدعوة بعد أيام قليلة من الهجمات. إلا أن شدة الحملة والإمكانات التي رصدت لها والجهود والطاقات الصهيونية التي تمّ تفريغها لها قد تجاوزت قدرات وإمكانات هذه المؤسسات على مغالبة هذه الحملة والجهات اليهودية - الصهيونية التي تقف خلفها.. وإذا أضيف إلى ما سبق غياب الرؤية أصلاً لدى هذه المؤسسات، وحساسياتها المفرطة بعضها تجاه بعض، ورغبة بعضها - بأنانية وجهل وإستعباط أحياناً - بالإستحواذ على العمل الإسلامي، وتجيير جهود الجالية وإنجازاتها لحسابها الخاص، فإننا نفهم الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في تقليص حجم التأثير لحملتها المضادة.

مؤسساتنا الإسلامية: وقفة مع الذات

لقد أدت هذه الحساسيات المفرطة بين المؤسسات الأميركية الإسلامية وتنافسها غير المشروع - في كثير من الأحيان - بعضها مع بعض إلى إضعاف دور الجالية العربية والإسلامية بشكل ملحوظ، فضلاً عن أنه ولّد مشاعر من الخيبة والإحباط بين صفوف الجالية نفسها، وبدأ كثيرون من أبناء الجالية يتساءلون، وهم يرون كثيراً من المواقف غير المشرفة من قبل بعض هذه المؤسسات: لماذا كلما عظمت المصيبة، جاءت مواقف مؤسساتنا الإسلامية مخيبة للآمال؟ ولماذا نحن نتبارى - أحياناً - في سباق محموم لكسب ودّ الأجهزة الأمنية، وكأن البعض منا ينسى أنه إنسان مسلم صاحب رسالة تتطلب منه أن يحافظ على مصداقية وكرامة الدين الذي يمثله، والجالية التي يدعي تمثيلها؟! في سياق توضيح الموقف أكثر لتفهم أسباب الإحباط داخل صفوف الجالية والمخلصين من أبنائها، فإنه لربما يكون من المفيد هنا أن نضرب مثالاً أحدث كثيراً من الجدل داخل صفوف الجالية ومؤسساتها. ففي أجواء الحرب على العراق، حاولت الجمعية الإسلامية الأميركية (MAS) - وهي إحدى أكبر المؤسسات الإسلامية الأميركية - أكثر من مرة جمع شمل المؤسسات والقيادات الإسلامية حيال الحرب في العراق. وكالعادة تأخر صدور البيان الذي اتفق عليه في اجتماع يوم الخامس عشر من آذار/ مارس ٢٠٠٣، أي قبل بدء الحرب على العراق بخمسة أيام تقريباً، وذلك بسبب «المماحكات» التي سادت النقاشات. فالكل له حسابات يريد أن يستوفيها، ولا يرغب في توريط نفسه بموقف سيتم محاسبته عليه، فيحرم من دخول البيت الأبيض أو وزارة الخارجية، وهي مكاسب يعتقد البعض أنها منحته الشرعية والشهرة، وكانت بالنسبة للبعض الآخر طريقاً إلى الظهور على الفضائيات العربية، وبالتالي الحصول على لقب زعامة هذه الجالية!!. وخرج البيان مختصراً ولا يشكل أي إزعاج للإدارة الأميركية، ولكنه جاء صدمة للجالية التي انتظرت من قياداتها مواقف أكثر قوة وأسرع إعلاناً.. وتكرر المشهد مرة أخرى عندما بادرت الجمعية الإسلامية الأميركية بدعوة الأخوة مسؤولي الجمعيات والمؤسسات للتعجيل بإتخاذ موقف يساهم في تعزيز الجهود المناهضة للحرب، ويكون هذا الجهد من الجالية الإسلامية اعتذاراً

إلى الله واعتذاراً للمسلمين في كل مكان بأن هذا هو جهد الاستطاعة أو التمني على الله بقبوله.

وللأسف فبعد يوم مضني من النقاشات والجدل بين الأخوة الذين تفضلوا بالحضور عن المؤسسات الإسلامية، وهم قلة قياساً بالأعداد التي تشير إليها مصادر المعلومات المنشورة.. وكان الأمل ألا يتخذ الأخوة موقفاً تجاه الحرب يكون سقفه أقل من الموقف الأوروبي والشارع الأميركي الرافض لهذه الحرب، والداعي إلى التعقل بترك مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل تأخذ مجراها عبر الترتيبات التي وضعتها الأمم المتحدة.. وكالعادة.. كانت المماطلة في التوقيع على البيان، ومحاولة شراء الوقت تحت ذرائع تعودنا عليها في مناسبات سابقة. ووقعت الحرب من دون أن يخرج البيان أو يتم المؤتمر الصحافي الذي تواعد الأخوة في إجتماع الخامس عشر من آذار/مارس في واشنطن على عقده في نادي الصحافة الدولي للإعلان عن الموقف الإسلامي الأميركي المندد بالحرب أو المطالبة بضرورة احترام الشرعية الدولية والمجتمع الدولي.

لا شك أن ثمة خللاً في آليات عملنا كقيادات ومؤسسات إسلامية أميركية، والكل يعطي لنفسه شرعية مزعومة، إذ إن هذه المؤسسات الإسلامية في أغلبها مشاريع أفراد، وأصبحت مع الزمن - في نظر كثيرين - دكاكين للإستثمار لمجموعة من الناس، تحاول من خلالها تأمين مناصب لها ومصادر رزق، ومستعدة لأن تقاتل من أجل الحفاظ على مواقعها فيها.

إننا لا نريد نشر «غسيلنا» بين الناس وفضح عيوبنا المستورة، ولكن حتى متى تظل أقلية ذات مصالح تحتكر التمثيل الإسلامي، وترسل إشارات خاطئة لهذه الإدارة حول الجالية وانتماءاتها ومواقفها.. إن بعض هذه المؤسسات الإسلامية تراعي - للأسف - حسابات خليجية تحاول استرضاءها وضمان استمرار دعمها لها. لذلك نجد أن هؤلاء يهرولون عندما يتعلق الأمر بموقف يرضي هؤلاء «الخليجيين»، ويتلعثمون عندما يكون هناك أمر قد يفهم منه أنهم في الجبهة الخطأ.

إن الموقف الذي يعبر عن ضمير جاليتنا، وكنا ننتظر من الجميع أن يراهن عليه في ذلك الوقت، هو أن هذه الحرب ظالمة، ولذلك يتظاهر العالم بأسره ضدها.. وإن العالم يعرف أن هذه الحرب هي من أجل الهيمنة والسيطرة على نفط العرب، ويعلم بأن هذه الحرب تقف وراءها وتسعر أوارها أجندة صهيونية تستهدف أمة العرب والمسلمين والتمكين لإسرائيل، وأن هذه الحرب غير شرعية ومخالفة لكل الأعراف والقوانين الدولية، وهي نوع من عربدة القوي على الضعيف؛ كانت مثل هذه المواقف هي ما تترقبه الجالية، على الرغم من حالة الذعر والخوف التي وضعتها فيه الأجهزة الأمنية الأميركية، وكأن المسألة كان مخططاً لها بهدف إضعاف أصوات الاحتجاج لهذه الجالية إذا ما وقعت الحرب. إن هذه المحن والأزمات التي مرت بها

الجالية، وتعكس حالة الترهل والوهن التي تعيشها، إنما هي مرآة لوضعية الورم المتشحم الذي عليه بعض قيادات هذه الجالية التي أصبح يطلق على بعضها «ظاهرة فضائية» نسبة لإنتفاخ أوداجها وعنتريات خطابها عندما تتحدث عبر هذه الفضائيات العربية بشكل مخادع لا يعكس حقيقة جوهر مواقفها المنبطحة في أغلب الأحيان.

إن الجالية العربية والإسلامية الأميركية تمر في واحدة من أدق وأحرج مراحل تواجدها في الولايات المتحدة.. إن القلق والتخوف مما هو قادم يمثل عنوان المرحلة الأشد صعوبة بالنسبة لها، إذ تكاد عبارة «القادم أسوأ» هي المسيطرة على أحاديث المجالس وألسنة كل الناس. وبدورها أدت الحكومة دور المصعد. فمن قانون «باتريوت آكت ١»، الذي يعطي صلاحيات غير مسبوقة للأجهزة الأمنية، كالتجسس غير المحدود مثلاً، إلى مرحلة الحديث عن مشروع «قانون باتريوت آكت ٢»، الذي يمنح الحكومة - في حالة إقراره - الحق في تجريد المواطن الأميركي حتى من جنسيته، بغض النظر إن كان قد اكتسبها من طريق الميلاد أو بالتجنس..!!إنها لحظات وأوضاع وظروف صعبة يسود فيها القلق والخوف والحيرة، ويشتد فيها البلاء والمحنة والإعتصار، تعيشها الجالية العربية والإسلامية الأميركية، لا يعلم إلا الله أين ومتى وكيف ستنتهي، الأمر الذي يتطلب من مؤسساتنا الإسلامية وقيادات هذه الجالية أن ترمي الخلافات وراء ظهرها، وأن توحد الجهود والطاقات لصد هذه الهجمة على كل الجالية.

مقترحات

إن المؤسسات السياسية والنخب الفكرية الإسرائيلية والواجهات الإعلامية الصهيونية قد حملت جميعها رسالة واحدة للكيد والتحريض ضد الإسلام. وقد تلخصت هذه الرسالة في مجموعة التصريحات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون في العواصم الغربية منذ أوائل التسعينات، وهي أن الإسلام هو العدو القادم، وقد عملت على نشر هذه المقولة والترويج لها بتوسع شبكات الإعلام الصهيونية بالولايات المتحدة.

هذه اللغة في الخطاب التحريضي والتآمري على الإسلام يمكن وضعها ضمن السياق القائم على استغلال أي حدث فردي، أو جريمة عابرة، أو حتى موقف وطني لإدانة الإسلام ومحاكمة الإسلاميين. إن الإعلام الصهيوني المنظم يتحرك في إطار سياسة إسرائيلية وعقلية يهودية بالغة الحبك والتعقيد، استطاعت حتى الآن استغلال تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وبعض الأحداث المأسوية التي كان مسرحها منطقة الشرق الأوسط، وتوظفيها لتحقيق أهداف عدة أهمها:

- تشويه صورة الإسلام وربطه بالتطرف والإرهاب، وبالتالي توريط أميركا في حروب

مع الإسلام والمسلمين تجني فوائدها إسرائيل؛

-إظهار الحركة الإسلامية كخطر حقيقي قائم أو محتمل، وبالتالي تجريد الإسلام من فعله السياسي، وحصره فقط في من يقبل الإرتهان للسياسة الغربية إجمالاً، وهذا معناه تطويق حركة الإسلام السياسي واحتوائها، والقضاء على فرص الإسلاميين في الوصول للحكم؛

-إيجاد نظام سياسي «ديموقراطي !!» في المنطقة العربية، للعمل مع إسرائيل على ضرب حركة الصحوة الإسلامية وفعلها الجهادي المقاوم، والحفاظ بذلك على واقع التمزق والتجزئة والتبعية والهوان على الناس.

لقد نجحت بعض المؤسسات الإسلامية في اختراق حالة الحصار الإعلامي، وتقديم برامج إسلامية تدعو إلى التعاون والتقارب مع الغرب، وعدم الإستسلام للهجمة الصهيونية التي تحاول أن تجعل الإسلام في مواجهة صدامية حضارية مع الغرب. إلا أن هذه الجهود والمحاولات لا تزال دون المستوى المطلوب، خصوصاً في ظل شيوع «ثقافة التنافس» غير المطلوب بينها الآن وتقديم بعضها لأجندة قادتها ومصالحها على مصالح وأولويات جاليتهم. ومع ذلك، فإن جهود بعض تلك المؤسسات في مواجهة هذه الحملة تبقى جهود ومحاولات مشكورة لهمّة أهلها، ولكنّ جاليتهم وأمتهم الإسلامية تنتظران منهم من مثلها المزيد.. والله غالبٌ على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

م. ا. الزغلول*

أثر اللغة الفارسية وأدبها في شعر أبي فراس الحمْداني

أجمع نقاد الأدب العربي ودارسوه على أن التلاقح الحضاري الذي امتدّ لقرون طويلة بين الحضارتين العربية والفارسية أحدث تحولات حقيقية وملموسة في الشعر العربي ما كان لها أن تتيسر لولا هذا التواصل. ولم تقف حدود هذا التأثر عند البيئة الجغرافية والاجتماعية للبلاد المفتوحة فحسب، بل تعدت ذلك إلى التأثر والتأثير المتبادل في أعمق صورة في لغة الشعر وأخيلته وصوره وعواطفه ومعانيه.

ولم يكن فارس بني حمدان، الأمير العربي الذي يعود نسبه إلى تغلب، إحدى أعرق القبائل العربية الأصيلة، ويمتد منها إلى وائل، فربيعة، فمضر، فمعد، وينتهي إلى عدنان ـ بمنأى عن التأثر بالثقافة والأدب الفارسيين، على الرغم من اعتداده الدائم بنسبه العربي الأصيل وتأكيده عروبة لسانه وذوقه وفنه. كما أنه ليس بين أيدينا أي أدلة على إلمام أبي فراس باللغة الفارسية أو معرفته بها. لذلك ينبؤنا ظهور الألفاظ الفارسية وبعض مضامين وصور الشعر الفارسي في شعره بشيوع مثل هذه الألفاظ والمضامين في البيئة الشامية والحلبية آنذاك، وكذلك بعمق التواصل الحضاري بين العرب والفرس.

ويمكن حصر تأثير اللغة والأدب الفارسيين في شعر أبي فراس في ظهور بعض قوالب الشعر الفارسي في ديوانه، من قبيل الرباعيات، والمزدوجات، وغيرها، إضافة إلى تأثره ببعض صور الشعر الفارسي وأخيلته واستخدامه الألفاظ الفارسية المعربة أو تلك التي اجتهد هو فعربها على طريقته، وضمّنها في أشعاره. كذلك برز تأثير مضامين الشعر الفارسي وموضوعاته من قبيل وصف الطبيعة، والغزل بالمذكر التي تأثر بها معظم شعراء العصر العباسي والعصور اللاحقة له.

أما بالنسبة للقوالب الشعرية، فقد أكثر أبو فراس في ديوانه من الرباعيات، ومنها قوله[1]:

* أستاذ مساعد ورئيس قسم الفارسية وآدابها بجامعة اليرموك ـ الأردن.

إن تقدمت فحاجب أو تأخرت؛ فكاتب

أو تياسرنا جميعاً ؛ فكلا الحالين واجب

ومنه أيضاً[٢]:

لِنْ للزمان، وإن صعب وإذا تباعد فاقترب

لا تكذبن، من غالب لـ أيام كان لها الغلب

ومنه أيضاً، وقد استخدم الكلمة الفارسية (بنج)[٣] أي خمسة:

شعرات، في الرأس بيض وغنج حل رأسي جيشان: روم وزنجُ

أيها الشيب، لمْ حللت برأسي؟ إنما لي عشر، وعشر، وبَنْجُ

وقد استخدم أبو فراس أيضاً قالب المزدوجات (الثنائيات) فأنشد فيه مزدوجته الطردية المشهورة، وهي في مئة وسبعة وثلاثين بيتاً، ،مطلعها:[٤]

ما العمر ما طالت به الدهور؛ العمر ما تم به السرور!

أيام عزى، ونفاذ أمري هي التي أحسبها من عمري

ما أجورَ الدهر على بنيه! وأغدر الدهر بمن يصفيه

وفيها أيضاً، يستعمل بعض الألفاظ الفارسية، كقوله[٥]:

ثم تقدمت إلى الفهاد والبازيارين بالاستعداد

والباز أو القوش طائر من طائفة الصقور كان يستعمل للصيد، وهي كلمة فارسية بهلوية، و (بازدار) أو (بازيار) كلمة فارسية أيضاً، وتعني مربي طائر القوش (الباز) الذي يدربه على الصيد[٦]، وقد جمعها أبو فراس على (بازيارين).

وأيضاً[٧]:

ونحن نصلي والبزاة تخرج مجرّدات والخيول تُسرج

واستعمل فيها كلمة (بز) الفارسية، وجمعها علر (بزاة) وهو نوع من الماعز الجبلي، وقوله أيضاً[٨]:

ضخم قريب الدستبان جداً يلقى الذي يحمل منه كدّا

والدستبان في الفارسية (دستبانة) عربها أبو فراس بهذا الشكل وتعني الأكف الجلدية التي يستعملها مربي الصقور، حتى لا تجرح الصقور أيديهم.

وأيضاً[٩]:

أدرت شاهينين في مكان　　　لكثرة الصيد مع الإمكان

واستعمل فيه كلمة (شاهين) الفارسية التي تعني العقاب.

وفي ما يتعلق بالمضامين، فقد تأثر أبو فراس الحمداني ـ كغيره من الشعراء العرب في عصره ـ بمضامين الأدب الفارسي في مجال وصف الطبيعة. فمن المعروف أن الشعر الفارسي كان في قرونه الثلاثة الأولى شعر طبيعة بالكامل[١٠]. وقد أبدع الشعراء الفرس في وصف الطبيعة بحدائقها وبساتينها ورياضها، وتسربت معانيهم إلى الشعر العربي من طريق الأدباء والشعراء من أصحاب اللسانين وذوي الأصول الفارسية، فشاعت مضامينهم في الشعر العربي، خاصة في بغداد وحلب والشام التي تحظى بظروف بيئية وطبيعية مشابهة للطبيعة في خراسان وفارس. إذ أنتجت الطبيعة الغنية بالجمال والخصب والخضرة في إيران والعراق والشام معانٍ وأخيلة لم تكن طبيعة الجزيرة العربية الصحراوية قادرة على أن توفر لها أسباب النشأة والظهور. ومن الملاحظ أن أبا فراس يكثر من استعمال الكلمات الفارسية في أشعاره الوصفية، مثل: بهار، جلنار، دسكره، نرجس. ومن هذه المضامين هذه الأبيات التي أنشدها في وصف زهرة الرمان (الجلنار)، إذ يقول[١١]:

وجلنار مشرق　　　على أعالي شجرة

كأن في رؤوسه　　　أصفره وأحمره

قراضة من ذهب　　　في خرق معصفرة

ومن المعروف أن كلمة (جلنار) معربة من الفارسية ومركبة من كلمتي (كل) التي تعني الورد (الزهر)، و (أنار) التي تعني الرمان[١٢].

ومنه أيضاً قوله في وصف بقعة جميلة[١٣]:

وغرّد القُمري للسماع　　　ورقص الماءُ على الإيقاع

ونُشر البهار في البقاع　　　كأنه القَسْوَر في الأسباع

وكلمة (بهار) كلمة فارسية، وتعني: الربيع، والجمال، وتفتح الأزهار.

وقد استعملها أيضاً في وصف ثغر المعشوق، يقول:[١٤]

للنظم نظم الدر سمطا، ثغره　　　وبهار ريح الياسمين بهاره

والياسمين كلمة فارسية معربة أيضاً، وقد وردت في المعجم الفارسي بهذه الأشكال: «ياس، وياسمين، وياسمين، وياسمون، وياسم» وكلها في معنى واحد.

ومن ذلك أيضاً قوله[١٥]:

واشرب على زهر الربيع	وحسن نغمات المزاهـر
بين السنابك والجداول	والمعاصر، والدساكـر

والدساكر جمع الدسكرة، وهي كلمة فارسية معربة، وأصلها في الفارسية «دستكره» أو «دستكرد»، وتعني القرية أو معبد النصارى.

ومنه قوله في وصف الربيع، وقد أبدع فيه[١٦]:

ويوم جلا فيه الربيع بياضه	بأنواع حلى، فوق أثوابه الخضر
كأن ذيول الجلنار مطلة	فضول ذيول الغانيات من الأزر

وتشبيه الزهور والربيع بالحلى التي تزين بها العرائس والغواني شائع في الفارسية في شعر الطبيعة، فلا يكاد يخلو ديوان من دواوين القرون الثلاثة الأولى للشعر الفارسي من مثله[١٧].

ومن المضامين التي تسربت من الأدب الفارسي إلى الأدب العربي وتأثر بها أبو فراس بقوة، تلك المضامين التي أنشدت في الغزل بالمذكر. فليس من شك في أن هذه المضامين نشأت في البيئة الخراسانية، ولم يعهدها العرب من قبل. فليس في الشعر العربي الجاهلي أي أثر للغزل بالمذكر. وقد تعرض الدكتور كَدْكَني إلى ظاهرة الغزل بالمذكر[١٨]، وشيوعها في آداب أهل خراسان (التي هي مركز انطلاقة وانتشار الأدب الفارسي والدَّرِيّ)، وعزا ذلك إلى كثرة مشاركة أهل خراسان في الحروب، واصطحابهم الغلمان الأتراك معهم في حروبهم، وعدم تمكنهم من اصطحاب النساء والفتيات، مما اضطرهم - تحت وطأة الشهوة - إلى أن يميلوا إلى الغلمان حتى شاع بينهم ذلك، وصار عادة متأصلة فيهم، فظهرت في أشعارهم تلك المضامين. وقد نقل الثعالبي وجهة نظر الجاحظ في هذه المسألة، وهو يفسرها أيضاً بسبب كثرة المشاركة في الحروب والمعارك، وشيوع الغلمان الأتراك في البيئة الخراسانية،[١٩] والذي امتد فيما بعد إلى البيئة البغدادية والشامية والحلبية[٢٠]؛ يقول الدكتور كدكني: «أما في الشعر الفارسي - وخاصة في العصر الغزنوي - فيبدو انتشار هذا الأمر كثيراً، لدرجة أنه يصعب إيجاد معشوق مؤنث في أشعارهم. وأكثر خصائص المعشوق التي يصفونه بها صورة لشاب شجاع، ومحارب. فهو يصطاد الأعداء في الحروب، ويصطاد القلوب في مجالس اللهو والسمر لكثرة دلاله»[٢١]، ويرى أن الصبغة العسكرية للصور الشعرية في الغزل قد جاءت من هذه البيئة، كتشبيه الرموش واللحاظ بالسهام، والحواجب بالقوس والسيف، والقد والقامة بالرمح. فالشعراء كانوا يصفون الغلمان ويتغزلون بهم، وهم بكامل عدتهم وعتادهم، فاستمدوا صورهم من المشاهدات اليومية أمامهم[٢٢].

ويذكر الدكتور كدكني أن هذه المضامين والصور قد انتقلت إلى الأدب العربي، فشاعت فيه

الأوصاف التي كانت تطلق على الغلمان الأتراك، كالأعين الضيقة التي شبّهوها بالنرجس(٢٣)، وهي من صفاتهم المشهورة. ومن هذه المضامين قول أبي فراس[٢٤]:

كلما عادني السلو، رماني غنج ألحاظه بسهم مصيب

فاترات، قواتل، فاتنات فاتكات سهامها في القلوب

لك جسم الهوى، وثغر الأقاجي ونسيم الصبا، وقد القضيب

وقوله[٢٥]:

وقد أروح، قرير العين مغتبطا بصاحب، مثل نصل السيف، وضاح

عذب الخلائق، محمود طرائقه عف المسامع، حتى يرغم اللاحي

ومنه ما كتبه إلى غلامه منصور من أسره، وقد كان متيماً به[٢٦]:

إرث لصب فيك قد زدته على بلايا أسره أسرا

فهو أسير الجسم في بلدة وهو أسير القلب في أخرى

إن هذه المضامين قد انتقلت إلى الأدب العربي قبل أبي فراس، وشاعت في أشعار شعرائه. فأبو فراس ليس منفرداً في تأثره بها بين شعراء عصره، ولم يأخذها مباشرة من الأشعار الفارسية، على الرغم من استعماله للعديد من الكلمات الفارسية. إلا أن ذلك لا يعني اتقانه لها أو معرفته بها، ولا يجوز لنا أن نزعم مثل ذلك. فهذه الألفاظ شاع استخدامها بين العامة نتيجة للتلاحم والتواصل الحضاري بين العرب والفرس، وظهرت في أشعار أبي فراس بعض الصور والأخيلة الشعرية التي كانت رائجة في الأدب الفارسي كقوله[٢٧]:

بجيش جاش بالفرسان حتى ظننت البر بحراً من سلاح

ويعلق بروكلمان على هذا البيت قائلاً: «ويبدو أنه لا دليل على معرفة أبي فراس بالشعر الفارسي، إذ يستعمل المبالغة التي استعملها الفردوسي، والتي توجد في أساطير العجم، فيشبّه الأرض الجائشة بالجيوش والفرسان، والسلاح بالبحر المتلاطم الأمواج، كما لا يجوز الظن أنه سمع بذلك»[٢٨].

يتبين من خلال ما سبق أن تأثر أبي فراس بالأدب الفارسي كان نتيجة لشيوع بعض مضامين وصور وألفاظ الشعر الفارسي على ألسنة شعراء العصر، وانتشار بعض الألفاظ الفارسية بين العامة. وعلى الرغم من أهمية ما روي على لسان ابن خالويه من أن أبا فراس قد اتهم بمحاولة الاتصال بالخراسانيين طلباً للفدية[٢٩]، فسواء صح ذلك أو لا، فهو لا يصلح أن يحمل دليلاً على إلمام أبي فراس بالفارسية. وتنفي مطالعة سيرة أبي فراس احتمال سفره إلى

إيران قطعاً، لكثرة انشغاله وتعدد مسؤولياته منذ أن بلغ السادسة عشرة من عمره. لكن هذا التأثر يثبت استمرار نفوذ الثقافة واللغة الفارسية في البيئة الشامية والحلبية في عصر الدول والإمارات، حتى بعد سقوط الدولة العباسية. وهي تضيف دليلاً آخر على عمق الروابط الثقافية والفكرية بين الحضارتين العريقتين.

المصادر:

(١) **ديوان أبي فراس** (الدويهي)، ٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ٧١.

(٤) المصدر نفسه، ٣٥٩.

(٥) المصدر نفسه، ٣٦٠.

(٦) فرهنگ معين، مادة: باز و بازدار.

(٧) **ديوان أبي فراس** (الدويهي)، ٣٦١.

(٨) المصدر نفسه، ٣٦٣، وانظر: فرهنگ معين، مادة (دستبانه).

(٩) المصدر نفسه، ٣٦٤. وانظر: نفسه، مادة (شاهين).

(١٠) **صور خيال در شعر فارسي**، شفيعي كدكني، ٣١٧.

(١١) **ديوان أبي فراس** (الدويهي). ١٢٣.

(١٢) انظر: فرهنگ معين، مادة (گلنار).

(١٣) **ديوان أبي فراس** (الدويهي)، ٢١٦، فرهنگ معين، مادة (بهار).

(١٤) المصدر نفسه، ١٧١.

(١٥) المصدر نفسه، ١١٣. وفرهنگ معين، مادة (دسكتره، دستگرد).

(١٦) المصدر نفسه، ١٨٩.

(١٧) **صور خيال در شعر فارسي**، شفيعي كدكني، ٣٢٢-٣٢٣.

(١٨) نفسه، ٣٠٤-٣٠٧.

(١٩) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، الثعالبي، ٥٥٣.

(٢٠) **صور خيال در شعر فارسي**، شفيعي كدكني، ٣١٥.

(٢١) المصدر نفسه، ٣٠٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ٣٠٦ ٣٠٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ٣٠٨.

(٢٤) **ديوان أبي فراس** (الدويهي)، ٦٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ٧٥-٧٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ٧٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ٧٨.

(٢٨) **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، ج ٢، ٩٣.

(٢٩) لقد قمت بتفصيل القول فيما يتعلق «بتهمة خراسان» التي وجهت لأبي فراس في أثناء أسره، وأدت إلى تكدر العلاقة بينه وبين سيف الدولة، وهي من الأسباب الرئيسية التي آلت في نظري إلى تعلل سيف الدولة في افتدائه، وذلك في رسالة الماجستير المحفوظة في جامعة طهران، ص ٢٠-٢٤.

المراجع:

(١) **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، (القاهرة: ترجمة عبد الحليم النجار، ١٩٧٧).

(٢) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، (القاهرة: أبو منصور الثعالبي، ١٩٦٥).

(٣) حبسيات أبي فراس الحمداني ومسعود سعد سلمان، **دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير، محمد أحمد الزغول، جامعة طهران ٢٠٠١.

(٤) **ديوان أبي فراس الحمداني**، تحقيق وشرح د. خليل الدويهي، (بيروت: ١٩٩٤).

(٥) **صور خيال در شعر فارسي**، محمد رضا شفيعي كدكني، (طهران: ١٩٩٩).

(٦) **المعجم الفارسي** (فرهنك فارسي)، د. محمد معين، (طهران: ١٩٩٦).

الحسين الإدريسي*

صورة إيران في رحلة ابن بطوطة

تعد الاستقلالية قيمة إنسانية عظمى، إذ تستمد قيمتها من التواصل الحضاري، وتفقد هذا المعنى بالانغلاق الذي يقود إلى التحجر والموت. ويشترط التواصل الحضاري على الإنسان شرطين أساسيين لتغذية مبدأ الاستقلالية وتقويته، أولهما الانفتاح الذهني والفكري الذي يتيح لصاحبه الاستقبال كما يتيح له العطاء، وثانيهما ضرورة التنقل والحركة للبحث عن منابع الطرف المعني بالتواصل ومصادره، من دون أن يفقد أي عنصر منهما شخصيته الثقافية والدينية. وقد عبر الانسان منذ وجوده عن أبعاد هذه المفردات من خلال الرحلات. ومع أن هذه الرحلات كانت تتم استجابة لدوافع معيشية أو دينية، فإنها لم تخل من بعد معرفي مهم شكل تراكماً مهماً أسهم في بروز هذا الفن وتشعب اهتماماته وتطور مظاهره ومضامينه.

كانت الدوافع الدينية العلة العميقة في ميلاد الرحلة التي تحولت من ضرورة إلى فن، وصولاً إلى المعرفة، ولم تقتصر الرحلة ومعارفها على الشرق دون الغرب، بل سجلت حضورها في كل مكان وزمان. وهكذا كتب الغربيون في القرون الوسطى عن رحلاتهم الدينية إلى القدس، كما ترجم المسلمون رحلاتهم إلى مكة. وظلت هذه الكتابات وثائق أدبية تاريخية وجغرافية واجتماعية مهمة إلى الآن، تفضح كثيراً من المخاتلة والزيف الذي تريد قوى الشر نشره، وإتلاف معالم التاريخ والجغرافيا والإنسان، وها هو واحد من رحالة القرن الخامس الهجري يحدثنا عن القدس التي يحاول العدو طمس معالمها، قائلاً يسمي أهل الشام وتلك الأصقاع بيت المقدس «قدساً»، ومن لم يستطع الذهاب إلى الحج من أهالي تلك الأقاليم، فإنه يحضر القدس في ذلك الموسم نفسه، ويقف بالموقف، ويذبح أضحية العيد، كما هي العادة. وربما يحضر هناك في السنة، في أوائل ذي الحجة، أزيد من عشرين ألف نسمة يأخذون معهم أبناءهم، ويذبحون الأضحية». ويزيد الرحالة في وصف أجواء التسامح الديني والإخاء

* باحث مغربي.

الإنساني الذي لم تعكره بذور الشر المستطير آنذاك كما هو اليوم «...ويقصد ذلك المكان من ديار الروم والبقاع الأخرى جميع الرهبان وكثير من اليهود لزيارة الكنيسة والبيعة اللتين توجدان هناك. وستوصف الكنيسة الكبيرة هناك في المكان المخصص لذلك»[١].

يمكننا أن نعتبر الرحلات الارهاص العلمي لكثير من العلوم المعاصرة، وفي مقدمها الانتربولوجيا والسوسيولوجيا لما نقله الرحالة من مادة خام تصور دقائق الشعوب من عادات وديانات وآداب وتقاليد وحروب وأفراح، إضافة إلى علم الجغرافيا والطبونيمية الذي برع فيه رحالة المغرب والأندلس في وصف دقائق الأماكن وتضاريسها.؟

النزوع المغربي نحو الرحلة

تضافرت الطبيعة الجغرافية البعيدة مع المناوشة وحب التطلع للشخصية المغربية في نزوع مغربي شديد نحو الرحلة، غذته العاطفة الدينية القوية للمغاربة باعتبارها الشرط الضروري لاستكمال أركان الاسلام بالاتجاه نحو البيت العتيق. وما يفصح عن هذا الانجذاب المغربي القوي نحو الرحلة، ذلك العدد الهائل من الرحالة، والذي تخبرنا به كتب التراجم والبرامج والفهارس، وهو ما عبر عنه المقري بقوله: «إن حصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الاحاطة إلا علام الغيوب الشديد المحال، ولو أطلقنا عنان الأقلام في من عرفناه فقط من هؤلاء الأعلام، لطال الكتاب وكثر الكلام، ولكننا نذكر منهم لمعاً على وجه التوسط من غير إطناب داع إلى الاملال واختصار مؤد للملام»[٢].

نماذج من الرحالة المغاربة

لا تثنينا كثرة هؤلاء الرحالة عن ذكر بعضهم على سبيل المثال لا الحصر، منهم من اشتهر بالجغرافيا، كالبكري الأندلسي صاحب **معجم ما استعجم** و**المسالك والممالك**. وقد برع هذا العالم في العلوم الدينية والنباتية والجغرافية. ويوصّف كتاب **الطرق والممالك** بأنه كتاب الدروب»... فيه يحكي المؤلف عن المغرب، وإفريقيا وبلاد السودان. وقد اعتمد البكري في جمع المعلومات على أسلافه، لكن أعماله مثيرة للاهتمام، لأن الوصف الدقيق والسريع للمنطقة الممسوحة طوبونيمياً لا يمكن أن يصدر إلا عن شخص تجول في هذه الأصقاع، كما أن البكري يسهب بالتفاصيل في وصف القرى، ويعطينا تقديراً للمسافات فيما بينها»[٣].

كما أنتجت أسرة الحموديين التي توجهت إلى الأندلس من المغرب، والتي يصل نسبها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، رحالة وجغرافياً كبيراً هو أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني الادريسي (٤٩٣هـ/ ١١٠٠)، إذ سافر إلى تركيا، وهو في حداثة سنه، مروراً ببلدان البلقان. كما شملت رحلاته أيضا شمال إفريقيا وشبه الجزيرة

الإيبيرية وصقلية وأنكلترا وساحل فرنسا الأطلسي، وكتب كتابه الشهير **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** الذي اكتسب شهرة واسعة في أوروبا في القرنين السادس والسابع عشر، إذ ترجم في روما عام ١٥٩٢، وترجم إلى الإيطالية عام ١٦٠٠ ولم ينشر، وترجم إلى اللاتينية عام ١٦١٩ بجهود العالم الماروني غبريال سيونيتا Gabriel scionita?، ونشر[٤].

وفي الأندلس دائماً نلتقي برحالة آخر، هو ابن جبير الذي انطلق من غرناطة في التاسع عشر من شوال ٥٧٨ عبر مضيق جبل طارق إلى مدينة سبتة وركب البحر إلى الاسكندرية... وتركها براً، فقصد القاهرة، ومنها إلى قوص، ومنها إلى جدة مكملاً رحلته إلى مكة. وبعد إتمام الحج، توجه إلى الكوفة وبغداد والموصل وحلب ودمشق وعكا، ومن عكا إلى شمال إفريقيا، وصولاً إلى غرناطة. ويصف بعض المعاصرين كتابات ابن جبير بأنها تقارير صحافية من القرون الوسطى. وقد نشرت رحلات ابن جبير للمرة الأولى في ليدن عام ١٨٥٢، وترجمت مختارات منها إلى الفرنسية عام ١٨٤٦، وإلى الإيطالية عام ١٨٩٦[٥].

لا يفوتنا أن نقف مع رحالة آخر تعتبر حياته مثيرة لكثير من الجدل، فضلاً عن رحلاته الشيقة والمفيدة؛ إنه الحسن بن محمد الوزان الفاسي (٨٨٨-٩٥٧) «اجتمع له من الخصال العلمية والإنسانية ما جعل الغربيين المسيحيين يقدّرونه حق قدره، ويستفيدون من تأليفه في عصر النهضة، بل يعتمدونه كمصدر أساسي عن إفريقيا طوال العصر الحديث. ... وكان الوزان قد أشار إشارة عابرة إلى رحلات صحب فيها وهو صغير أباه، منها الداخلية، ومنها الخارجية زار أثناءها بلاد مصر والجزيرة العربية والعراق وفارس وأرمينيا والتتار...، أما الرحلات التي فصل القول فيها في وصف إفريقيا، فهي تسع شملت، إضافة إلى مناطق المغرب، بلاد السودان والحجاز والأستانة والبلاد لتونسية والليبية. وكان هذا العالم المغربي الذي ظل في رحلاته يجالس الفقهاء والقضاة في المدن والقرى يناظرهم ويناقشهم في نوازل فقهية وفتاوى دقيقة، إلى جانب موهبته الشعرية، قد سقط أسيراً لدى المسيحيين. لكن البابا ليون العاشر، من بابوات عصر النهضة، قد سر بهذا العالم المغربي، وساعده ذكاؤه على سرعة التأقلم مع البيئة المسيحية، مع ممارسته تقية دينية لإخفاء إسلامه مدة ثلاثين سنة قضاها في أسر إيطاليا. ويعد كتابه **وصف إفريقيا** زبدة أعماله ووثيقة تاريخية وجغرافية واجتماعية مهمة عن العصر والحضارة الاسلامية، والتطلعات المسيحية في عصر النهضة المسيحية التي شارك فيه الرحالة المغربي من حيث يريد ومن حيث لا يريد بتدريسه اللغة العربية للخاصة من رجال الكنيسة في روما ونابولي ولعامة الطلبة في مدرسة بولونيا الشهيرة، ويتمثل دوره في التواصل الحضاري أيضا في ما كتب من مؤلفات باللغة الإيطالية أو اللاتينية في التاريخ والجغرافيا واللغة[٦].

وعن الرحلة الحجازية، نقف مع العبدري، وهو من بلاد حاحة في المغرب الأقصى، وقد

صور في رحلته الموسومة (رحلة العبدري) تفاصيل رحلة الحاج المغربي من الخروج إلى الرجوع، مع تميزها عن باقي الرحلات بأنها ظلت رحلة برية تتحاشى ركوب البحر. ويصف العبدري في دقة متنامية محمل الكسوة الشريفة من مصر إلى مكة «وهي محمولة على جمل سبق تزيينه... كما يحدثنا العبدري عن الأفراح والألعاب وهيئة الموكب التي تشبه المهرجان، كما يتحفنا العبدري ببعض الاحصاءات والنكت المهمة، من قبيل أن أعداد الجمال في الموكب أحصيت في بعض الأعوام فوجدت ثمانين ألف راحلة دون الدواب[٧]. هذا الولع المغربي بالرحلة لا يمكن حصر رجاله في هذه الضائقة، وقد استخلص العلامة محمد الفاسي في تحقيقه وتعليقه على الاكسير في فكاك الأسير أنواع الرحلة وقسمها إلى الأقسام التالية: الرحلات الحجازية -الرسمية- السياسية- الدليلية- السياحية- الاستكشافية- العلمية- الخيالية- الأثرية- الزيارية- المقامية- الفهرستية- السفارية- العامة- الاستطلاعية.

ابن بطوطة عاشق النوع الانساني

ذلك هو الرحالة المغربي الشهير أبو عبد الله محمد بن عبد الله محمد اللواتي الطبخي المشهور بابن بطوطة. ولد سنة ٧٠٣هـ واهتم أبوه بتربيته، فدرس الفقه والأدب، ودعاه داعي الحج إلى البيت الحرام، فلباه، وخرج من بلده، وهو في الثانية والعشرين من عمره سنة ٧٢٥. عرج على كثير من المدن المصرية ثم قصد مكة، ورجع إلى وطنه، ولم يمض زمن يسير حتى قام برحلة ثانية إلى إسبانيا، ثم برحلة ثالثة دامت سنتين تجول خلالها في مجاهل إفريقية ثم عاد إلى بلاده[٨].

وما يهم في تقييدات رحلة ابن بطوطة أنها جاءت زاخرة بشتى الفوائد والمعطيات والإخبارات التي لا نجدها حتى في كتب التاريخ أو الجغرافيا أو الطبقات المتخصصة. ومن لطف الله بهذه الرحلة أن نبه السلطان أبو عنان المريني ابن بطوطة إلى تدوين رحلاته، فأملاها على كاتب السلطان محمد بن جزي الكلبي ضمن ما سماه **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**. ومن خلال هذه الرحلة نفسها، نتعرف إلى رحالة آخرين من المغرب لقيهم ابن بطوطة بمكة. إذ يقول: «وفي منتصف ذي القعدة وصل الأمير سيف الدين يلملك، وهو من الفضلاء، ووصل في صحبته جماعة من أهل طنجة بلدي حرسها الله، فمنهم: الفقيه أبو عبد الله بن عطاء الله، والفقيه أبو محمد عبيد الله الحضري والفقيه أبو عبد الله المرسي، وأبو العباس بن نافوت، وأبو الصبر أيوب الفخار، أحمد بن حكامه، ومن أهل القصر المجاز أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي أبي العباس ابن مخلوف ومن أهل القصر الكبير الفقيه أبو محمد بن مسلم وأبو إسحاق إبراهيم بن يحيى وولده»[٩]، بل إن ابن بطوطة كان يعثر أحيانا، أثناء تجواله في الآفاق المتباعدة، على مواطنيه في الصين والهند وفارس والشرق عامة ومصر

وبغداد... بل وفي جزر ديبة المهل أول ما يعرفه فيها هي قصة أبي البركات المغربي الذي كان سبب إسلام أهل هذه الجزر»[١٠]. ولم يكن ابن بطوطة سباقاً إلى هذا المضمار، بل سبقه إلى ذلك أبو حامد محمد بن عبد الرحيم المازني القيسي الغرناطي (ت ٥٦٥هـ) إذ زار مصر وسردينيا وصقلية وبغداد وإيران، وعبر بحر قزوين وخوارزم وهنغاريا إلى أن توفي بدمشق، وجمع تقييداته في عنوان **تحفة الألباب ونخبة الاعجاب** إضافة إلى أبي الحسن محمد بن جبير الكناني البلنسي الأندلسي (ت ٦١٤هـ).

إيران في رحلة ابن بطوطة

انتقل ابن بطوطة عبر المغرب الكبير ومصر وحتى شاطئ البحر الأحمر، إلا أنه عرج على دلتا النيل وفلسطين وسوريا قبل الوصول إلى الديار المقدسة، ومن الجزيرة العربية التحق بالعراق وحاضرتها بغداد ثم عبر إيران في كل الاتجاهات وقطع اليمن حتى خليج عدن ومنه سافر عبر البحر الأحمر وبحر عمان والمحيط الهندي[١١]. فخلال ٣٠ سنة من السفر قطع ١٢٠٠٠٠ كيلو متر، أي ما يقابل ٣ مرات محيط الأرض، وهو رقم خيالي وقتئذ[١٢].

دخل ابن بطوطة إيران أول مرة جنوباً من مدينة البصرة إلى عبادان وأصفهان، وكان وصوله إلى هذه المدينة بعد سنتين من خروجه من مدينة طنجة التي تركها سنة ٥٢٧... وسلك الطريق الذي لا يزال معروفاً حتى اليوم إلى مدينة شيراز، أوقفه سحر جمالها ومعاملة حكامها وترحاب أهلها، فأقام هناك مدة، وأمعن في وصف كل ما رآه مشيداً بذلك، وانتقل بعدها إلى كازروت فالزيدين والحويزاء ومنها دخل بغداد، ...لذلك فإن الوقت الذي استغرقته رحلته إلى إيران هذه المرة من أصفهان كان قصيراً[١٣]. ولم يغفل ابن بطوطة مشاهد المناطق المجاورة، فقد زار قبور شهداء الاسلام وعظمائه في البصرة، كما لا تخلو ملاحظاته من جغرافية وتاريخ، كما هي الحال في حديثه عن عمان التي اعتبر حينها أن أكثر بلادها في عمالة هرمز، علماً أن الدولة الهرمزية كانت هي المسيطرة على معظم بلدان الخليج بشاطئيه، كما يحدثنا أيضا عن الحاكمين ومناطق حكمهم، فعراق العرب يحكمه الشيخ حسن ابن عمت السلطان أبي سعيد، والموصل وديار بكر يحكمه السلطان إبراهيم شاه ابن ستيته، والسلطان أبو إسحاق تغلب على شيراز وأصفهان وفارس[١٤]، وبعد عبوره بحر فارس -حسب تعبيره- إلى عبادان، ومن عبادان ركب البحر إلى بلدة ماجول -وهي بندر معشور اليوم- ومنها رجع إلى الساحل فرحل براً إلى أرض اللور -وهي اليوم- لرستان -وقال إنها كورة واسعة بين خوزستان وأصبهان، فعبر «رامز» -وهي «رامهرمز» اليوم وغيرها من بلاد الأكراد حتى وصل مدينة تستر، وهي اليوم ششتر -وقال إنها آخر البسيط وأول الجبال...، ومن تستر رحل إلى اشتركان، واعتقد أنها توسركان -ثم فيروزان ثم نبلان، وأدام السير حتى وصل إلى

أصبهان أو أصفهان من عراق العجم، على حد تعبيره، ووصفها بأنها من كبار المدن وحسناها[١٥].

أما في المرة الثانية، فقد وصل إيران شمالاً، فزار أولاً تبريز وتوغل في الشمال حتى بلغ بلاد ما وراء النهر إلى أن وصل هراة ثم جام، ثم توجه شرقاً فزار طوس ومشهد وسرخس وزاده ونيسابور وبسطام، وانتقل من كل هذا حيث توجد الهند، ورجع ثالثة إلى إيران عند عودته من الصين سنة ٧٤٨هـ ماراً بهرمز حتى وصل شيراز مرة أخرى وبقي بها حتى ربيع الثاني من سنة ٧٤٨هـ ثم سار نحو أصفهان بعد غيبة عنها دامت إحدى وعشرين سنة[١٦].

من الفوائد الثقافية في رحلة ابن بطوطة تعلمه اللغة الفارسية، ومما يدل على ذلك قوله: «ووصلنا تلك الليلة إلى كاوية واسمها على مثال فاعلة من الكي، فنزلنا منها بزاوية أحد الاخية فكلمناه بالعربية فلم يفهم عنا وكلمنا بالتركية فلم نفهم عنه، فقال اطلبوا الفقيه، فإنه يعرف العربية، فأتى الفقيه فكلمنا بالفارسية فكلمناه بالعربية فلم يفهمها منا فقال للفتى، «إيشان عربي كهنه ميكويند ومن عربي نوميدانم»... ولم نفهم كلام الفقيه إذ ذاك لكنني حفظت لفظه، فلما تعلمت اللسان الفارسي فهمت مراده»[١٧].

كما أخبرنا عن نشوء دولة ببلاد الهند ينتسب مؤسسها إلى إيران، تلك هي دولة سلطان بلاد المعبر غياث الدين الدامغاني، ... وتكلم عن دولة سر بداران، وقال إن مقرهم كان أولاً بيهق ومركزهم بمشهد علي الرضا (ع)، وأنهم استولوا على سرخس وطوس ونيسابور وجام، وقد اشتد أمرهم وقويت شكوتهم، ولكنهم وطدوا دعائم العدل. وأطال في وصف السلطان أبي سعيد بهادر بن السلطان محمد خدا بنده سلطان العراقين وخراسان، فعرفنا بعض دقائق حياته الخاصة وأخلاقه وأسرته ونظام دولته وسعة ملكه، كما حدثنا عن أهل شيراز، معتبراً إياهم أهل صناعة... وصنع بعضهم الفؤوس من الفضة، وأوقدوا الشمع الكثير، وكانوا حين الحفر يلبسون أجمل ثيابهم، ويلبسون قوط الحرير على أوساطهم والسلطان يشاهد أفعالهم من منظر له»[١٨]، هذا عن وصفه لمشهد بناء إيوان كاريوان كسرى تلبية لرغبة أبي إسحاق بعد تغلبه على شيراز.

هذا عن بعض الصور الاجتماعية والجغرافية والحضارية من إيران. أما عن الحالة المذهبية، فيمكننا أن نستشف من رحلة ابن بطوطة أن البلاد كانت منقسمة بين التسنن والتشيع. ومن خلال الاشارات العابرة نعلم أن التشيع كان شديداً في المدن الآتية: مشهد الحسين، الحلة ،البحرين ، قم، كاشان، ساوة، أوة، طوس. أما المدن التي كانت على التسنن، فهي كالتالي: أصفهان، شيراز، بيهق، خراسان، سرخس، زاوة، جام، هراة، سمنان، يزد، خنج بال، بغداد، هرمز، نيسابور، خوارزم. كما يذكر لنا سبب إسلام التتر الذين تبعوا إسلام

ملكهم محمد خدا بنده على يد الفقيه جمال الدين بن مطهر الحلي(١٩).

كما لا تخلو مشاهداته للمشاهد الدينية من وصف فني باهر، وإفادات دقيقة كما هي الحال في وصفه مشهد الامام الرضا (ع) بقوله: «ثم سافرنا من الجام إلى مدينة طوس، وهي أكبر بلاد خراسان وأعظمها، بلد الامام الشهير بأبي حامد الغزالي رضي الله عنه، وبها قبره، ورحلنا منها إلى مدينة مشهد الرضا، وهو علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين، بن الحسين الشهيد، ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، وهي مدينة ضخمة كثيرة الفواكه والمياه والأرحاء «جمع رحى» الطاحنة، وكان بها الطاهر محمد شاه . والطاهر عندهم بمعنى النقيب عند أهل مصر، ...وكان بهذا البلد القاضي الشريف جلال الدين... والمشهد المكرم عليه قبة عظيمة في داخل زاوية، والناس اليوم يسمونه الحرم الشريف... وجميعها مليح البناء، مصنوع الحيطان بالقاشان، وعلى القبر دكانة خشب ـ أي صندوق ـ ملبسة بصفائح الفضة، وعليه قناديل فضة معلقة، وعتبة باب القبة فضة وعلى بابها ستر حرير مذهب، وهي مبسوطة بأنواع البسط، وإزاء هذا قبر هارون الرشيد». والشيء الجديد في كلام ابن بطوطة أنه كان هناك آنذاك ضريحان. أما الآن ومنذ قرون، فليس فيها إلا ضريح واحد للإمام الرضا (ع) على يسار الداخل من قبل الباب. وكان قبر هارون في وسط البقعة بناها ابنه المأمون على قبره... ثم محي أثر قبر هارون»(٢٠).

ظاهرة ابن بطوطة حاجة حضارية معاصرة ملحة

يبدو أن ابن بطوطة المغربي بوسائله العتيقة وبإرادته الصلبة يستفزنا في هذا الزمن المعاصر الذي تطورت فيه أساليب السياحة في الأرض تطوراً مذهلاً. لكننا قعدنا وبتقاعس كبير عما فعله ابن بطوطة الذي وهب حياته للتفكير والهجرة والمعرفة عبر السياحة الاسلامية وغير الاسلامية، وحاجة العالم المعاصر بشقه الاسلامي وغير الإسلامي في هذا الوقت الذي تتعالى نداءات حوار الحضارات والثقافات إلى ابن بطوطة باعتباره الممثل العملي والواقعي والديني لحوار الثقافات والحضارات حواراً معرفياً كانت أداته السياحة الدينية بداية وتجاوزت هذا البعد لتعانق السياحة الحضارية في أعماق التاريخ والجغرافيا والمعرفة، ولتحطم الحدود الوهمية التي تكبل العقل وتضيق الفكر، وتحاصر الجسد، حتى تعيد للانسان حريته المسؤولة، وتزيله من أغشية الانغلاق إلى رحابة الانفتاح والسلام.

المصادر:

(١) «وصف القدس في القرن الخامس الهجري» من رحلة ناصر خسرو قبادياني، تقديم وترجمة المرحوم: عبد اللطيف السعداني، ص: ٣٥٦ من مجلة **المناهل** العدد ٣٢ سنة ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية ـ الرباط.

(٢) **نفح الطيب**، ٢: ٥,

(٣) **الفكر العربي**، ع ٥١ سنة ٩ عدد حزيران/يونيو د. جرير أبي حيدر، ترجمة حسين عواد، ص: ١٠٣,

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٠٥,

(٥) **الفكر العربي**، المصدر نفسه، ص: ١٠٥,

(٦) **وصف إفريقيا**، الحسن بن محمد بن الوزان الفاسي، ج ١، ترجمة عن الفرنسية محمد حجي، محمد الأخضر، مطبعة وراقة البلاد، (الرباط: ١٩٨٠ـ ١٤٠٠)، بتصرف، صفحات (٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢).

(٧) **العبدري: رحلة العبدري المسماة بالرحلة المغربية** تحقيق محمد الفاسي، (الرباط: ١٩٦٨)، ص: ١٥٦.

(٨) **الأدب المغربي**، محمد بن تاويت، محمد الصادق عفيفي، (بيروت: دار الكتاب اللبناني ط. ١/ ١٩٦٠، ص: ٤١٢,

(٩) رحلة ابن بطوطة، ص: ٢٢٤,

(١٠) **أدب الرحلة بالمغرب في العصر المريني**، ج ١، الحسن الشاهدي، ص: ٥٢.

(١١) «**رحلة ابن بطوطة بلا خرائط**» (١٣٠٤/١٤٧٧) أحمد الغرباوي، **المناهل**، ع.٦٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ص: ٧٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص: ٧٧.

(١٣) «وجه إيران في رحلة ابن بطوطة»، عبد اللطيف السعداني، **مجلة كلية الآداب**، الرباط، ع ١، سنة ١، سنة ١٩٧٨، ص: ٨٤.

(١٤) **المناهل**، ع ٦٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ص: ٨٧.

(١٥) **المناهل**، ع ٦٠، (م.ن)، ص: ٩٩,

(١٦) **مجلة كلية الآداب** ـ الرباط، مصدر سابق، ص: ٨٤ـ ٨٥.

(١٧) **مجلة كلية الآداب**، مصدر سابق، ص: ٨٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص: ٨٩ـ ٩٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص: ٩٢.

(٢٠) **المناهل**، ع. ٦٠، مصدر سابق، ص:١٠٢.

د. مازن إسماعيل النعيمي*

الألفاظ الفارسية المعرّبة الخاصة باللباس و الفرش في معجم لسان العرب

أعجب العرب بلغتهم بشكل كبير وتفاخروا وتباهوا بها. وأنزل الله (عز وجل) معجزته الكبرى، القرآن الكريم، على رسوله الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتحدى اللغويين أن يأتوا بمثله، أو حتى بعشر سور أو واحدة منه ﴿وإن كنتم في ريب مما أنزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾، ﴿قل فأتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله﴾، ﴿قل فأتوا بعشر سور من مثله مفتريات﴾. وقد اهتمّ العرب بلغتهم منذ القدم. وقد ازداد اهتمامهم بها بفضل القرآن الكريم.

تعتبر اللغة العربية خلاصة تاريخ قديم ومتكامل للغة الإنسان في الشرق العربي، ومن أكمل صور البيان والتعبير في تاريخ اللغات كلها. فقد ترك الإسلام عنصرين مهمين في اللغة العربية، هما القرآن الكريم، كتاب الله (عزّ وجلّ) والحديث الشريف للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). وهناك أمر ثالث ألا وهو الحديث القدسيّ، يعني كلام الله عز وجلّ على لسان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بلغته وبيانه، خارج حدود الوحي المنزل في الكتاب.

من الواضح أن اللغة العربية تحوي آلاف الألفاظ، وهي نسبة كبيرة تفتقر إليها اللغات الأخرى. ومن السمات الرئيسة للغة العربية ما يسمى المترادفات، وهي أن الكلمة تدل على معنى واحد، لكن تدخل فيها تسميات عديدة. فمثلاً هناك للسيف أسماء عدة، كما هي الحال بالنسبة للأسد والجمل والخيل. ومن السمات الأخرى للغة العربية دلالة الألفاظ ويسمى المشترك اللفظي، وهو دلالة الكلمة على معانٍ عدة.

تحفل اللغة العربية بألفاظ من لغات أخرى، منها الفارسية، وهذا دليل على أن اللغة العربية تسير نحو التأثير والتأثر بلغات الأقوام الأخرى. فمثلما تتقبل من لغات أخرى ألفاظاً مختلفة

* أستاذ اللغة الفارسية وآدابها في جامعة أهل البيت ـ الأردن.

في مجالات متنوعة، فإنها تعطي ألفاظاً إلى تلك اللغات بحجم ما تستوعب وربما أكثر.

إن مفهوم المعرب عند العرب، هو كل الألفاظ الغريبة عن اللغة من ناحية جذورها وعدم اتفاقها مع الأوزان العربية، لكنهم استعملوها في لغتهم منذ القدم، فأصبحت لها أوزان عربية، فاشتُقت منها الأفعال والأسماء والصفات، وهناك مبادئ للتعريب:

- الانتقال: ما ينقله أحد أئمة وعلماء اللغة العربية؛

- انحرافها عن الأوزان العربية، مثل الإبريسم الذي لا يوجد له وزن بين الأسماء العربية؛

- الاسم الذي يبدأ بالنون والراء، مثل (نرجس) ؛

- الاسم الذي أخره الزاين بعد الدال، مثل (مهندز)؛

- الاسم الذي تجتمع فيه الصاد والجيم، مثل (صولجان و جصّ)؛

- الاسم الذي تجتمع فيه الجيم والقاف، مثل (منجنيق)؛

- الأسماء الرباعية التي تخلو من حروف الذلاقة، وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون.

شهدت الألفاظ المعربة تغييرات صوتية وصرفية ودلالية. لكن العرب تركوا بعض الألفاظ غير المعربة بحالتها الأصلية والقديمة. لذلك فإن البحث والتحقيق عن جذور الألفاظ المعربة، يعتبر من الدراسات اللغوية الصعبة والمعقدة، ويدخل البحث فيه في باب الدراسات المقارنة بين اللغات المختلفة. ويستند البحث فيه كذلك إلى نظرية المجال الدلالي، وهو أسلوب في علم الدلالة التركيبي الذي يوضح سُبل تحليل وتجزئة الدلالة للبنية اللغوية.

قمنا في هذا البحث المتواضع بإحصاء الألفاظ الخاصة باللباس والفرش في معجم لسان العرب لأبن منظور الافريقي، باعتباره أقدم وأهم معجم في اللغة العربية، وتم تأصيل اللفظة في أمهات المعاجم العربية والفارسية، وحسب قدمها، وتم بحث كونها فارسية الأصل أم من لغات أُخرى، لأن بعض الألفاظ التي أعتبرها العرب فارسية قد دخلت العربية من طريق الفرس، وكل هذا من أجل التوصل إلى الرأي السديد في هذا المجال إن شاء الله تعالى، لنكون أقرب للحقيقة.

أما الألفاظ التي تم إحصائها فهي: الإبريسم والاستبرق والافريز والباري والبلاس والتسخان والثرط والجداد والجلّة والجورّب والخرفيّ والخزرانق والدّخدار والدّخريص والدّرز والدّيباج والدّيوذ والسبيجة والسروال والشبارق والطراز والطيلسان والفدام والقهز والقوهيّ واللاّذ والمهرق والموزج والموقان والهميان واليلمق.

الإبريسم : قال صاحب لسان العرب إنها معربة. وقال الجوهري إنها عربت، وفيها ثلاث

لغات. وأضاف الزبيدي: إنه البرشم. وقال البعض إنه الخام، ومعرب إبريشم. وقال الفيروز آبادي إنه الإبر يشم أو معربه. وذكر الجواليقي أنه معرب أعجمي، وترجمته في العربية ما يرتفع للأعلى. ويقول أدي شير هو الحرير، ومعرب إبريشم. وقال عنها أبو الفتح الميداني إنها الإبريشم. وأضاف أبن خلف تبريزي: مخففة برشم ومعربة لإبريسم بفتح وضم السين. وهو معروف.

إن لفظة الإبريسم معربة عن إبريشم الفارسية، وقد نقلها العرب من الفارسية البهلوية.

الإستبرق: ذكر صاحب لسان العرب نقلاً عن الزجّاج أنه الديباج الغليظ والجميل، وأضاف أنها أعجمية، وأصلها الفارسي (إستفره)، أو أنه نوع غليظ من الحرير والإبريسم. وقال الجوهري: نوع من الديباج غليظ، واصلها(استبره). وأفاد الفيروز آبادي: هي الديباج الغليظ، ومعرب (استروه)، أو أنه الديباج المطرز بالذهب. وقال الزبيدي إن الإستبرق(بكسر الهمزة) هو الديباج الغليظ، فارسي معرب، وفي هذا اللفظ خلاف عند العرب. وقال الجواليقي عنها فارسية معربة، وأصلها (استفره). وقال الميداني إن الإستبرق هو الديباج الغليظ. وقال ابن خلف تبريزي إنها الغليظ والخشن. وقال دهخدا إن الإستبرك هو الديباج الغليظ والخشن. وأضاف شوشتري: هو الديباج السميك ، وكل قماش خيط بالذهب، وهي من جذر (ستبر) مع إضافة اللاحقة(ك).

نجد أن الإستبرق هو الحرير الغليظ أو المطرز بالذهب، وهي من ألفاظ القرآن الكريم (عاليهم ثياب سندس وإستبرق)، وهي فارسية معربة من (استبرك أو استبره).

الإفريز: قال صاحب لسان العرب إن معناها الطنف، واشتقوا منها لباس مفروز. وأضاف نقلاً عن أبي منصور أن الإفريز هو إفريز الحائط، معرب وليس له أصل في العربية. وقال الفيروز آبادي هو الحائط. وصرح أدي شير: اللباس المفروز الذي فيه (تطاريف). وقال عنه الأسدي الطوسي إنه الـ(بروز)، وهو نوع من الرداء يسمى العطف. أما ابن خلف تبريزي فيقول إنه البروز، وهو العطف عند العرب، وأصله فراويز.

نجد أن الإفريز أو الفريز عند العرب طنف الحائط، وقد أستعمل في تزيين الثياب، وهو معرب(بروز) بالباء الفارسية المثلثة (أو فراز)، لأن أصل الكلمة في اللغة الفارسية هو طنف الحائط الذي يصد المطر أو للزينة، استعارها العرب من اللغة البهلويةAfraz، وقد استعملت في الشعر العربي حيث قال أبو فراس:

بُسط الديباج قد فُرزت أطرافها بفرواز خضر

البوري، البورية، البورياء و الباري: قال صاحب لسان العرب إنها فارسية معربة، وقالوا إنه الحصير المنسوج من القصب. وقال الأصمعي بوريا بالفارسية، أما في العربية

باري وبوري. وقال الجوهري هو الحصير المنسوج من القصب. وذكر الفيروز آبادي أنه الحصير المنسوج، معرب. ويقول الجواليقي إن ابن قتيبة قال: البوريا في الفارسية، أما في العربية فيقال (الباري و البورياء)، وقد فسرها على أنها الحصير المنسوج. وقال أدي شير معرب بوريا وذكر أبو الفتح الميداني أن (الباري والبوري) هو البورياء. وقال دهخدا إن (باري) معرب بوري، وهو الحصير المنسوج. وذكر خان صاحب مولوي أن بوريا لفظ فارسي(أسم مذكر) ويعني الحصير، والحصير الصغير.

نجد أن البوري والبورية تعريب لبوريا الفارسية، وهو الحصير المنسوج من القصب، وجاءت في الحديث(كان لا يرى بأساً بالصلاة على البوري)، وقد أستعمله العرب في الشعر. إذ قال العجّاج في وصفه لكناس الثور(كالخص إذا جللّه الباريّ).

البلاس: قال صاحب لسان العرب إنه المسح جمعه البلس. وأضاف ابن منظور نقلاً عن أبي عبيدة أنه من الألفاظ التي دخلت العربية من كلام الفرس، وقد سماها العرب البلاس، ومن دعاء العرب ما يقولون (أرانيك الله على البلس). وذكر الفيروز آبادي أنه على وزن سحاب وهو (المسح). وأضاف الجوهري على ذلك أن البلاس شيء كالقصب معروف في اليمن، وهو فارسي معرب. وقال الجواليقي نقلاً عن أبي عبيد إنها دخلت العربية من كلام الفرس، وهو نوع من الغطاء من الشعر. وذكر أدي شير أن المسح معرب بلاس. وأكد الميداني أن المسح هو رداء الرهبان. وقال إمام شوشتري إنه فرش صوفي. أما في الأدب الفارسي، فإن لغة البلاس(بالباء المثلثة) تعني القماش الرخيص الواسع، يستعمله المتصوفة والزهاد. وقال أبن خلف تبريزي لباس يرتديه الصوفية، ومعرب بلاس.

نجد أن البلاس هو المسح، فرش أو غطاء من الصوف، معرب من البلاس (بالباء المثلثة) الفارسية، استعمله العرب في أشعارهم. فقد أنشد الراجز لزوجته:

أن لايكن شيخك ذا غراس   فهو عظيم الكيس والبلاس

التسّخان: قال صاحب لسان العرب إن حمزة الأصفهاني قال في كتاب الموازنة إن التسخان معرب تشكن، وهو من أسماء أغطية الرأس يرتديه العلماء ورجال الدين خاصة. وقال الفيروز آبادي إنه شيء كالطيلسان، وليس له واحد، أو واحده التسخن. وأكد الزبيدي نقلاً عن أبن دريد أنه معرب تشكن. وقال الميداني إن التساخين هي نوع من النعل، الجرموق. وأكد ذلك سعيد نفيسي أيضاً. وقال دهخدا إن التساخين معرب تشكن.

مما مر شرحه نجد أن التسخان معرب تشكن الفارسية. ويعتبره بعض من العرب نوعاً من الرداء خاص بالعلماء كالطيلسان، ويعتبره آخرون نوعاً من النعل طويل الساق، وهذا هو الأصح، وقد جاء في الحديث: (أنه عليه السلام أوصاهم أن يمسحوا على المشاوذ

والتساخين).

الثّرط: قال صاحب لسان العرب إن الثرط شيء يستعمله الرهبان، ويقال له في الفارسية شريس، ولم يذكره النظر بن شميل ولم يعرفه أبو الغوث. وسماه الفيروز آبادي الثلط والحمق، وهو الشريس الذي يستعمله الأساقفة. وذكر الزّبيدي أنه سريش الرهبان، وجاء في كتب الطب على شكل أشراس. وقال دهخدا إن الثرط ظاهرياً معرب سريش، وهو سريش السرّاجين والإسكافيين، وهذا ما أكده نفيسي في معجمه.

نجد أن الثرط هو سريش الرهبان، وهو نوع من الدواء، وبعد البحث عن هذه اللفظة لم نجدها فارسية، كما ورد عند صاحب لسان العرب.

الجُدّاد: قال صاحب لسان العرب إن الجداد هي اللباس القديم المتهرئ، معربة كداد الفارسية. وقال الفيروز آبادي إن الجداد يعني صرام النخيل. وقال الزبيدي والجوهري إنها معرب كداد الفارسية. وأفاد الجواليقي أنها تعني الخيوط الرفيعة المجعدة أو بساط صغير، وهي في اللغة النبطية (كداد). وقال دهخدا اللباس القديم الممزق، معرب كراد. وأضاف إمام شوشتري على ذلك بأن الجداد اللباس المقطع.

نجد أن الجّداد هو اللباس القديم المقطع، وهو معرب كداد (بالكاف الفارسية)، وهي ليست نبطية كما ذكر الجواليقي.

الجُلاهق: قال صاحب لسان العرب إنه البندق، واخذوا منه قوس الجلاهق، وأصلها بالفارسية (كله). وأكد الفيروز آبادي أنه البندق الذي يرمى، وأصله بالفارسية جلة الحائك، وهذا ما نص عليه رافائيل اليسوعي أيضا. وقال الميداني إن الجلاهق هو جلّة القوس. وقال دهخدا عقدة الحبل ومعربها جلاهق. وصرح نوبهار أنها جلّة القطن المعدة للنسج ومعربها جلاهق.

نجد أن الجلاهق فارسية معربة من كله (بالكاف الفارسية)، وتعني عقدة الحبل عند الفرس.

الجورب: قال صاحب لسان العرب إن الجورب لفافة الساق، معرب، وفي الفارسية كورب. وقال الجوهري، معرب. وأكد ذلك الفيروز آبادي أيضاً. وقال الزبيدي إن أصلها كوربا. وقال عنها الجواليقي فارسية معربة. وقال القاضي الأحمد نكري إن الجورب نوع من غطاء الساق يصنع من القطن أو الصوف أو الجلد. وأكد الميداني على أن الجورب هو لُفافة الساق. وقال أبن خلف تبريزي إن كورب (بالكاف الفارسية) «بضم الأول وفتح الثالث»، ساق قصير صوفي، يلبس شتاء تحت الحذاء والنعل، ومعربه جورب.

نجد أن الجورب المعروف فارسي معرب كورب (بالكاف الفارسية)، مثلما وردت في لهجة

شوشتر Juraf، وخوان ساري Gurra، إذ يجب التذكير هنا أننا لم نجد لـ(كوربا) جذراً في المصادر الفارسية. استعملت في الشعر العربي. إذ قال الشاعر:

وماء ولق أنضجت كده رأسه   وتركته ذفرا كريح الجورب

الخرفيّ: قال صاحب لسان العرب إن الخرفي هو الجلبان والخلّر، نوع من اللباس. وقال أبو حنيفة إنه فارسي. وقال الفيروز آبادي إن الخرفي معرب خربا. وأفاد الإمام الرازي أن (العيش المفخرج) يعني الواسع والحسن. وقال أدي شير عنه أيضا هو الجلبان ومعرب خربا. وهذا ما ذكره رافائيل اليسوعي أيضاً. وأكد دهخدا أنها معرب (خربا) «بالباء الفارسية المثلثة» وهي حبة الخلّر. وهذا ما ذهب إليه نفيسي أيضاً، وأكد أنها فارسية معربة.

بعد بحث هذه اللفظة في المصادر الفارسية، وجدنا أنها معربة من خربا ، وهي حبة الخلّر.

الخزرانق: قال صاحب لسان العرب نوع من اللباس ، فارسي. وقال الفيروز آبادي لباس أو ألبسة بيضاء اللون. وأكد الزبيدي أن الجوهري لم يذكرها ، ولكن أبن عباد قال: هو لباس أو نوع من اللباس ، فارسي معرب. وقال الجواليقي نوع من اللباس الأبيض وادعوا أنها فارسية معربة. وذكر ابن خلف تبريزي أن الخاز نوع من اللباس مصنوع من الكتان الجميل والغليظ، وهذا ما أكده دهخدا أيضاً. وذكر إمام شوشتري أنه نوع من القماش، وأن اللفظة مركبة من الأسم(خزران) واللاحقة(ك).

نستنتج مما مرّ ذكره أن الخزرانق لباس أبيض من الكتان، فارسي معرب خزرانك (بالكاف الفارسية). كذلك فإن خزران مدينة على بحر الخزر ينسب إليها هذا النوع من القماش.

الدّيابوذ: قال صاحب لسان العرب، نوع من اللباس ينسج من اللحمة، وربما جمع ديبوذ على وزن فيعول. وقال أبو عبيد: إن صلها الفارسي دوبوذ ، وأضاف ربما عربوها بالذال، وهذا ما أكده الجوهري أيضاً. وقال الزبيدي فارسية معربة من دوبود. وأكد الجواليقي وأدي شير أنه نوع من اللباس ، جمع ديبوذ. قال دهخدا إن الدوبوذ نوع من القماش. وأفاد إمام شوشتري القماش الذي يُنسج من اللحى.

نجد أن الديابوذ جمع ديبوذ، وهو قماش يحاك من اللحى، مركبة من (دو) و(بود) «بالباء الفارسية المثلثة» وبينهما ألف الجمع، وقد وردت في الشعر العربي، يقول الأعشى في وصف الثور:

عليه ديابوذ تسربل تحته   أرندج إسكاف يخالط عظما

الدّخدار: قال صاحب لسان العرب اللباس الأبيض، وهي بالفارسية تخت دار. وأكد ذلك

الجوهري وقال إنها معربة ولم يشر إلى جذرها. وأضاف الفيروز آبادي قماش أسود أو أبيض، معرب تختار. وقال الجواليقي هو نوع من القماش. وقال أدي شير و رافائيل اليسوعي إنها تعني القماش الأسود أو الأبيض، وأصلها الفارسي دختار، يعني صاحب الحسن والجمال. أما ابن خلف تبريزي فيقول هو الفرش الأسود أو الأبيض الذي يغطى به السرير. ويقول البعض إنه معرب تخت دار، وهو لباس النوم أيضاً. وأفاد دهخدا ونوبهار أنه قماش أسود أو أبيض وأصله الفارسي تخت داري.

نجد أن معنى الدّخدار هو القماش الأبيض ونوع من الفرش معرب تخت دار الفارسية، وهذا هو الصحيح لأن عرش الملك كان يغطى به سابقاً. وقد أنشد الشاعر الكميت يصف السحاب: تجلو البوارق عنه صفح دخدار.

الدّخريص: قال صاحب لسان العرب نقلاً عن أبي منصور، سمعت عن اللغويين أنهم يقولون إن (الدخريص) معرب وأصله فارسي، ومعناه(البنيقة واللبنة والسبجة والسعيدة). وقال الفيروز آبادي: (التخريص و التخريصة و الدخريص) معرب تيريز. وأفاد الزبيدي أنها لباس أو درع، وقال نقلاً عن الأزهري إن الدخريص معرب. وأكد الجواليقي أنه القماش والجوشن، وقال نقلاً عن ابن دريد في الجمهرة (١/٣٢٣) فارسي معرب. أما الإمام الرازي فيقول إنها واحد(دخاريص) وهو نوع من اللباس. وقال الميداني أنها التيريز. وأكد دهخدا على أنها معرب تيريز، تيريج. وقال إمام شوشتري هو القماش القصير.

نجد أن الدخريص هو البنيقة، فارسي معرب تيريز، وهي مركبة من (تخت) و(ريج، ريز، ريس) وهي جذر فعل الحياكة، استعملها العرب في شعرهم، فقد أنشد الأعشى يقول:

قوافي أمثالا بوسعهن حلدة   كما زدت في عرض القميص الدخارصا

الدُّرز: قال صاحب لسان العرب وأحد الدروز، قماش وأمثاله، فارسي معرب، والدرز هو بنيقة اللباس. وقال الجوهري فارسي معرب. وأضاف أدي شير أنها فارسية محضة ، وتعني طول اللباس إذا رُفعت أذياله إلى الأعلى. وقال ابن خلف تبريزي ثقب الثوب الذي يُخاط. وأكد إمام شوشتري أنه الخط الذي يربط مقطعي قماش تخاط مع بعضها ، وهي مستعملة بالعربي.

نجد أن الدرز هو الثوب أو ثقبه المخاط، معرب ذات الكلمة الفارسية، شكل هذه الكلمة في لغة الآفستا Deares، وتعني القماش. وجاء في موسوعة(وفق)أن كلمة درز تأتي مقابل Halhzeفي علم البيئة، ويعني الخطوط التي تربط تجزئين أو عضوين مع بعضهما، كخيوط صفار البيض.

الدّند: قال صاحب لسان العرب إنه بنيقة ولبنة الثوب. وقال الإمام الرازي الدند واحد

دنان، وهي الحبات. وأكد أدي شير أن هذه اللغة فارسية ، وهي الخروع الصيني والمشهور بحب السلاطين وحب الخطا. لكن أبن خلف تبريزي نص على أنها آلة النساج، وهي خشبة مسننة بعرض القماش وتمر عبرها خيوط النسيج. وأضاف دهخدا هو الخروع الصيني. وقال نوبهار هي آلة النساجين. وصرح إمام شوشتري أنها أسم نبات يسمى الحب الصيني والحب الهندي.

ذكرت المراجع والمصادر أنها الحب الصيني. وذكر البعض الآخر أنها خشبة النساج المسننة التي تمر عبرها الخيوط، وأسنانه في الفارسية تسمى الدند، لذلك نشك أن حاشية الثوب المسننة عند العرب قد شُبهت بهذه الآلة.

الديباج: أكد صاحب لسان العرب أنه نوع من القماش، مولدة. وجاء في الحديث ذكر الديباج، الأقمشة الحديدية، فارسية معربة. وقال الجوهري إنها معربة ولم يشر لجذرها. وأفاد مرتضى الزبيدي أن أبي عبيد قال في المصنف نقلاً عن الكسائي: الديوان والديباج كلام مولّد، وهو نوع من القماش. وقال اللبلبي: نوع من القماش الملوّن. وقال كراع في المجرد: الديباج من القماش، فارسي معرب ، وهو الديبا. وقالوا إن أصله ديبا، أما في شفاء الغليل فإن الديباج معرب ديوباف، ونعني به حياكة الجنّ. وأفاد الثعالبي أنه من القماش لحائه من الحرير. وجاء في دائرة المعارف الإسلامية، نسيج من حرير مختلف، والديباج فارسي معرب من ديبا وديباه. وذكرها التهانوي على شكل فعل(تدبيج)، وقال عنه مأخوذ عن الديباج. وقال أبن خلف تبريزي إن وجه اشتقاقها ليس قطعياً، في الفارسية ديباه، ديبه وديباجه، وديوان من ذات الجذر، معربها ديباج. ونص الميداني أنها الديبا الضيق. وقال دهخدا قماش من الحرير الملوّن ومعربه ديباج.

مما مر شرحه نجد أن الديباج قماش من الحرير اللطيف الملوّن المنسوج بالذهب أحياناً، معرب ديبا أو ديبه، وقد أخذها العرب من اللغة البهلويةDepak.

السبيجة: قال صاحب لسان العرب، ثوب، فارسي معرب، وقال نقلاً عن ابن السكيت (السبيج والسبيجة) يعني (البقير)، وأصلها الفارسي(شبي) وهي بمعنى الثوب، وهذا ما صرح به الجوهري أيضاً. وقال الزبيدي إن السبيجة هي الجوشن عرضه بعرض ذراع، قصير بطول الشبر، ترتديه ربات البيوت. وقال الجواليقي نقلاً عن ابن السكيت، أصلها الفارسي شبي. وأفاد أدي شير أنها ثوب أبيض. وقال الميداني إنها الشبي. وذكر أبن خلف تبريزي أنها مركبة من (شب) إضافة لـ(ي) النسبة، نوع من الثياب. وقال دهخدا قماش من الصوف الأسود(شمالجه) «بالجيم الفارسية المثلثة»، وعربوها إلى سبيج.

نستنتج مما سبق أن السبيجة، معرب شبي أو شمالجه الفارسيتين، وهي مركبة من

(شب) وتعني الليل، و(ى) النسبة، وتعني ليلي، وكل لباس يرتدى ليلاً، وقد أخذها العرب من اللغة البهلويةShapik، وتلفظ في الفارسية الحديثة(شبه) . استعملها العرب في شعرهم، إذ أنشد حميد بن ثور قائلاً:

أن سليمى واضح أبدانها لينة الأبدان من تحت السبج

السروال: قال صاحب لسان العرب إنها ليست عربية محضة، فارسية. وقد أورد هذا القول الجوهري والفيروز آبادي أيضاً. لم يشر الجواليقي لجذر الكلمة. وقال أدي شير إن (سراويل وسربال) لباس، معرب شروال وأصلها سربال. وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنها معربة وأصلها الفارسي شلوار، وفي الفارسية القديمة زروار. وأكد الميداني أنها الثوب. وقال ابن خلف تبريزي هو سروال قصير الساق. وقال خان صاحب مولوي إن السروال فارسي(اسم مذكر).

نجد أن السروال معرب شلوار وشروال الفارسيتين، وهو رداء للرجال والنساء على حد سواء، وهذه اللفظة مركبة من (شل) وتعني الركبة، و(وار) لاحقة النسبة. وقد استعملها الشاعر قيس بن عبادة قائلاً:

أردت كيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود

الشبارق والشمارق: قال صاحب لسان العرب نقلاً عن اللحياني إن الشبرقة قطعة من القماش، فارسي معرب. وقال الجوهري معرب، وأضاف نقلاً عن ابن السكيت، وهي ما سموه الناس بشبارج. وقال الفيروز آبادي إن (الشمارق والشماريق والشمرق) قماش أو قطعة منه. وأكد الجواليقي أنه ما يسميه الفرس بيشباره. وقال رافائيل اليسوعي أن لباس الشبارق يعني المقطع. وأكد دهخدا ن الفرس يسمونه بيشباره (بالباء الفارسية المثلثة). وقال نوبهار، الحلوى المعروفة التي يسميها أهلنا النزك. أما إمام شوشتري فيقول(شبارق وشبارقات) هو اللحم المفروم المعد سلفاً للشواء، وتطلق أيضا على قطع القماش.

نلاحظ أن الشبارق معرب بيشباره(بالباء الفارسية المثلثة)، وهي مركبة من (بيش) وتعني السابق و (باره) بمعنى قطعة، واستعملها العرب في شعرهم، حيث أنشد أمرؤ القيس يقول:

فأدركته يأخذن بالساق والنسا كما شبرق الولدان ثوب المقدسي

الطراز: قال صاحب لسان العرب نقلاً عن اللحياني، اللباس الذي ينسج للملوك ، وقالوا معرب وأصله الفارسي التقدير المستوي. ونص على ذلك الفيروز آبادي والزبيدي أيضاً. وقال أدي شير، بنيقة الثوب، معرب تراز. وأضاف الثعالبي أن التراز فارسي. وقال ابن خلف تبريزي هو الحبل وخيط الحرير. وأفاد بهرام فره وشي، الحرير أو قماش من الحرير. وقال إمام شوشتري هو اللباس الخاص بعمال الدولة. وبعد بحث هذه الكلمة وجدنا أن الطراز هو

بنيقة الثوب، ونوع من اللباس الخاص بالملوك وعمال الدولة، استعارها العرب من اللغة البهلويةTarazo.

الطيلسان: قال صاحب لسان العرب، نوع من اللباس، وأضاف نقلاً عن الأصمعي: الطيلسان ليس بعربي، وقال أصلها فارسي، يعني تالشان. وقال الجوهري إنها واحد الطيالس، فارسية معربة، وهذا ما ذهب إليه الفيروز آبادي أيضاً. وأضاف الجواليقي أن هذه اللفظة أعجمية معربة، وفُسرت في المعيار على أنها اللباس الذي يوضع على الكتف. وقال أدي شير لباس مدوّر أخضر اللون ليس له أسفل، ولحمته من الصوف، وهو من لباس العجم ومعرب تالشان. وأكد الميداني أنه الطيلسان الأخضر ويقال الأسود أيضاً. ويقول ابن خلف تبريزي إنه الرداء والفوطة، يرتديه العرب والخطباء على أكتافهم.

نجد أن الطيلسان معرب تالشان الفارسية، وهو رداء أخضر أو اسود يرتديه العلماء والخطباء. كما أن تالشان مدينة من توابع جيلان الإيرانية، ويسمى لباس أهلها الرسمي تالشاته، وربما أشتق الاسم من ذلك، استعملها العرب في أشعارهم، أنشد ثعلب قائلاً:

كلهم مبتكر لشانه كأعم لحييه بطيلسانه

ألفدامّ: قال صاحب لسان العرب إن الفدام شيء يربطه العجم على أفواههم عند السقي. وأورد الفيروز آبادي المعنى نفسه. وقال الإمام الرازي، مصفاة الإبريق. وأفاد الميداني أنه رباط الفم. وقال دهخدا رباط الفم الذي يضعه عبدة النار والعجم وقت شرب الماء. وأكد ذلك نفيسي أيضاً.

نجد أن الفدام رباط الفم الخاص بعبدة النار والعجم، وأصله الفارسي بدام(بالباء الفارسية المثلثة)، وقد استعارها العرب من اللغة البهلويةPadam، وقد وردت في الحديث (أنكم مدعوون يوم القيامة مفدّمة أفواهكم).

القهز والقهزيّ: قال صاحب لسان العرب، نوع من اللباس الصوفيّ، وأضاف نقلاً عن أبن سيده، اللباس الصوفي، مثل المرعزي المخلوط بالحرير، وقالوا هو الحرير، وأصلها بالفارسية كهزانه. وقال الفيروز آبادي لباس صوفي أحمر اللون كالمرعزي مخلوط بالحرير. وقال الجواليقي نقلاً عن ابن هلال أعجمي معرب. ونقل دهخدا عن معجم البلدان أنه قماش كالمرعزي مخلوط بالحرير. وقال دهخدا في مكان آخر إن أصلها في الفارسية كهزانه. ونص إمام شوشتري ، قماش من الحرير مخلوط بالقطن الأبيض أو الأحمر.

نجد إذاً أن القهز معرب كهزانه الفارسية، وهي شكل أخر للفظة الحرير، والمستعملة في العربية أيضا، الشكل الفارسي للفظة(كزيج) «بالزاي الفارسية المثلثة» وتعني الحرير الرخيص، وقد وردت في الشعر العربي. أنشد الراجز قائلاً:

كان لون القهز في خصورها والقبطريّ البيض في تأزيزها

القوهيّ: قال صاحب لسان العرب، نوع من اللباس الأبيض، فارسي، وهذا ما نص عليه الفيروز آبادي والزبيدي أيضاً. وقال الجواليقي نوع من اللباس الأبيض، هذه اللفظة ليست عربية. وأفاد دهخدا بأنها صفة نسبية، والثوب القوهي نوع من اللباس الأبيض، وهذا ما أكده نفيسي أيضاً. أما إمام شوشتري فيقول، القماش القوهي نوع من الكتان، أشتهر في القرون الوسطى.

نجد أن القوهي فارسي معرب، وهو نوع من قماش الكتان، وردت هذه اللفظة في كتب الجغرافية العربية، واستعملت في الشعر العربي. قال ابن بري:

سوّدت فلم أملك سوادي وتحته قميص من القوهي بيض بنائقه

اللاّذ: يقول صاحب لسان العرب إن اللاذ نوع من قماش الحرير ينسج في الصين، واحده(لاذة)، وأضاف أن العرب والأعاجم يسمونه لاذة، و(ملاوذ) تعني(المآزر). وقال الفيروز آبادي نوع من اللباس من الحرير الأحمر الصيني. وأكد أدي شير أن فارسيتها لاد. وقال ابن خلف تبريزي إن اللاّد هو الديباج اللطيف والحسن. وأفاد الأسدي الطوسي هو الديباج الأحمر والناعم.

نلاحظ أن اللاّذ معرب لاد الفارسية، نوع من الحرير الصيني، وردت في الشعر الفارسي بشكل لاد:

انكشت بر رويش همانند بلورست بولاد بر كردن او همجون لاد است

المهرق: قال صاحب لسان العرب الحرير الأبيض. وقال الجواليقي، إنها (المهارق) وواحدها(مهرق) فارسية معربة، وقالوا إنها قطع القماش المصقولة والمنقوش عليها، وأصلها مهر وأفاد رافائيل اليسوعي، نسيج من الحرير الأبيض المصمغ المصقول، وأضاف الميدني، المختوم. وأكد ابن خلف تبريزي أنه المهره(الختم)، ختم الورق، ختم ونقش القماش، ومعربها مهرق.

بعد البحث وجدنا أن المهرق معرب(مهره) الفارسية، وقد وردت في الشعر العربي، أنشد الشاعر حسان:

كم للمنازل من شهر وأحوال لآل أسماء مثل المهرق البالي

الموزج: قال صاحب لسان العرب إن الموزج يعني(الخف)، وهو نوع من الأحذية، فارسي معرب، وأضاف ، قال سيبويه: الموزج معرب، وأصله الفارسي موزه[٢٢٠]. وقال الجوهري إن الموزه فارسية. وهذا ما صرح به الفيروز آبادي وأدي شير أيضاً. وقال الميداني، الموزه. وصرح ابن خلف تبريزي، المزه معروف، ويقال إنها بالتركية جكمه «بالجيم الفارسية».

نجد أن الموزج معرب(موزه) الفارسية، وهو نوع من الأحذية طويلة الساق، تبدل الهاء غير الملفوظة الفارسية عند العرب إلى(جيم). أخذ العرب هذه اللفظة من اللغة البهلويةMuk، وهو الحذاء الذي كان يرتديه المقاتلون الفرس والأتراك قديماً، واستعملها العرب في أشعارهم، حيث قال الشاعر أبن شميل:

وأغتبق الماء القراح وأنطوى　　　إذا الماء أمسى للمزلج ذا طعم

الموقان و الموق: قال صاحب لسان العرب، ما يلبس فوق الحذاء، فارسي معرب، وهذا ما صرح به الجوهري و الزبيدي أيضاً. وقال الجواليقي، نوع من الأحذية السميكة يلبس على الساق. أما الميداني فيقول إنه لفافة الساق. وأكد ذلك نفيسي وسعيد بور أيضاً.

نجد أن الموق والموقان، معرب موزه وموك الفارسيتين، وهو لُفافة الساق التي تلبس فوق الحذاء، وقد ضمنها الشاعر العربي نمر بن تولب في شعر:

فترى النعاج به تمشي خلفه　　　مشي العباديين في الأمواق

الهميان: قال صاحب لسان العرب، القطعة، وبالكسر الحزام الذي تجمع فيه النفقة، لفظة دخيلة معربة. وأكد ذلك الفيروز آبادي أيضاً وقال الزبيدي، حزام من الجلد المدبوغ على شكل كيس لجمع النفقة، وأضاف نقلاً عن الأزهري أن الهميان دخيل معرب. وقال أدي شير إن أصلها بالفارسية هميان. وأضاف الجواليقي نقلاً عن ابن دريد في الجمهرة (٣/ ١٨٢) أحسبه فارسي معرب. وقال أبن خلف تبريزي، كيس طويل يعلق على الخصر، ويقال له بالعربية صرّة. وقد أورد دهخدا المعنى نفسه. وقال نوبهار ، كيس كبير للذهب والفضة يعلق على الخصر.

نلاحظ أن الهميان كيس يعلق على الخصر لجمع النفقة والذهب والفضة، ويستعمل كحزام أيضا، تلفظ هذه الكلمة في خوزستان بشكل هنبون، وجاءت بصيغة الجمع في كلام النعمان يوم نهاوند:(تعاهدوا هميانكم في أحقيكم وأشاعكم في نعالكم).

اليَلمق: قال صاحب لسان العرب، هو القباء، فارسي معرب. وهذا ما ذهب إليه الفيروز آبادي أيضاً. وقال أدي شير ، معرب يلمه. ونص رافائيل اليسوعي أنه كم الثوب المصنوع من القطن، كان يلبسه التتر. وقال الميداني، القباء. وذهب أبن خلف تبريزي إلى أنه يلمه و القباء و الثوب، معرب يلمه، وهذا ما صرح به دهخدا أيضاً.

نستنتج مما تقدم ذكره أن اليلمق معرب(يلمه) الفارسية، الهاء غير الملفوظة في اللغة الفارسية تبدل في التعريب إلى قاف أو جيم. وردت في الشعر العربي، حيث أنشد الشاعر ذو الرمة في وصف الثور الوحشي:

تجلو البوارق عن مجرنثم لهق　　　كأنه متقبيّ يلمق عزب

المراجع:

لسان العرب، الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبن منظور الأفريقي المصري، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥)- ١٣٧٤هـ.

جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، (بيروت: منشورات مؤسسة الأهلي للمطبوعات الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٥).

دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي و أحمد الشنتاوي وآخرون، جمادي الثانية، ١٣٥٢هـ- أكتوبر ١٩٣٣.

دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م، مكتبة الأنجلو المصرية، تاريخ الطبع مجهول.

كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣.

كتاب فقه اللغة وسر العربية، الإمام أبن منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة الطبع مجهولة.

الآلة والأداة وما يتبعهما من الملابس والمرافق والهنات، معروف الرصافي، تحقيق وتعليق عبد الحميد الرشودي، وزارة الثقافة والإعلام، (الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠).

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي،دار إحياء الكتب العربية، الجزء الأول، سنة الطبع مجهولة.

المخصص، أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الفكر، سنة الطبع مجهولة.

مجمل اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤.

معجم الألفاظ الفارسية المعربة، أدي شير، مكتبة لبنان، ١٩٨٠.

المعرب، الجواليقي، مطبعة دار الكتب، سنة الطبع مجهولة.

معجم متن اللغة، العلامة اللغوي الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠.

المرجع في اللغة العربية، نحوها وصرفها، علي رضا، دار الفكر، ١٩٥١.

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، بيروت ١٩٧٩م، عن طبعة القاهرة،١٩٥٦.

مختار الصحاح، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تصحيح سميرة خلف الموالي، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت-لبنان.

القاموس المحيط، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق مركز التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧.

الاشتقاق، أبو بكر بن محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي، مصر، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٨هـ-١٩٥٨.

تاج العروس، الإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦.

التعريفات، العلامة الجرجاني، مؤسسة الرسالة، سنة الطبع مجهولة.

غرائب اللغة العربية، الأب رافائيل نخلة اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت-لبنان.

المراجع:

المصادر الفارسية :

فرهنك آصفيه، خان صاحب مولوي سيد أحمد دهلوي، نشتل أكاديمي(٩) أنصاري مارليت، ١٩٣٤-١٨٤٦ ش.

فرهنك بهلوي، دكتر بهرام فره وشي، انتشارات بنياد فرهنك إيران، تأريخ جاي نامعلوم.

برهان قاطع، ابن خلف تبريزي، بسرمايه شركت طبع كتاب، ارديبهشت، ١٣٦٧ هـ ش.

فرهنك وازهاي فارسي در زبان عربي، إمام شوشتري، تهران، تير ماه، ١٣٤٧ هـ ش .

لغت فرس أسدي ، أسدي طوسي، بكوشش محمد دبير سياقى، از انتشارات كتابخانهء طوسي، تهران ارديبهشت، ١٢٣٦ خورشيدي.

لغت نامه، علي اكبر دهخدا، ابو اسعد، تهران سال ١٢٢٥ خورشيدي.

فرهنك نوبهار، محمد علي تبريزي خياباني، مطبعه، الكتريك مشرق، كتابخانه، نوبهار فيضي، ١٣٠٨-١٣٢٨ شمسي.

فرهنك نوين، سيد مصطفى طباطبائي، انتشارات كتابفروشى جابخانه، اسلاميه، جاب دوم، تهران، ١٣٥٤ شمسي.

فرهنك نفيسي، دكتر علي اكبر نفيسي، انتشارات بنيلد فرهنك إيران، تهران، ١٣١٧، شركت جاب رنكين.

فرهنك عامه، فتوت نامه، سلطانين مولانا حسين واعظ كاشفي سبزواري، باهتمام محمد جعفر محبوب، انتشارات بنياد فرهنك إيران، بائيز، ١٣٥٠.

فرهنك عميد، حسن عميد، جاب هشتم، سازمان انتشارات جاويدان، ١٩/ ١/ ٠٤٧

فرهنك فارسي خرد، م، سعيدي بور آذين فر، انتشارات خرد از انتشارات كتابفروشي فخر رازي، تاريخ جاب نا معلوم.

تاريخ زبان فارسي، دكتر برويز ناتل خانلر، انتشارات بنياد فرهنك إيران، سال ١٣٥٢.

سبك شناسي، محمد تقي بهار ملك الشعراء، سال ١٢٣٧ شمسي، مؤسسه، جاب وانتشارات أمير كبير.

السامي في الأسامي، أبو الفتح احمد بن حمد الميداني، انتشارات بنياد فرهنك إيران، عكس نسخه، مكتوب بسال ٦٠١ هـ ق.

فرهنك استنكاس، ق. استنكاس، ٢٣/ ١٢/ ١٥٣٥ ، شركت سهامي انتشارات خوارزمي، تاريخ جاب نا معلوم.

فرهنك يكجلدي، سليمان حييم، كتابفروشي يهودا، بروخين بسران، تهران، ١٣٥٨.

المصادر التركية :

المعجم التركي العربي، عبد اللطيف بندر أوغلو، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٣م- ١٤٠٦ هـ.

المجال الدلالي، الدكتور علي ازوين، مجلة **آفاق عربية**، العدد الأول، كانون الثاني، ١٩٩٢ .

آية ٢٣، **سورة البقرة**.

الزهر للسيوطي، الجزء الأول، ص ٢٧٠ ، دار إحياء الكتب العربية، تاريخ الطبع مفقود.

تاج العروس، مرتضى الزبيدي، الجزء الثامن ، ص ٤٤، المطبعة الخيرية في مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦ هـ.

معجم نوبهار، نوبهار، الجزء الثاني، ص ٧١٠ .

المراجع:

جـامع العـلوم في اصطلاحـات الـفنون، القــاضي الأحـمــد نكري، ص ٤١٩ ، مــؤســســة العلمي للمطبوعات، بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـ١٩٧٥ .

مختار الصحاح، الإمام الرازي، ص ١٣٥ ، المركز العربي للثقافة والنشر والعلوم ، ١٩٧٤ .

فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، ص ٣١٤ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

دائرة المعارف الإسلامية، الجزء التاسع، ص ٣٥٦ ، جمادي الثانية، ١٣٥٢ هـ ـأكتوبر١٩٣٣.

كشاف اصطلاحـات الفنون، مـحـمـد علي فـاروقي التـهـانوي، ص ٣٤٨ ، تحقيق لطفي عبد البديع، ١٣٥٢ هـ ـ١٩٣٣.

المعجم الـبهلوي، الدكتور بهرام فره وشـي، ص ٤٩٢ ، أنتشارات بنياد فرهنك إيران، تاريخ الطبع مجهول.

لغت فرس أسدي، الأسدي الطوسي، ص ٤٥ ، تحقيق سعيد دبيرستاني، نشريات مكتبة الطوسي، طهران، أرديبهشت ماه ١٣٣٦ خورشيدي.

□□□ قراءات

لمحة حول انتشار الكتاب في إيران كماً وكيفاً

يمكن القول إن حال انتشار الكتاب في إيران في هذه السنة هي كما كانت عليه في العام الماضي. وقد أشرت إلى الخصوصيات الأساسية في الكتب الصادرة في الأعوام السابقة. وسأحاول الآن الإشارة باختصار إلى أهم تلك الخصائص لمن لم يطلعوا عليها في الأعوام الماضية.

- إن الرقم الأساسي للكتب الصادرة كان مختصاً بكتب الاختبارات وحل المسائل والكتب المساعدة للكتب المدرسية، ومن نافلة القول أن مثل هذه الكتب تتناول المواضيع العلمية في الغالب. أما في المواضيع الأخرى، كاللغة العربية والتاريخ والعلوم الاجتماعية، فتوجد أيضاً كمية من الكتب.

- ثمة كمية من الكتب طبعت مرة ثانية، وأشير إليها بأنها (طبعة أولى). فقد ينشر أحدهم كتاباً، ثم يجدد طبعه ناشر آخر ويضع عليه علامة (الطبعة الأولى). أضف إلى ذلك أن كثيراً من دواوين الشعر الفارسي القديم جدد طبعها تحت عنوان (الطبعة الأولى) من دون أن تشتمل على تحقيق جديد أو تصحيح ومن دون أي فارق بين النسخ في طبعاتها القديمة والحديثة.

ثمة نكتة أخرى هي أن كثيراً من الكتب العربية أو الانكليزية تجدد طباعتها بطريقة (الافست). ومن الطريف أنه يشار إليها على أنها (الطبعة الأولى).

بناء على ما تقدم، فإن الحساب الصحيح للكتب الجديدة هو أقل بكثير مما يذكر. نعم يمكن حساب هذه الكتب من وجهة النظر المادية (طبعة أولى). أما من حيث المحتوى، فلا ينبغي أن تعد (طبعة أولى).

- في ميدان الكتب العلمية المحضة، تغلب عليها كتب حل المسائل العلمية والاختبارية. أما البقية فهي الكتب الجامعية والمدرسية. أما كتب العلوم التي تتجه لتثقيف العموم، فقلما نجدها

لقلة الراغبين في مثلها من قراء اللغة الفارسية.

- في خصوص بعض الكتب، توجد فروقات بارزة في الانتشار بين سنة وأخرى. فمثلاً، أعداد الكتب المتعلقة بالشأن الديني المنشورة عام ١٣٨١ هـ.ش قد انخفضت إلى ٣٨١ مجلداً، ولكنها قفزت عام ١٣٨٢ هـ.ش إلى ١٠٣٩ عنواناً، وكذلك كتب الأطفال التي بلغت عام ١٣٨٠ هـ.ش. ١٤٩٩ عنواناً، ولكنها نقصت ٣,٨٠ عناوين في عام ١٣٨١.

- أخيراً، إن إحدى أهم الفروقات بين أنواع الكتب الصادرة هو أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في انتشار كتب العوام، وهذه الظاهرة، وإن تكن عامة في معظم البلاد وتختص بجزء مهم من المنشورات، فإن الملاحظ أن سوق الكتاب الرائج قبل الثورة وربما إلى عشر سنوات أو خمس عشرة سنة بعد الثورة كان يتجه إلى المثقفين. ولكن هذه الحال انقلبت تماماً في السنوات الأخيرة. فثمة كتب كثيرة منتشرة في مواضيع، كالتفاؤل والعلوم الغريبة والأشعار والقصص العالمية.

يسمع المتخصصون والقراء الجادون أنه يطبع من كل سنة أكثر من ثلاثين ألف كتاب. ولكنهم إذا راجعوا المكتبات، فإنهم لا يرون فيها كتباً كثيرة ويقلقون لأن توزيع الكتب لا يتم بطريقة صحيحة، وما يرغبون في اقتنائه من الكتب لا يصل إلى أيديهم. صحيح أن توزيع الكتاب تعتريه بعض الثغرات. ولكن هذه الأرقام الكبيرة تدعو إلى توقعات لا تنطبق مع الواقع. وعلة ذلك هو أن حجم الانتاج كبير. ولكن الكتب القيمة بينها ليست كثيرة وغير متوافرة.

منذ سنوات عدة رصدت جهات غير حكومية عدة جوائز للروايات والقصص القصيرة الفارسية وللشعر. وتبين بنتيجة التحكيم الدقيق أن ما عرض منها ليس فيها ما هو قيم إلا القليل. ويحتمل أن تكون الحال هكذا في أكثر الميادين.

إلى ذلك صدر نحو ٩٠٠ كتاب في موضوع الحاسوب. وهي بشكل أساسي تنحو ناحية الإرشاد والتعليم، وبعضها طبع أكثر من مرة.

أما في مجال دوائر المعارف، فلا يوجد فيها أثر جديد، وما يوجد منها فهي كتب ذات معلومات عمومية. وقد انقضى على تأليف دائرة المعارف الفارسية العمومية بالمفهوم الواقعي لكلمة دائرة معارف أكثر من خمسين سنة. وقد مرت أربعون سنة على طبع المجلد الأول منها. وقد نفدت طبعتها منذ مدة طويلة، ولكن لحسن الحظ في السنوات الثلاث الماضية جدد طبعها مرات عدة.

وفي موضوع علم النفس صدر ١٨٠ كتاباً. وثمة كتاب تفسير الأحلام باسم ابن سيرين طبع أكثر من خمسين مرة في السنة الجارية من جانب عدد كبير من دور النشر وتحت عناوين مختلفة.

وفي باب علم النفس لعموم القراء لمساعدتهم في إزالة مشاكلهم المتعددة، صدر أكثر من ٢٥٠ كتاباً.

أما حول اللغة الإنكليزية، فقد صدر ١٦٠٠عنوان، معظمها كتب مدرسية وتعليمية، ومنها عدد ملفت عبارة عن تجديد طبع كتب أجنبية. وبعد ذلك نرى في ميدان اللغة العربية ٤٠٠ عنوان. أما بقية العناوين، وتعدادها نحو ٥٠٠ عنوان، فتشمل اللغات الأخرى إلى جانب اللغة الفارسية.

من بين المواضيع التي صدرت حولها نسبة كبيرة من الكتب في السنوات الأخيرة موضوع الطبخ. فقد أصدرت دور النشر ١٦٠ كتاباً في ما يتعلق بالمطبخ الإيراني والإفرنجي إلى صناعة الحلويات... والكعك. واللافت أن بعضاً من هذه الكتب طبعت في مدن إيرانية مختلفة، مثل أصفهان وقم ومشهد وهمدان... وقد طبع كتاب الطبخ في إيران لفروغ نجاتي ثلاث مرات حتى وصل إلى الطبعة ٥٧.

أما في ميدان الأدب الفارسي، فقد صدر نحو ٢٦٠ كتاباً من الشعر المذهبي والأخلاقي والعرفاني. وبلغ عدد الكتب التي تتناول الشعر الحديث وكتب النقد والتحقيق ١١٠٠ عنوان، ووصلت القصص ونقد القصص الى حدود ٩٨٠ عنواناً.

وفي موضوع تاريخ إيران، فقد صدر نحو ٤٠٠ كتاب، وحول الثورة الإسلامية نحو٥٠٠كتاب. وبلغ عدد كتب التاريخ المحلي ١٧٠ كتاباً.

وإني أقترح على مؤلفي فهارس دور النشر للعام المقبل. ما يلي: إن فهارس الكتب تعني النخبة من المتخصصين وأصحاب المكتبات. وهؤلاء إنما يبحثون عما هو جديد من الكتب. وليس من السهل العثور على غرضهم ضمن الفهارس الضخمة بالحروف الصغيرة. لذا، أقترح أن يشار في آخر الفهرس بجدول يتضمن عناوين الكتب التي تطبع للمرة الأولى وأقعاً كما سبق توضيحه. بكلمة أخرى، إن وضع أسفل كل مجموعة من الكتب حسب الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب المطبوعة للمرة الأولى وشرح مختصر لمضمونها. وليس من الضروري أن يدرج في هذه الجداول الكتب المدرسية المساعدة، أو الكتب المنقولة من لغة أجنبية.

فرخ أمير مزيار

المحققون المعاصرون في إيران ستة أجزاء

مرت التحقيقات الأدبية التاريخية في إيران خلال القرن الأخير بتطورات مختلفة. ففي أواخر عهد القاجار، وبعد اتصال المحققين الإيرانيين بالأساليب الأوروبية في مجال تحقيق التراث، بدأ عهد جديد من التحقيق في علوم الآداب والتاريخ. وغدت كتب التراث المتضمنة شرح أحوال كبار الأدباء، والتي لا تتوفر فيها أساليب التحقيق الأوروبية، عرضة للنقد الشديد. ونرى اليوم في ايران انتشاراً للتحقيق والبحث في مجالات الثقافة، مع توجه المحققين لمراعاة المعايير العلمية والاستفادة من المصادر الموثوقة وتفادي تأثير الآراء المسبقة الشخصية.

من المهم اطلاع المحققين المحدثين على ما تركه الجيل الرائد سابقاً، والذي يعد أحد العوامل المؤثرة في بلوغ الثقافة الإيرانية درجة عالية. إذ إن أذهانهم وعقائدهم حول ذلك الجيل ومعيشتهم وأساليب تحقيقهم وتدقيقهم خلال المئة سنة الأخيرة، قد اهتزت وانقطعت بسبب نقص المراجع التي يمكن أن تنير الطريق أمامهم. ومن هنا فقد حرموا من الاطلاع على أهم المعارف في الثقافة والأدب.

المحققون المعاصرون في إيران ج ١ المقدمة

يعدّ كتاب **المحققون المعاصرون في إيران** الذي بلغ المجلد السادس، من أبرز المساعي المبذولة في إنارة طريق معرفة أكابر رجال الأدب والثقافة والتاريخ في المئة سنة الماضية.

يبدأ المجلد الأول بالحديث عن العلامة محمد عبد الوهاب القزويني، ثم محمد علي فروعتي، وسيد حسن تقى زاده وعبد العظيم قريب وعلي أكبر دهخدا، وأحمد بهمنيار. وقد صدر هذا المجلد في ١٣٧٨هـ.ش، ثم جدد طبعه في ١٣٨٢ هـ.ش، مع فهارس جديدة تشتمل على أسماء رجالات كثيرين وردت أسماؤهم خلال البحث، إضافة إلى المؤسسات والكتب والمنشورات

والاصطلاحات الخاصة.

أما المجلد الثاني، فيتناول شرح أعمال وأحوال كل من ابراهيم پور داود ومحمد تقي بهار (أبو الشعراء) وذبيح بهروز، وعلي أصغر حكمت. أما المجلد الثالث فيتحدث عن الدكتور قاسم غني وصادق رضا زاده شفق وغلام رضا رشيد ياسمي شارحاً سيرتهم وآثارهم.

ويختص المجلد الرابع بالحديث عن الدكتور سعيد نفيسي وأحمد كسروي. ويتناول المجلد الخامس أحوال وآثار كل من عباس إقبال آشتياني وبديع الزمان فروزانفر.

ويقتصر المجلد السادس على شخصية وحياة وآثار صادق هدايت. وخطة المؤلف في المجلدات الخمس الأولى هي أن يشرع بالحديث عن سيرة وخصائص الأعلام المشار إليهم، ثم يعرض نماذج من آثارهم، ثم يفهرس تلك الآثار.

بناء على مقدمة المؤلف في المجلدات المختلفة، تم ترتيب الحديث عن الأعلام المذكورين بحسب تواريخ ولادتهم، وأحياناً لا يلتزم المؤلف بهذا النهج، ربما لاعتبارات فنية وتزيينية للمجلدات المذكورة. فمثلاً، نرى أن أحمد كسروي المولود سنة ١٢٦٩ ش كان ينبغي الحديث عنه في المجلد الثاني تبعاً لتاريخ ولادته. إلا أن المؤلف يؤخره إلى المجلد الرابع، بينما يتحدث عن كل من ذبيح بهروز (١٢٦٩) ثم يشرح حال علي أصغر حكمت (١٢٧١ ش) وقاسم غني (١٢٧١ ش) ورضا زاده شفق (١٢٧١ش) ورشيد ياسمي (١٢٧٣ش).

خلال تصفح الكتاب المذكور، يلاحظ أن بعض الأعلام الكبار أغفل المؤلف ذكرهم تماماً، ولم يشر إليهم، من أمثال شيخ آقابزرگتهراني، ودكتور محمود أفشار وسيد جلال الدين تهراني (المولود سنة ١٢٧٣ش) وسيد محمد فرزان (المولود سنة ١٢٧٣ش) ومحمد تقي مدرس رضوي (المولود سنة ١٢٧٤ش) والعلامة جلال الدين همايي (المولود سنة ١٢٧٨ش) والدكتور عبد الرسول خيام پور (١٢٧٧ش) ولطفعلي صورتگر (١٢٧٩ش) ومحيط طباطبائي (١٢٨٠) ونصر الله فلسفي (١٢٨٠ش) ومجتبى مينوي (١٢٨٢ش) والدكتور غلامحسين مصاحب (١٢٨٩ش) وجلال الدين محدث أرموي (١٣٢٣ش) هـ قمري.

يمكن أن يقال إن المؤلف ربما أرجأ الحديث عن هؤلاء الأعلام إلى المجلدات الآتية. ولكن المؤلف أشار إلى أنه لم يصرف النظر عن ذكر بعض الأعلام لسبب ما، بل إن نقص المصادر لديه كان السبب الذي حال بينه وبين الحديث عنهم، وأنه سيتدارك ما فاته في المجلدات الآتية.

ترجع أهمية الكتاب لما بذله مؤلفه من جهد كبير، وفيما استفاده من المصادر المتعددة التي رجع إليها في كل موضوع. كما أن المؤلف عرض مختلف الآراء ووجهات النظر.

يدل هذا الاعتماد على المراجع المتعددة أن المؤلف لم يكتف بالمطبوع فقط من الكتب



والمقالات، بل اعتمد أيضاً على الأحاديث الشفهية، واستنبط منها ما يتعلق بالمحققين (لاحظ ما ورد عن ذلك من ترجمة العلامة نروزانفر - ج٤، ص٢٤٧).

وحيثما وصل المؤلف إلى مطلب يخص أحد الرجال، سواء في الكتب أو المناسبات أو الوقائع والمؤسسات أو مراكز التحقيق... فإنه يذكره بعدما يوضح ما يحتاج إلى إيضاح مضافاً إلى ما ورد في المصادر المذكورة، مما يزيد في الفائدة المتوخاة. كما أن ايراد نماذج مختصرة من آثار الأعلام المذكورين تزيد من محاسن الكتاب.

إن عرض جميع خصائص الرجال وطرائق حياتهم العلمية يجعل القارئ يعيش معهم ويحلق معهم في أجوائهم. فمثلاً ما فعله العلامة القزويني مع أحد ضباط الجيش الكبار الذي تكلم بكلمة خطأ في حضوره، فما كان منه إلا أن دعاه بكل أدب لمغادرة المكان. وكذلك عدم قبوله أن يدرّس في الجامعة كي لا يكون سبباً في اعوجاج أسلوب الدخول للجامعة للآخرين فيكون ذريعة لكل من هبّ ودبّ في دخول ملاك أساتذة الجامعة. وكذلك العلامة فروزانفر الذي كان يقول ما يعرف ويمتنع عن الكلام في ما لا يعرف: إنها دروس عملية مأخوذة من حياة هؤلاء الأكابر.

ويمكن اعتبار مثل الأحوال الجزئية ذات علاقة بطبائع المحققين الشخصية، سواء كانت إيجاباً أو سلباً. ومثال ذلك ما ورد على لسان سعيد نفيسي حول أحمد كسروي: «في توليد المفردات غير هيّاب، وكان يقول أشياء لم يسبق إليها، وهي غير مطابقة لموازين اللغة الفارسية، وكان غافلاً عن نكتة مهمة جداً وهي أن اللغة ميراث الأجداد الذين صاغوها. وليس في كل وقت يجوز أن تصنع قواعد اللغة. ومن جهة أخرى فما قاله في حق الشاعر سعدي وحافظ والتصوف والتشيع لم يكن في مصلحة إيران، بل أقول بصراحة إنه كان مغرضاً في ما ذكر. وهو لم يطالع آثار تولستوي وأناتول فرانس وقد عاب عليهم أشياء غير صحيحة...». ما نقله هنا عن كسروي لم يمنعه في بعض الموارد أن ينصفه في آثاره الأخرى. فمثلاً نظرية كسروي حول أسماء المدن والقرى في إيران هكذا يوردها: «أسماء الأماكن العامرة أكثرها متوارث من العهد القديم، وقد حرّفت خلال العصور وتبدلت أشكالها، ولا يمكن تفسير معانيها حسب مفاهيمنا اللغوية في أيامنا، وهذا الأمر رائج اليوم. وهو خطأ فادح».

على أي حال، ذكر رأيه في نظرية كسروي بصراحة، إذ لا يمكن الوصول إلى وجه تسميتها وتطور ذلك، وهذا يدل على انصافه والدقة العلمية لكسروي من جهة أخرى. وميزة كسروي في باب معين لا تعني التغاضي عن أخطائه وانحرافاته في العديد من آثاره. ثم إن المؤلف في بيان أحوال المحققين، بعدما فرغ من خصائصهم السياسية وميولهم الأخلاقية، لم يغفل عن بيان مقامهم وتأثيرهم في التحقيقات المعاصرة، مستفيداً من المصادر المتنوعة،

وأوضح كل تفاصيل أفكارهم وآثارهم. إلا أن القارئ لا يستطيع أن يعرف من أين حصل المؤلف بدقة على تلك المقتطفات من آثار المؤلفين، (وهو في غالب ما ينقله سواء في المتن أو الحاشية لا يذكر مصدره الذي نقل منه). ولعل وجود التمايز بين المطالب المنقولة من المصادر وما كتبه المؤلف نفسه يسهل على القارئ الأمر. وربما كانت عدم الدقة في ذلك سبباً في مثل هذا الاعتراض.

خصص المؤلف المجلد الأخير (السادس) للحديث عن صادق هدايت. وقد بلغ عدد صفحاته ١١٧٧ صفحة، وهو أكبر من المجلدات السابقة. وأسلوب المؤلف مختلف أيضاً في هذا المجلد عما سبقه.

في الفصل الأول تحدث عن أخلاق وطباع هدايت. وقد رجع المؤلف إلى معظم المصادر التي تناولت سيرته، وصوره لنا بشكل واضح ودقيق. وفي الفصل الثاني تحدث عنه ككاتب في أبعاده المتنوعة، وبتأثره وتأثيره في الإخرين. قصصه القصيرة وروايته: بوف كور، وتحليلها. وزنده بگور ورحلاته، وكتابته المسرحية، ورسومه، والموسيقى والشعر والترجمات وتحقيقاته العلمية حول الثقافة الشعبية، وآثاره في مجال النقد والتحقيق.

رغم أن مقام هدايت في ميدان التحقيق باهت نسبة إلى آثاره الروائية، فإن اعتباره من جملة المحققين في هذا الكتاب يبدو غريباً إلى حد ما، خاصة إذا ما رأينا من اغفال كثير من المحققين، رغم الإشارة إلى أسمائهم عرضاً. إلا أن المعلومات المعروضة في هذا المجلد متنوعة ومفيدة جداً.

وفي الفصل الثالث من الكتاب يتناول المؤلف سيرة هدايت وعلاقاته بالآخرين ثم انتحاره. وقد أورد المؤلف آراء كثيرين من الأشخاص المهمين حول حياة هدايت، ونظراً لتعدد المراجع والمصادر، فإن هذا القسم من الكتاب جدير بالقراءة فعلاً.

وفي خاتمة الكتاب عرض المؤلف نماذج من آثار هدايت، ثم فهرساً لها ملحقاً بمتن الكتاب. وقد سعى المؤلف أكثر من أي شيء في بيان ملاحظاته المفصلة التي استوعبت ٦٠٠ صفحة من هذا المجلد؛ هذه الإيضاحات حيناً ترافقها تفاصيل، وحيناً لا ارتباط لها بأصل الموضوع، ففيها معلومات مفيدة جداً للقارئ. وكمثال على ذلك شرحه لحال محمد يروين گفابادي، وبزرگ علوي وانجوي شيرازي وعلي جواهر كلام وأحمد شاملو وهوشنگ گلشيري وصبحي مهتدي وتقي رفعت ومصطفى رحيمي وزين العابدين رهنما.

كما عرّف مذاهب الفوضوية، (اكسير سيونيسم) والسريالية، (الفوريسم) والاشتراكية الماركسية... ومن جملة الحواشي في المجلد السادس من كتاب (المحققون المعاصرون في إيران) هي أكثر فائدة من بعض ما جاء في دائرة المعارف الثقافية والأدبية. وما أورد المؤلف في

نهاية الكتاب من بيان دال على مدى الجهد المبذول فيه. وسيساعد فهرس الأعلام القارئ في اكتشاف البحث الذي يريده بسهولة.

على أي حال، إن المجلد السادس كتاب أكثر دقة وانسجاماً من المجلدات السابقة. ويمكن اعتبار هذه المجموعة أثراً موثوقاً بالغ الأهمية في باب التحقيقات الإيرانية المعاصرة. وثمة أمل ورجاء في أن تحتوي المجلدات التالية على شرح أحوال عدد من المحققين الآخرين الذين كان يفترض ذكرهم في المجلدات الأولى بأسلوب مثمر وأكثر انسجاماً، ما يجعل هذه المجلدات مصدراً مهماً حول التحقيقات المعاصرة في متناول المهتمين.

هوشنك اتحاد

وقائع إيرانية ـ عربية (حزيران/يونيو ـ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

وقائع إيرانية/ عربية

حزيران/يونيو . أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

● إيران . الإمارات

- انتهت أمس «أزمة القوارب» بين دولة الإمارات وإيران بتبادل الإفراج عن البحارة وقوارب الصيد التي كان كل منهما يحتجزها منذ الشهر الماضي.

وأعلنت دولة الإمارات أنها أفرجت عن قارب صيد إيراني وطاقمه بعدما احتجزته بالقرب من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فيما أطلقت إيران ستة قوارب صيد إماراتية ونحو عشرين من بحارتها احتجزتهم في منتصف حزيران رداً على احتجاز زورقها.

(الحياة، ٢/٧/٢٠٠٤)

● إيران . العراق

- أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أمس أن إيران ستتعاون مع الحكومة الانتقالية العراقية الجديدة التي شكلت الثلاثاء الماضي. وقال للصحافيين «بالطبع سنواصل تعاوننا مع الحكومة الحالية كما كان عليه مع مجلس الحكم السابق».

وأكد أن إيران «تدعم موقف المرجع الشيعي آية الله السيد علي السيستاني في شأن الحكومة الجديدة». وأضاف أنه «ليس من حق إيران ولا الولايات المتحدة الأميركية التدخل في شؤون العراق الداخلية، وأن الإدارة الأميركية كانت مخطئة عندما تصورت أن الشعب العراقي يمكن أن يقبل بالديموقراطية المفروضة من الخارج».

(الحياة، ٧/٦/٢٠٠٤)

- أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أمس أنها ستقدم لائحة اتهامات ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين بشأن الحرب التي شنها على إيران عام ١٩٨٠، والتي استخدمت قواته فيها الأسلحة الكيماوية.

وقال الناطق باسم الوزارة حميد رضا آصفي إن «إحدى جرائم صدام هي الهجوم على إيران ومقتل إيرانيين واستخدام أسلحة كيماوية. لقد حضرنا شكوى سترفع إلى المحكمة». وأضاف «طلبنا من العراقيين تفسير أسباب عدم إدراج الهجوم على إيران بين التهم الموجهة ضده، رغم إشارة القاضي إلى أن هذه القضية ستبحث في وقت لاحق». ودعا المحكمة الخاصة بمحاكمة صدام إلى «العمل بشفافية».

(الحياة، ٥/٧/٢٠٠٤)

- وصف رئيس مجلس صيانة الدستور في إيران الشيخ أحمد جنتي البريطانيين بأنهم «شياطين»، داعياً العراقيين إلى الابتعاد عنهم وعن الأميركيين.

وقال جنتي في خطبة الجمعة في طهران أمس «على العراقيين أن يحذروا من الوجود البريطاني»، محذراً من أن البريطانيين «مدربون جيداً ويتمتعون بخبرة طويلة في فن إثارة الشقاق».

وعلى وقع هتافات المصلين «الموت لأميركا وانكلترا وإسرائيل، دعا جنتي الحكومة العراقية إلى الابتعاد عن الأميركيين، مشيراً إلى أنه «سيتحتم على الأميركيين عاجلاً أم آجلاً الرحيل عن العراق. وإذا ما أرادت الحكومة الانتقالية أن تكون شعبية، عليها أن تبتعد عن الولايات المتحدة أكثر كل يوم».

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/١٧)

- حمل وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان بعنف على إيران أمس، واصفاً إياها بأنها «العدو الأول» لبلاده.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن الشعلان قوله إن إيران هي «العدو الأول للعراق» و «تتدخل لقتل الديموقراطية» في بلاده. واتهم طهران بدعم «الإرهاب والسعي إلى إدخال أعداء إلى العراق». وأضاف أن إيران «سيطرت على مراكز حدودية (عراقية)، وأرسلت جواسيس ومخربين، واخترقت الحكومة الجديدة، بما في ذلك وزارة الدفاع. وأشار إلى أن عدداً من الأشخاص قاتلوا في أفغانستان اعتقلوا في العراق «اعترفوا بأنهم تلقوا مساعدات من قوات الأمن الإيرانية».

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/٢٧)

- سعت طهران وبغداد أمس إلى تطويق المواقف المتشددة التي أطلقها وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان والتي اعتبر فيها إيران «العدو الأول للعراق».

وقال الناطق باسم الحكومة الإيرانية عبدالله رمضان زاده إن كلام الشعلان «يتناقض مع الرسائل الرسمية التي نتلقاها من بغداد ومع تصريحات رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي. وأضاف أن الحكومة الإيرانية لا تعتبر أن ما قيل يعكس الموقف الرسمي للحكومة العراقية. وأشار إلى أنه «رغم الجرح الذي تسبب به النظام السابق، فقد عملت الأمة والحكومة الإيرانيتان ما بوسعهما لمساعدة الشعب العراقي»، مؤكداً أن بلاده تدعم مسيرة الأمن والاستقرار في العراق «لأن أمن العراق من أمن إيران». وشدد على «دعم طهران مسيرة الديموقراطية في العراق، بما في ذلك اجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن وعودة السيادة كاملة إلى الشعب العراقي».

وفي بغداد، وصف وكيل وزارة الخارجية العراقية حامد البياتي العلاقات مع إيران بأنها جيدة. وقال «إن إيران دولة جارة وقدمت المساعدة إلى العراق طوال السنوات الماضية للتخلص من نظام صدام حسين». واعتبر أن «تصريحات الشعلان لا تمثل موقف الحكومة العراقية». وذكر بأن «إيران كانت السباقة إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية الجديدة ونعتبر علاقتنا معها جيدة».

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/٢٨)

- جدد وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان أمس هجومه على طهران التي قال إنها «تسعى إلى تخريب العراق وتركيبته السكانية ومسخ شخصيته الوطنية».

وأضاف الشعلان في حديث لصحيفة «الأنباء» الكويتية «نحن في طور التكوين وبلد خرج لتوه من الحرب ويحتاج إلى البناء وشعبنا يعاني الأمرين من العوز والفقر... وبعض الجيران لم يكترثوا بهذا الجانب، بل صبوا على النار زيتاً، وهذا ما دفعنا إلى أن نقول الحق ولدينا اثباتات كثيرة لهذا الجانب». وأكد رداً على سؤال عما إذا كان يقصد إيران «نعم هي إيران... أقول إيران وأقول إيران، وإيران».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/٥)

- أعلنت مجموعة مسلحة تطلق على نفسها اسم «الجيش الإسلامي في العراق» أمس أنها خطفت ديبلوماسياً إيرانياً في كربلاء لتورطه في إثارة الطائفية وممارسة أعمال خارج نطاق عمله الديبلوماسي. وحذرت إيران من «التدخل السافر في شؤون العراق الداخلية».

وأكدت السفارة الإيرانية في بغداد خطف الديبلوماسي فريدون جهاني. وقال القائم بالأعمال الإيراني حسن كاظمي قمي إن «الديبلوماسي فريدون جهاني فقد في الرابع من آب على الطريق من بغداد إلى كربلاء حيث فتحنا قنصلية أخيراً».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/٩)

- دان مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران آية الله العظمى السيد علي خامنئي أمس الأول معارك النجف، معتبراً أن «الولايات المتحدة وصلت إلى طريق مسدود في العراق، مثل نئب وقع في شرك. وهي تحاول ترهيب الناس بالزئير والخدش». وأضاف «لكن شعب العراق لن يسمح للولايات المتحدة بأن تبتلع بلده».

كذلك اعتبر الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن القتال حول المقدسات الشيعية في النجف غير مقبول. وقال «لن نقبل تعرض العتبات المقدسة للهجوم لأي سبب كان. هذا عدوان على معتقدات الشيعة، وكذلك على المسلمين وعلى مشاعرهم وما يؤمنون به».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/٩)

- قللت إيران أمس من شأن الاتهامات الجديدة التي ساقها ضدها وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان حول تسليحها «جيش المهدي» واعتبرتها أمراً عادياً من جانب «حكومة جديدة تفتقد النظام بشكل طبيعي في بدايتها».

ووصف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية رمضان عبدالله زاده تصريحات الشعلان بأنها أمر عادي من جانب «حكومة جديدة تفتقد النظام».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٠)

- حذر مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران آية الله العظمى السيد علي خامنئي الولايات المتحدة أمس من أن المسلمين لن «يغفروا» لها ما ترتكبه من «فظاعات» في النجف. وشدد على أن المسلمين في جميع أنحاء العالم «سيردون بقوة» عليها، فيما نفى الرئيس الإيراني محمد خاتمي أن تكون إيران «عاملاً في زعزعة الاستقرار» في العراق، مؤكداً أن «لا الحكومة ولا النظام يدعمان» الإيرانيين الذين تطوعوا لتنفيذ عمليات انتحارية هناك.

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٢)

- دعا الحرس الثوري الإيراني العراقيين أمس إلى أن «يتوحدوا في مقاومة المحتل» الأميركي، في وقت استدعت وزارة الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال العراقي في طهران للمطالبة بالإفراج «فوراً» عن ثلاثة صحافيين من وكالة الأنباء الإيرانية «ارنا» اعتقلوا في بغداد وكشف مصير ديبلوماسي إيراني مختطف في العراق.

وجاء في بيان للحرس الثوري الإيراني «على الشعب العراقي أن يتوحد في مقاومة المحتل، وأن يضع خلافاته جانباً لأن هذا الأمر هو ضمانة للنصر على الأميركيين وعلى الذين يتعاونون مع البيت الأبيض».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٣)

- طالب وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في اتصال هاتفي أجراه أمس الأول مع

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، بالقيام بدور «أكثر فاعلية» لوقف الهجوم الأميركي على النجف.

وأشار خرازي في الاتصال، بحسب «ارنا» إلى «المجازر التي يتعرض لها الشعب العراقي الأعزل والكوارث التي تشهدها مدينة النجف». وقال إن «الأميركيين أخطأوا مجدداً في تقييم التطورات في العراق وأثاروا مشاعر أبناء الشعب العراقي بلجوئهم إلى أساليب العنف». وأعرب عن أمله بأن تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر فاعلية لتسوية الأزمة الراهنة في العراق.

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٧)

- طالب الرئيس الإيراني محمد خاتمي «منظمة المؤتمر الإسلامي» أمس بعقد قمة طارئة لبحث الوضع في العراق.

وشدد خاتمي في اتصال مع رئيس الحكومة الماليزية عبدالله أحمد بدوي الذي يرأس حالياً المنظمة، على ضرورة دعوة أعضاء المنظمة إلى قمة طارئة في محاولة لإيجاد الحلول لتفاقم الأزمة العراقية. وقال «تواجه الحكومة الموقتة وضعاً صعباً حيال الأزمة في النجف الأشرف. المطلوب تحرك فوري ضروري لوضع حد لتصاعد العنف في المدينة».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/٢١)

- أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي أمس أن طهران لا تدعم أي جماعة عراقية بعينها، ملقياً باللائمة في معارك النجف على القوات الأميركية.

وقال خاتمي للصحافيين في طهران «لم نساند قط رسمياً أي جماعة بعينها في العراق. نريد أن يسود السلام والاستقرار في العراق. الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تقم بأي تدخل استفزازي في العراق». وأضاف أن أنصار رجل الدين الشاب مقتدى الصدر لم تتحرش بالقوات الأميركية هذه المرة لتبرير الاعتداءات «التي تلعب فيها قوات الاحتلال الدور الرئيسي»، مشيراً إلى أن أنصار الصدر أبدوا رغبتهم في التوصل إلى حل من طريق التفاوض. وأوضح «يبدو أن هناك رغبة في قمع النجف وإصابة كل العراقيين بالذعر... بالأمس الفلوجة واليوم النجف. وإذا استمر هذا الاتجاه، فسيمتد إلى كل العراقيين». واعتبر أن هذه المرحلة تشكل فترة اختبار بالنسبة إلى الحكومة العراقية الموقتة «التي لم تقم بحل المشاكل. فمن المؤكد أن الرأي العام العراقي لن يكوّن نظرة إيجابية عنها».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/٢٤)

● إيران - الشرق الأوسط

- عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية اجتماعاً خاصاً أمس، استمع خلاله إلى «التقرير الاستخباراتي القومي السنوي» الذي أكده رؤساء الدوائر الأمنية والاستخباراتية. وذكر أن «التهديد النووي الإيراني» سيبلغ نقطة اللاعودة عام ٢٠٠٧، معتبراً إياه «التهديد الأكبر لإسرائيل».

وجاء في التقرير الذي تناول الأخطار المحلية والاقليمية «المتربصة» بإسرائيل، أن «الخطر النووي الإيراني، سيصبح واقعياً بعد ثلاث سنوات في ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها طهران للحصول على السلاح النووي، ولتطوير صواريخ من طراز «شهاب» قادرة على حمل رؤوس غير تقليدية تهدد إسرائيل».

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/٢٢)

- أجرت إيران أمس تجربة «ناجحة» على نسخة معدلة من صاروخها التقليدي «شهاب-

٣» المتوسط المدى، وردت على سعي تل أبيب إلى «زيادة قدراتها الصاروخية»، وعلى التهديدات باستهداف منشآتها النووية، محذرة من أنها «ستكسر عظام» الإسرائيليين إذا «هوجمت مصالح الأمة الإيرانية».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٢)

ـ اعتبر رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال موشي يعلون أمس أن «ثمة منظومة تغذي الإرهاب جذورها في طهران مروراً بدمشق وبيروت يتوجب معالجتها سياسياً وعسكرياً أيضاً».

وقال يعلون في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية «إننا على الحدود بين العالم الحر والعالم الإسلامي الذي يغذي الإرهاب العالمي. هذا الصراع تقوده الدولة العظمى التي تسعى لإيقاف تصدير الأيديولوجيا الوهابية من السعودية ودمقرطة الدول العربية. هذه مجريات للمدى البعيد ولا تنتهي باستخدام القوة العسكرية في العراق وأفغانستان».

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٤)

ـ حذرت إيران أمس إسرائيل من أنها ستدمر مفاعل ديمونا النووي إذا ما هاجمت تل أبيب منشآتها النووية.

وقال نائب قائد الحرس الثوري الجنرال محمد باقر ذو القدر «إذا ضربت إسرائيل مفاعل بوشهر النووي للطاقة بصاروخ، فعليها أن تقول وداعاً إلى الأبد لمفاعلها النووي في ديمونا، حيث تنتج وتخزن الأسلحة النووية».

(الحياة، ٢٠٠٤/٨/١٨)

ـ حذر رئيس المكتب السياسي للحرس الثوري يد الله جاواني إسرائيل والولايات المتحدة أمس، من أن بإمكان الصواريخ الإيرانية الحديثة ضرب جميع المنشآت النووية والعسكرية في إسرائيل، معتبراً أن ذلك يردع الدولتين عن مهاجمة طهران.

ونقلت وكالة الأنباء الطالبية عن جاواني قوله إن «الأراضي الصهيونية بكاملها، بما في ذلك منشآتها النووية وترسانتها الذرية، تقع حالياً في مرمى صواريخ إيرانية متقدمة تكنولوجياً». وأضاف «لذلك فلن يقدم النظام الصهيوني ولا أميركا على تنفيذ تهديداتهم» ضد إيران. وأشار إلى أن «مثل هذا الأمر لا يمكن أن يحصل إلا من جراء الغضب والغباء، وبالتالي، فإن على قادة النظام الإسلامي البقاء في حالة استنفار مستمرة للرد على أي تهديدات عسكرية محتملة»..

(السفير، ٢٠٠٤/٨/١٦)

● إيران ـ قطر

ـ أكد الرئيس الإيراني محمد خاتمي ضرورة حل أي سوء تفاهم في القضايا الأمنية مع دول المنطقة عبر الحوار، معرباً عن امتعاضه من الحوادث التي سجلت أخيراً بين إيران وكل من قطر والإمارات، في إشارة إلى اعتقال صيادين إيرانيين ومقتل أحدهم على أيدي رجال البحرية القطرية.

وخلال مؤتمر صحافي قلل خاتمي من أهمية تلك الحوادث، لكنه تساءل عن توقيتها قائلاً «من الطبيعي أن يتخطى قارب صيد الحدود البحرية لهذه الدولة أو تلك لعشرة أمتار أو عشرين، وهذه الأمور كانت تحصل بيننا، فطالما تخطت قوارب الصيد لأصدقائنا في الضفة الثانية من الخليج، مياهنا الاقليمية وكذلك بالنسبة إلى قوارب صيد إيرانية. لكن ما

يثير التساؤل هو تضخيم مثل هذه الحوادث». وأضاف «هذا الوضع غير مقبول، ونتمنى أن يصلح أصدقاؤنا في الدول المعنية الأمر، وألا تتجاوز القضية سوء التفاهم، لأن ذلك لا يصب في مصلحة المنطقة، وينبغي أن نرسخ الأمن والاستقرار فيها عبر التفاهم».

وكانت الخارجية الإيرانية استدعت السفير القطري في طهران، وأبلغته احتجاجها على مقتل صياد إيراني وجرح آخرين برصاص البحرية القطرية، مطالبة بمعاقبة الفاعلين.

وفي الدوحة، نسبت «وكالة الأنباء القطرية» إلى مصدر مأذون له في وزارة الخارجية تأكيده أمس أنه «تصادف وجود مراكب الصيد الإيرانية في مناطق انتاج النفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة قطر». وأضاف أن «المراكب لم تتجاوب مع نداءات السلطات القطرية بالتوقف للتفتيش والتعرف».

وأكدت الخارجية «حرص قطر على علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل التي تربطها بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتمسك بالمستوى المتميز للتفاهم بين كبار المسؤولين في البلدين».

(الحياة، ٢٠٠٤/٦/١٧)

- أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية أمس أن البحرية الإيرانية احتجزت زورقين قطريين دخلا مياهها الإقليمية.

وأوضح مسؤول في الوزارة أن البحرية اعترضت الزورقين داخل المياه الإيرانية واقتادتهما إلى الساحل من دون أن يذكر تفاصيل أخرى.

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/١٤)

● إيران - الكويت

- وقعت إيران والكويت ورقة عمل أمنية في ختام اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة لمسؤولين في وزارتي داخلية البلدين استضافته العاصمة الإيرانية.

وقال مساعد وزير الخارجية الإيراني علي أصغر أحمدي «إن الورقة تنص على أن أمن الكويت هو أمن لإيران، وأن مشاكل الكويت الجارة هي مشاكل إيران أيضاً». وأكد أن البلدين «عقدا العزم على تطوير العلاقات وحل المسائل العالقة بينهما والتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب».

(الحياة، ٢٠٠٤/٦/٢)

● إيران - لبنان

- شدد مستشار قائد الثورة الإسلامية في إيران الدكتور علي ولايتي على أهمية التعاون بين إيران ولبنان وسورية، والذي كان من نتيجته الانتصار في جنوب لبنان. وقال خلال جولة في بعلبك «ربما كان التعاون الإقليمي الحل الأنسب للعمل المشترك، ليس فحسب في إطار البناء، وإنما أيضاً في إطار التنسيق لمواجهة العدو والأعداء المشتركين. ونحن رأينا بأم أعيننا نتيجة تعاون هذه الدول الثلاث من خلال الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان. وقد رأينا أن الصهاينة أجبروا على سحب تهديداتهم الأخيرة لسورية لمعرفتهم بأن هذا التعاون سيكون كفيلاً بالرد على هذه التهديدات».

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/٢٧)

● إيران - مصر

- أفادت مصادر ديبلوماسية مصرية أمس أن ملف إعادة العلاقات المصرية - الإيرانية سيطرح بعد تولي أحمد أبو الغيط منصبه

رسمياً كوزير للخارجية خلفاً لأحمد ماهر.

وأوضحت أن أبو الغيط سيحاول إقناع القيادة العامة السياسية بأهمية عودة هذه العلاقات، مشيرة إلى أن ماهر لم يكن متحمساً لدفع العلاقات إلى أكثر مما وصلت إليه.

(الحياة، ٢٠٠٤/٧/١٤)

فصلنامه

ایران وعرب

شماره نهم و یازدهم- پائیز / زمستان ۱۳۸۲

سرپرست کل

سید حسین موسوی

سردبیران

محمود سریع القلم **ویکتور الكِك**

مشاور تحریر

میشل نوفل

دبیر تحریر: **علي جونی**

مدیران اجرائی

علی حیدری **ابراهیم فرحات**

- «فصلنامه ایران وعرب» پذیراي مقالات کلیهٔ پژوهشگران در عرصه هاي مسائل مربوط به این حوزه مي باشد.

فصلية

ايران والعرب



دیدگاه

مطالعات

معرفی ونقد کتاب

رویدادها

شماره دهم و یازدهم- پائیز- ۲۰۰٤م – زمستان ۲۰۰٥م

جهانی شدن وکاراکتر ملی

طبعاً برای رقابتی شدن یك نظام اجتماعی بویژه در سطح بین المللی، قواعد بازی خاصی وجود دارد. درواقع آنچه در ادوار مختلف تاریخی متحول شده، نوع وماهیت قواعد بازی است که جنبه عمومی وجهانی به خود گرفته است.

در بحث جهانی شدن، آموزش وآمادگی مردم یك کشور برای ورود در صحنه رقابت وقبول کردن قواعد وآداب رقابت خود از اهمیت ویژه ای برخوردار است. حال سوال اینست که چگونه می توان چنین شرایطی را فراهم آورد.

کاراکتر ملی یك ملت شامل ویژگیهای مختلفی می شود. از جمله این ویژگیها می توان به موارد زیر اشاره کرد: تاچه میزان افراد به سخن یکدیگر گوش فرا می دهند؟ تا چه درجه ای افراء یك جامعه نسبت به تفاوتهای یکدیگر خویشتنداری نشان می دهند؟ تاچه مقدار برای همدیگر فضای تنفسی باز می کنند؟ تاچه میزان آحاد یك ملت می توانند با یکدیگر به صورت سیستماتیك کار کنند؟ تاچه درجه ای، در یك جامعه، هرم وتشکیلات وکارکردگرایی وجود دارد؟ تاچه اندازه روحیه یك ملت با کار و فعالیت، اهتمام، مسئولیت پذیری سازگار است؟ تاچه اندازه مردم این تربیت غیر مستقیم را داشته اند که با کار تدریجی وجمعی می توان تقریباً به هر هدفی رسید؟ تاچه میزان مردم یك جامعه با خلاقیت ونو آوری و دقت در کارها مانوس هستند؟

همان کاربردی که لیبرالیسم در غرب صنعتی داشته است. شینتوایسم وبودائیسم در شرق آسیا داشته است. به عبارت دیگر، می توان کاربردهای مدرن صنعتی را اتخاذ کرد بدون آنکه مبانی فلسفی آن را کاملا پذیرفت، هرچند ممکن است دریك مقطعی چالشهای مهمی را این تعامل ایجاد نماید.

مردم آسیای دور معنای فردی خود را در جمع پیدا می کنند و در عمق مذهب وفرهنگ خود آموخته اند که باید رعایت حقوق وخواسته های دیگران را بکنند. در ضمیر ناخود آگاه فرد شرقی، سلولهای تضعیف و تخریب هموطنان وجود ندارد و یا بسیار اندك است. هارمونی مقدم بر خود خواهی های فردی است.

نتیجه بحث فوق الذکر اینست که مناطق وکشورهایی که تصمیم به ورود در جهانی شدن را گرفته باشند باید سعی کنند روحیات، خلقیات و کاراکتر عمومی ملت خود را در مسیر هارمونی، کار جمعی وکارکرد گرایانه سوق دهند زیرا که مهمترین سرمایه یك کشور در فرازو نشیب های جهانی شدن ودر حفظ حاکمیت سیاسی خود، روحیات واستحکام شخصیتی ملت آن کشور است.

سید حسین موسوی

محمد حسین حافظیان*

رهیافتی نظری به روابط جمهوریت و اسلامی بودن در نظام جمهوری اسلامی ایران

مفهوم «جمهوری اسلامی» و بررسی مفاهیم «جمهوری» و «اسلامی» مسائلی هستند که مورد بررسی و کنکاش پژوهشگران علوم سیاسی در ایران قرار دارند. حافظیان در این نوشتار کوشیده است تا روابط نظری موجود میان «اسلامی بودن» و «جمهوری بودن» رادر در نظام جمهوری اسلامی در ایران برجسته سازد وبه این سئوال پاسخ دهد که این روابط میان این دو مفهوم در جمهوری اسلامی، ماهیتی متضاد با یکدیگر دارند یا در انسجام وهماهنگی با هم می باشند؟ نویسنده در پاسخ به بیان مبادی واصول کلي مربوط به جمهوریت و جمهوری اسلامی بودن پرداخته و سپس کیفیت تشکیل جمهوری اسلامی بعد از پیروزی انقلاب را مورد موشکافی قرار میدهد. وی در تشریح دیدگاههای دودسته صاحب نظران در این خصوص آورده است که یك گروه از آنها قائل به وجود تناقض وتعارض میان این دو مفهوم است و گروه دیگر به وجود انسجام و تناسب بین آنها تاکید می ورزد. حافظیان با تکیه بر دلایل و براهین مطرح شده توسط هر یك از دو جریان مزبور این جمع بندی می رسد که مفهوم جمهوریت و اسلامی بودن ضرورتاً در تعارض یا در انسجام با هم قرار ندارند بلکه در عرصه عملی و میدانی است که تعارض ویا انسجام میان این دو مفهوم ظاهر می شود.

* پژوهشگر ارشد مرکز پژوهشهای علمی ومطالعات راهبردی خاورمیانه.

خلیل سردار عبادی*

تاثیر تحولات بنیادین و روند جهانی شدن در فرهنگ سیاسی ایران

این نوشتار موضوع دگرگونیهای عارض شده بر فرهنگ مشارکت دموکراتیك را در طول دوران پس از پیروزی انقلاب اسلامی مورد بررسی قرار میدهد. در این نوشتار تاکید شده است تحولات در شاخصهایي نظیر رشد جمعیت و میانگین افراد با سواد ومراکز آموزش عالی و وسایل ارتباطي و توسعه اقتصادی و... در طول دهه دوم بعد از انقلاب اسلامی همچنین، انقلاب اطلاعاتی و روند جهانی شدن فرهنگی وسیاسی عواملی، هستند که در تحولات فکری و آگاهی سیاسی و اجتماعی در ایران تاثیر گذاشته اند. به این ترتیب است که در این دوره تاریخي در ایران شاهد دگرگونی تدریجی از فرهنگ سیاسی دنباله روانه به طرف دموکراسی مشارکت می باشیم. نویسنده بر این باور است که ایران در حال حاضر، دوران مقدماتی مربوط به فرهنگ مشارکت سیاسی راپشت سر گذارده است. نهادینه کردن این تحول، نیازمند بر طرف ساختن نقاط ضعف سیاسی و اجتماعی وایجاد موازنه میان توسعه سیاسی واقتصادی و مهمتر از هر چیز نیازمند کاشتن بذر ارزشها و مفاهیم جدید مدنی در باور مردم و پیاده کردن واقعی آزادی و پای بندی به قانون و حقوق دیگران میباشد.

* دانشجوی دوره دکترا در علوم سیاسی دانشگاه تربیت مدرس

هوشنگ مقتدر*

گفتگو پیرامون منافع ملی

در این گفتگو آقای مقتدر با بر شمردن نظریات کلاسیك در تعریف منافع ملی در هر کشور تاکید دارد نوع هر حکومت در هر جامعه نقش اساسی را در مشخص کردن منافع ملی آن جامعه ایفا می کند زیرا ملت ومردم در رژیمهای دموکراتیك، تاثیر گذاری زیادی در سیاست گذاریهای آن کشور دارند در حالیکه در رژیمهای غیر دموکراتیك، منافع ملی توسط چند فرد معدود تعریف میشود. وی با اشاره باینکه جمهوری اسلامی ایران پس از پیروزی انقلاب گرفتار سالهای جنگ تحمیلی با رژیم عراق گردید و با مشکلات بسیار در عرصه کاهش در آمدهای نفتی و افزایش جمعیت و زیانهای وارده به تاسیسات زیر بنائی اقتصاد کشور مواجه شد اکنون محتاج اقدامات سریع وکارساز در دوران صلح برای مقابله با مشکلات داخلی است.در عرصه خارجی نیز لزوم اجتناب از بر خورد نظامی و ایدئولوژیك و توجه به علوم وفن آوریها وکسب موفقیت در عرصه های اندیشه و علم واقتصاد عواملی هستند که ضامن تامین منافع ملی ایران در آینده میباشند. بنظر مقتدر سیاست خارجی کشور به شهادت تجارب تاریخی نقش زیادی در حمایت از منافع ملي ایفا می نماید. همچنین کفایت نظام اداری واجرائی نیز عواملی هستند که در شکل دادن و تبلور بخشیدن عینی به منافع ملی، موثر می باشند. وی با بیان مشکل مربوط به مهاجرت مغزها در جمهوری اسلامی ایران عنوان میسازد که دامنه این بحران در حال حاضر گسترش یافته وشامل کلیه طبقات ملت حتی کسانی می گردد که تخصص ویژه ای ندارد بنا بر این دولت می بایست برنامه های کار آمدی برای مقابله با بیکاری وایجاد فرصتهای شغلی تنظیم واجرا نماید زیرا از دست رفتن مغزها و استعدادها و نیروهای کار در تعارض تامین منافع ملی قرار دارد.

---

* استاد دانشکده حقوق وعلوم سیاسی دانشگاه تهران.

ویژگیهای مدیریت فرهنگی

شناخت دقیق و داشتن اطلاعات کافی، مبنای اصلی هرگونه برنامه ریزی و اقدامی است که بهدف ایجاد تحول و تغییر در شرایط موجود اجرا میگردد. این واقعیت در عرصه مسائل فرهنگی بدلیل ماهیت خاص اینگونه مسائل و نو شدن وتکامل مستمر در این بخش از حیات اجتماعی از اهمیت زیادی بر خوردار است زیرا اعتماد به کارایی و کار آمدی و کفایت مدیران متصدی امور فرهنگی، بدون آگاهی وآشنائی با توانمندیها و قدرت بینش وتیز بینی آنها، امکان پذیر نمیباشد. بهمین دلیل است که بررسی و پژوهش میدانی و تجربی در این نوشتار ارائه شده که نتایج و پی آمدهای آن می تواند در عرصه واقعی بکار آید. حال از آنجائیکه نتایج این پژوهش نمی تواند تمامی حقایق و واقعیتهای موجود در بخش مدیریت فرهنگی را شامل شود و پژوهش کنونی نیز شامل کلیه مدیران فرهنگی نشده است، نمی توان این پژوهش و نتایج آن را تعمیم داد اما در عین حال امکان در نظر گرفتن آن بمثابه مقدمه ای برای پژوهشهای تکمیلی وجود دارد.

* تهیه شده بنا به توصیه مرکز مطالعات اساسی وابسته به معاونت پژوهشی وزارت فرهنگ وارشاد اسلامی.

احمد یوسف*

اقدامات علیه مسلمانان در امریکا

احمد یوسف در این نوشتار اقدامات جاری در عرصه عملی و تبلیغاتی علیه مسلمانان در امریکا را مطرح ساخته است که شامل عملیات یورش به منازل و بازرسی و بازداشت و تبلیغات تحریك آمیز علیه خانواده های عرب واسلامی مقیم در امریکا میگردد. نویسنده با استناد به بیان تحلیلی حوادث از آغاز ۱۹۹۰ توضیح میدهد که حملات تبلیغاتی و امنیتي بعد از حادثه ۱۱ سپتامبر ۲۰۰۱ صرفاً نقطه اوج تلاشهای توطئه گرانه جنبش صهیونیسم برای نشان دادن «اصول گرائی اسلامی» بعنوان خطر و دشمن واقعی امریکا و کشورهای غربی بود تا از این طریق هرگونه فرصت برای فعال سازی سیاسی و تبلیغاتی مربوط به آینده نقش نهادهای عربی و اسلامی در امریکا تخریب شود. نویسنده در ادامه ضمن ابراز تاسف در مورد وجود حساسیتهای افراط گرایانه میان خود سازمانهای اسلامی و رقابت های نا مشروع آنها به یکدیگر آورده است که این وضعیت باعث تضعیف نقش خانوادهای عرب و اسلامی مقیم گردید و نا امیدی ویأس را در میان آنها بوجود آورد. بنظر نویسنده اغلب سازمانهای اسلامی در امریکا در واقع مغازه ها ومراکزی برای بعضی از افراد هستند که می کوشند از این طریق به پست ومنصب و در آمدی دست یابند.

* رئیس سازمان مطالعات وپژوهشهای ـ واشنگتن و سردبیر مجله Middle East Affairs Journal

محمد احمد الزعلول*

تأثیر زبان و ادبیات فارسی در شعر ابوفراس الحمدانی

منتقدان ادبیات عرب و پژوهندگان این رشته متفق القولند که همگرائی و نزدیکی تمدنی که در طول قرون متمادی میان دو تمدن عربی و ایرانی وجود داشته است، باعث بروز و برجستگی یافتن واقعی و ملموس تحولاتی در شعر عربی شده است که در صورت عدم ارتباط تمدنی مزبور، حقیقت نمی یافت. حد و مرز این تأثیرگذاری و پذیرندگی فرهنگی در محدوده محیط جغرافیائی و اجتماعی کشورهای فتح شده محدود نگردید بلکه در عمیق ترین شکلی در زبان شعر و تصویرپردازی شعری و مفهوم و معانی شعر تأثیر گذارد.

با توجه به این مقدمه، فارس بن حمدان شاعر بزرگ عرب نیز از تأثیر فرهنگی و ادبی ایرانیان به دور نماند. وی شاعری بود که از جمله شاهزادگان عرب به شمار می آمد که نسبت خانوادگی وی به قبیله تغلب می رسید که یکی از اصیل ترین قبایل عرب بود. علی رغم اینکه وی تسلطی بر زبان فارسی نداشت ولی ظهور و پیدایش بعضی از کلمات و مضمون ها و تصاویر شعری فارسی در شعر وی نشان دهنده عمق ارتباط و پیوند تمدنی میان اعراب و ایرانیان می باشد. می توان این تأثیرگذاری زبان و ادبیات فارسی در شعر ابوفراس را به ظهور بعضی از قالب ها و اوزان شعر فارسی در دیوان وی محصور ساخت بطوریکه قالب رباعی و مثنوی و ... در دیوان ابوفراس فراوان به چشم می خورند.

افزون بر این، بعضی از تصویرپردازی های مرسوم در شعر فارسی و کاربردهای الفاظ و کلمات عربی شده فارسی در شعر ابوفراس کم نیست. وانگهی بعضی از مضامین و مفهوم های معمول در شعر فارسی از قبیل توصیف طبیعت و غزل سرائی برای جنس مذکر نیز در شعر ابوفراس دیده می شود.

* استادیار ورئیس بخش زبان وادبیات فارسی ـ دانشگاه یرموك ـ اردن.

الحسين الادريسي *

چهره ایران در سفرهای ابن بطوطه

نویسنده موضوع اهمیت ارتباط تمدنی میان افراد بشر را نقطه آغاز نوشتار خود قرار داده است زیرا طبیعی است که عدم ارتباط، مقدمه ای برای تحجر و رکود و مآلاً مرگ تمدنی می باشد. در این راستاست که سفر های ابو عبد اله محمد بن عبد اله محمد اللواتی الطنجی معروف به ابن بطوطه جایگاه خود را پیدا کرده و نویسنده به بیان مسافرتهای وی به ایران و تصویری که وي از ایران در سفرنامه خود ترسیم کرده می پردازد. الإدریسی آورده است که ابن بطوطه طي سه سفر خود به ایران دیده ها و برداشتها خود را بهمراه بعضی از برداشتهای منطقه ای و جغرافیائی و تمدنی به رشته تحریر در آورده و توضیح میدهد اولین سفر وی از شهر بصره در عراق به شهرهای آبادان و اصفهان بوده و سپس راهی شیراز شده است. سفر بعدی ابن بطوطه از شمال ایران آغاز شده و تبریز و هرات را شامل وآنگاه به مشرق به طوس و مشهد و نیشابور وبسطام رفته است. ابن بطوطه در سال ۷۲۸ ه . ق در بازگشت از سفر خود به چین برای سومین بار وارد خاك ایران شد. نویسنده در پایان چنین نتیجه می گیرد جهان معاصر در دو بخش اسلامی وغیر اسلامی، در سایه مطرح شدن شعار گفتگوی میان تمدنها، نیازمند افرادی نظیر ابن بطوطه است که تبلور واقعی ارتباط میان تمدنها را وادیان می باشند.

---

* پژوهشگر مغربی.

Iranian-Arab Affairs Quarterly

Issue 10 - 11 - Year 3 - Fall 2004 - Winter 2005

Contents

Opinion

Articles

Book Review

Chronology of Events

Summary (in Persian)





Iranian-Arab Affairs Quarterly

مرکز پژوهشهای علمی ومطالعات
استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات
الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Focuses on Iranian developments and Arab-Iranian relations.
- Emphasizes analysis of regional international developments of the Middle East
- Organizes roundtables, seminars and conferences between Iranian and Arab affairs for the purposes of mutual understanding.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researchs. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

Address

Beirut office
Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Tel:01/833698 - Fax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon
e mail: fasleyat@middleeast-iran.com

Tehran office
20 Sahid Naderi St.- Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576 - Fax:8969565
Tel: (009821) 8961770/8966722/8964282
e mail: merc@irost.com

Iranian-Arab Affairs QUARTERLY

10-11

Issues 10 & 11 - Year 3 - Fall 2004 - Winter 2005



Design: M.Momayez